الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف. المسيلة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

1985

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

الرقم التسلسلي :..................

رقم التسجيل :ط 1:...............

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص: تاريخ الجزائر الحديث

العنوان:

التعايش المذهبي (المذهب المالكي والمذهب الحنفي) في الجزائر خلال العهد العثماني القرنين (10-13هـ/16-19م)

إعداد الطالبة:

✓ بوخالفة وفاء

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة الأساتذة:

اسم ولقب الأستاذ:	الرتبة	الجامعة	الصفة
....	....	جامعة المسيلة	رئيسا
فتح الدين بن أزواو	أستاذ محاضر . أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
....	....	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 1439-1440هـ / 2018-2019م


بسم الله الرحمن الرحيم



قال رسول الله ﷺ : "من اصطنع إليكم معروفا فجازوه، فإن عجزتم عن مجازاته فادعوا له حتى تعلموا أنكم قد شكرتم فإن الشاكر يحب الشاكرين" رواه الطبراني

شكرا لله عزوجل الذي أمدني بالصبر والقوة ووفقني لإنجاز هذا البحث.

شكرا لوالدي الحبيبان اللذان أنارا لي درب العلم والمعرفة وتحملا معي هموم البحث ومشقته و الشكر موصول لأختي فاطمة الزهراء التي تعبت معي وساندتني وكذا إخوتي جميعا لهم مني جزيل الشكر والعرفان.

كما أتقدم بخالص شكري إلى من تولى متفضلا الإشراف على الرسالة وتقويمها وإخراجها إلى النور الأستاذ الفاضل فتح الدين بن أزواو الذي لم يبخل علينا في توجيهنا وإرشادنا وكذا بنصائحه القيمة وله من الله تعالى الجزاء الأوفى.

كما لن ننسى الأساتذة الكرام الذين ساعدونا فلم يبخلوا علينا بتقديم نصائحهم لنا ،كما لا يفوتني أن أقدم الشكر الجزيل إلى أعضاء اللجنة المناقشة التي قبلت مناقشة عملي المتواضع ومنحتني هذا الشرف العظيم.

وبالأخير أقدم وافر شكري وعظيم امتناني لكل من أسهم في إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد.



إلى ينبوع العطاء الذي زرع في نفسي الطموح والمثابرة

******* والدي العزيز ********

الى نبع الحنان الذي لا ينضب

***** أمي الغالية *****

إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي

**** أخـواتي ****

إلى من ضاقت السطور من ذكرهم فوسعهم قلبي

*** صديقـاتي ***

الى كل من ساعدني من قريب أو بعيد

وإلى كـل محبي العلم والمعــرفة

** أهدي ثمرة **

* جهدي *

المختصرات:

ج: الجزء.

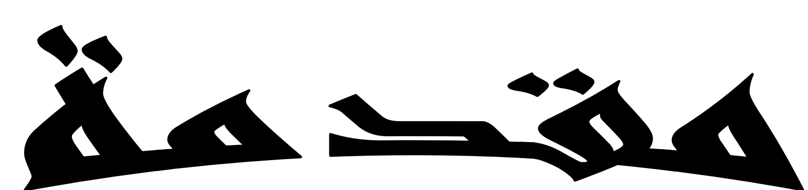
ط: طبعة.

م: ميلادي.

هـ: هجري.

ت: توفي.




مقدمة



مقـــــدمة:

وصل العثمانيون إلى الجزائر خلال القرن السادس عشر،وسيطروا على الثغور التي كانت تحت سيطرة المستعمرين الأوروبيين خاصة الاسبان واستطاعوا انقاض الجزائر من هذه الاعتداءات لتصبح بعد ذالك أيالة عثمانية ،وقد كان للوجود العثماني الأثر البالغ والمباشر والفعال في احداث تغييرات عدة في حياة الجزائريين من بينها تغيير مسار الحركة الفقهية من خلال ادخال المذهب الحنفي ،علما أنّ المذهب المالكي هو المذهب الفقهي الذي ظل سائدا في بلاد المغرب لفترة طويلة من الزمن حتى أصبح معظم سكانها من أبناء المالكية وبذالك عرفت الجزائر خلال العهد العثماني ثنائية مذهبية وتعايش بين المذهبين الحنفي والمالكي.

على هذا الأساس فإنّ هذه الدراسة تحاول الإجابة على إشكالية محورية هي :

✓ ما هي مظاهر التعايش المذهبي بين الحنفية والمالكية في الجزائر العثمانية ؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات التالية:

❖ كيف دخل المذهب الحنفي والمذهب المالكي إلى الجزائر ؟.

❖ ما هو واقع المذهب الحنفي والمذهب المالكي في الجزائر العثمانية ؟.

❖ أين تجسد التعايش المذهبي في مؤسسة القضاء والإفتاء ؟.

❖ ما هو موقف علماء المالكية من علماء الحنفية ؟.

❖ ما هو دور المجلس العلمي في تمثيل التعايش المذهبي ؟.

❖ ما طبيعة العلاقة بين علماء المالكية وعلماء الحنفية ؟.

❖ كيـــــف كانـــــت علاقـــــة العلمـــــاء بالســـــلطة العثمانيـــــة ؟.

وقد تم اختيار موضوع « التعايش المذهبي في الجزائر خلال العهد العثماني » من سنة 1520م إلى سنة 1830م هذا حسب المجال الزماني ،أما المجال المكاني أو الجغرافي للبحث فهو في الجزائر العثمانية ويكون بذالك من بداية الدخول العثماني إلى الجزائر إلى غاية الاحتلال الفرنسي.

لقد دفعتني جملة من العوامل لاختيار هذا الموضوع دون غيره ومن أبرزها :

- ✓ ميولي الشخصي لدراسة تاريخ الجزائر في الفترة العثمانية ورغبتي في البحث وقراءة كل ما كتب حول تلك الفترة خاصة فيما تعلق بالمذاهب الفقهية.
- ✓ كما نريد إلقاء الضوء على مظاهر التعايش المذهبي بين المذهب الحنفي والمذهب المالكي في الجزائر العثمانية والتعرف على وضعية المذهبين في هذه الفترة من الوجود العثماني.
- ✓ قلة البحوث والدراسات الأكاديمية حول موضوع التعايش المذهبي.
- ✓ السعي لمعرفة مبررات وأسباب التعايش المذهبي في الجزائر في الفترة العثمانية.
- ✓ وأخيرا تحفيزات الأستاذ المشرف لانجاز هذا البحث وإخراجه كاملا متكاملا.

اقتضت طبيعة الدراسة اتباع مناهج متنوعة ،فقد استعملت المنهج التاريخي الوصفي لأهميته في ذكر الأحداث المتعلقة بدراسة المذاهب الفقهية ،ودراسة التعايش المذهبي في الجزائر العثمانية ،واعتمدت على المنهج المقارن خاصة فيما يخص المكانة التي يحظى بها الفقهاء من كلا المذهبين ،وكذالك المنهج التحليلي لتحليل بعض القضايا والمسائل التي تعرض لها المذهب المالكي والمذهب الحنفي في العهد العثماني.

تطلب موضوع البحث الاطلاع على مجموعة من المصادر والمراجع والتي مكنتنا من معرفة معلومات هامة عن التعايش المذهبي في الجزائر العثمانية ،من بين هذه

المصادر نذكر :كتاب عبد الكريم الفكون بعنوان منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية ،الذي أفادني في كيفية دخول المذهب الحنفي والمالكي إلى الجزائر ،وكتاب أبي القاسم محمد الحفناوي بعنوان تعريف الخلف برجال السلف ،الذي أفادني في ذكر بعض أعلام المذهبين الحنفي والمالكي ،بالإضافة إلى كتاب ابن المفتي حسين بن رجب شاوش بعنوان تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشاوات الجزائر وعلمائها ،والذي أفادني كثيرا في معرفة المفتون من كلا المذهبين وفترات توليهم منصب الافتاء ،كما استعملت كتاب حمدان بن عثمان خوجة بعنوان المرآة وغيرها من المصادر.

أما المراجع فقد كانت متنوعة منها :الكتب مثل اعتماد كتاب أبو القاسم سعد الله بعنوان تاريخ الجزائر الثقافي بجزئيه الأول والثاني ،والذي أفادني كثيرا في التعريف بالفقهاء والقضايا التي أفتوا فيها ،وكذالك علاقتهم بالسلطة ،وكتاب عائشة غطاس بعنوان الحرف والحرفيون في مدينة الجزائر 1700-1830 ،الذي أفادني في طرح بعض قضايا التعايش المذهبي في الجزائر خلال العهد العثماني.

كما تجدر الاشارة إلى اعتمادي على مجموعة من الرسائل الجامعية التي ساعدتني كثيرا في مذكرتي هذه ،نذكر منها رسالة ماجيستر لحمصي لطيفة بعنوان المجتمع والسلطة القضائية المجلس العلمي بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر 1122-1246هـ /1710-1830م نموذجا ،ورسالة ماجيستر لرشيدة شدري معمر بعنوان العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات (1671-1830م).

أما المجلات والمقالات التي تناولت الموضوع فهي كثيرة نذكر منها :مقال صالح بوشيش بعنوان المدارس الفقهية في الجزائر خلال الحكم العثماني ،وعبد الحفيظ موسم بعنوان التعايش المذهبي بين الحنفية والمالكية في الجزائر خلال العهد العثماني ،ومقال لوافية نفطي بعنوان التعايش المذهبي بالجزائر العثمانية مؤسسة الوقف نموذجا.

وبناء على المادة العلمية التي توفرت بحوزتي اقتضت الدراسة تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول ،فيما يخص الفصل الأول فقد جاء تحت عنوان :المذهب الحنفي وواقعه في الجزائر خلال العهد العثماني والذي بدوره تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث ،فالمبحث الأول كان عنوانه :نبذة تاريخية عن المذهب الحنفي والذي تم التطرق فيه إلى سيرة الإمام أبي حنيفة ومراحل تطور مذهبه وأصول المذهب الحنفي وحدوده الجغرافية ،أما المبحث الثاني فكان بعنوان :المذهب الحنفي في الجزائر قبل وبعد مجيء العثمانيين ،والذي تناولت فيه جذور ودخول المذهب الحنفي إلى الجزائر ،بينما عنونت المبحث الثالث بأعلام المذهب الحنفي ودورهم في الجزائر العثمانية.

أما الفصل الثاني فقد كان بعنوان :المذهب المالكي وواقعه في الجزائر خلال العهد العثماني والذي اندرج ضمنه هو الآخر ثلاثة مباحث ،جاء المبحث الأول بعنوان :نبذة تاريخية عن المذهب المالكي وتناول سيرة الامام مالك ومراحل تطور مذهبه وحدوده الجغرافية ،أما المبحث الثاني فقد كان عنوانه :المذهب المالكي قبل وبعد مجيء العثمانيين ،والذي تطرق بدوره إلى جذور ومكانة المذهب المالكي في الجزائر العثمانية ،في حين جاء المبحث الثالث بعنوان :أعلام المذهب المالكي ودورهم في الجزائر العثمانية.

أما الفصل الثالث فقد جاء بعنوان مظاهر التعايش بين المذهب الحنفي والمذهب المالكي واندرج ضمنه خمسة مباحث ،أما المبحث الأول فقد كان تحت عنوان :مظاهر التعايش المذهبي من خلال مؤسسة الوقف ،وجاء المبحث الثاني بعنوان التعايش المذهبي في القضاء و الافتاء ،بينما المبحث الثالث بعنوان التعايش المذهبي في مجال التعليم ،والمبحث الرابع بعنوان :طبيعة العلاقة بين العلماء الحنفية والمالكية ،وأخيرا المبحث الخامس المعنون بعلاقة السلطة العثمانية بعلماء المذهبين (الحنفي والمالكي).

كما لا يخلو أي بحث من الصعوبات فقد اعترضتني العديد منها من أجل انجاز هذا البحث وأهمها :

- ☜ قلة المصادر والمراجع المتخصصة والتي كانت جل كتاباتها عامة ،لم تتوغل في أعماق التعايش المذهبي الذي أدرسه في المذكرة.
- ☜ تشابه المعلومات في جل الكتب التي تناولت قضايا التعايش المذهبي في الجزائر خلال العهد العثماني.
- ☜ صعوبة تنسيق الأفكار والمعلومات وتنظيمها لتظهر في أحلى حلة ليسهل على القارئ فهمها والاستفادة منها.
- ☜ صعوبة ضبط الخطة وإخراجها بصورة واضحة وشاملة ودقيقة.

وفي الأخير أتمنى أن أكون قد ساهمت ولو بجزء قليل في اثراء البحث العلمي ،كما أتقدم بخالص شكري إلى أستاذي المشرف الذي تمكنت بفضل توجيهات من تجاوز مراحل انجاز المذكرة.

الفصل الأول

المذهب الحنفي وواقعه في الجزائر خلال العهد العثماني

المبحث الأول : نبذه تاريخية عن المذهب الحنفي

المطلب الأول : سيرة الإمام أبي حنيفة ومراحل تطور مذهبه

المطلب الثاني : أصول المذهب الحنفي وحدوده الجغرافية

المبحث الثاني : المذهب الحنفي في الجزائر قبل وبعد مجيء العثمانيين

المطلب الأول : جذور المذهب الحنفي في الجزائر

المطلب الثاني : دخول المذهب الحنفي إلى الجزائر

المبحث الثالث : أعلام المذهب الحنفي ودوره في الجزائر العثمانية

المطلب الأول : سيرة بعض أعلام المذهب الحنفي

المطلب الثاني : دور علماء المذهب الحنفي

الفصل الأول: المذهب الحنفي وواقعه في الجزائر خلال العهد العثماني

المبحث الأول : نبذه تاريخية عن المذهب الحنفي

المطلب الأول : سيرة الإمام أبي حنيفة ومراحل تطور مذهبه

أولا : أبو حنيفة

1. مولده ونسبه:

ذكر الأكثرون على أنه ولد سنة ثمانين بالكوفة في خلافة عبد الملك بن مروان[1] وهناك رواية أخرى تقول أنه ولد سنة 61 هـ[2] ولكن لا مؤيد لهذه الرواية وهي لا تتفق مع نهاية حياته ،إذ أنّ المتفق عليه أنه لم يمت قبل سنة 150 هـ والأكثرون على أنه مات بعد ما أنزل المنصور به المحنة.[3]

ويقال أنّ أبا حنيفة مولى لبني تيم الله بن ثعلبة[4] وهو الإمام فقيه الملة عالم العراق أبو حنيفة بن ثابت بن زوطى التيمي الكوفي ،يقال أنه من أبناء الفرس [5] ينتسب إلى أسرة شريفة في قومه أصله من كابل (عاصمة أفغانستان اليوم) ،أسلم جده أيام عمر رضي الله عنه وتحول إلى الكوفة واتخذها سكنا له.[6]

[1] شهاب الدين أحمد بن حجر الهيثمي المكي (ت 972 هـ) الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان ،مطبعة السعادة ،مصر ،1324 ص 22.

[2] شمس الدين محمد عبد اللطيف ،أبو حنيفة النعمان وآراؤه وفقهه الكلامية ،مذكرة لنيل درجة ماجيستر في الفلسفة الإسلامية ،جامعة الإسكندرية قسم الفلسفة ،1999 ص 8.

[3] محمد أبو زهرة ،أبو حنيفة حياته وعصره وآراؤه وفقهه، دار الفكر العربي، ط2 ،1947 ،ص 14.

[4] روابح شهرة ،الصراع المذهبي بين المالكية والحنفية في عهد الأغالبة (184-296هـ)،مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الوسيط ،جامعة 08 ماي 1945 شعبة التاريخ 2017-2018 ص 61.

[5] شمس الدين بن محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت 748 هـ) سير أعلام النبلاء ،تحقيق: شعيب الأرنؤوط حسين الأسد ،ج6 ،مؤسسة الرسالة ،بيروت ،ط 11 ،1996 ص 390.

[6] وهبي سليمان غاوجي ،أبو حنيفة النعمان إمام الأئمة الفقهاء ،دار القلم دمشق ط 6 ،1999 ص 47.

2. نشأته وطلبه للعلم :

نشأ أبو حنيفة بالكوفة ،وعاش أكثر حياته فيها ،واتجه في أول حياته إلى استحفاظ القرآن الكريم ،كان أكثر الناس تلاوة للقرآن الكريم ثم اطلع على السنن التي يصحح بها دينه ،نشأ في بيت من بيوت التجارة[1] ،حيث كان والده خزازا يبيع الأثواب فخلف أبا حنيفة أباه.[2]

وقد اشتغل بالبيع والشراء إلى أن قيض الله له الإمام الشعبي فأيقظه إلى النظر إلى العلم ومجالسة العلماء لما رأى فيه من اليقظة والنجابة.[3]وقد أدرك أبا حنيفة أربعة من الصحابة وهم أنس بن مالك وعبد الله بن أوفى في الكوفة وسهل بن يعد الساعدي في المدينة وأبو طفيل عامر بن وائلة في مكة.[4]

وكان أول ما اتجه إليه من العلوم علم أصول الدين ومناقشة أهل الإلحاد والظلال وقد جادل الملاحدة حتى أقرهم على الشريعة وناظر المعتزلة والخوارج فألزمهم الحجة وجادل غلاة الشيعة فأقنعهم.[5]

عرف أبو حنيفة بأنه إمام أهل الرأي لكثرة اجتهاده وعلمه بالقياس فيما لا نص ثابت لديه[6] ،وقد تثقف أبو حنيفة بكل الثقافة الاسلامية التي كانت في عصره وحفظ القرآن الكريم وقد عرف قدرا من الحديث والنحو والأدب والشعر فجادل الفرق المختلفة في مسائل الاعتقاد وما يتصل به ثم انصرف إلى الفقه والجدل في أصول العقائد وصارت له طريقة في فهم أصول الدين.[7]

---

[1] روابح شهرة ،المرجع السابق ،ص 62.

[2] وهبي سليمان غاوجي ،المرجع السابق ،ص 49.

[3] شهاب الدين أحمد ين حجر الهيثمي المكي (ت 972 هـ)،المصدر السابق ص 27.

[4] سعد رستم ،الفرق والمذاهب الاسلامية منذ البدايات النشأة– التاريخ– العقيدة– التوزع الجغرافي ،الأوائل للنشر والتوزيع ،سورية–دمشق ،ط 3 ،2005 ص 46.

[5] وهبي سليمان غاوجي ،المرجع السابق ،ص 50.

[6] شمس الدين محمد عبد اللطيف ،المرجع السابق ص 32.

[7] محمد أبو زهرة ،أبو حنيفة حياته وعصره ،آراؤه وفقهه ،ص 27.

عاش أبو حنيفة اثنتين وخمسين سنة من حياته في العصر الأموي وثماني عشر سنة من حياته في العصر العباسي فهو أدرك دولتين من دول الاسلام.[1]

وهو الرجل الذي هيأ المسلمين من وسائل الحرية والتسامح والاجتهاد بأدوات صالحة لنشر الشريعة[2] وقد كان أبو حنيفة أول من دون علم الشريعة لأن الصحابة والتابعين لم يضعوا في علم الشريعة أبوابا مبوبة وإنما اعتمدوا على قوة فهمهم[3]

وقد لازم أبا حنيفة شيخه حماد بن أبي سليمان الذي علمه الفقه و أدبه معه وجعله حماد في صدر حلقته واستمر ثماني عشرة سنة من ملازمته حتى مات حماد رحمه الله واتفق أصحاب حلقة الدرس على أن يخلفه أبو حنيفة في الدرس[4].

رغم غزارة علمه ألا أنه لم يكن من المعتنين بالتصنيف والتدوين وذالك راجع إلى تصدره للفتيا و انشغاله واقباله على التدريس ومناظرته لأهل البدع ومع ذالك كانت له بعض المصنفات والرسائل منها كتاباه (الفقه الأكبر في العقيدة وكتاب العالم والعلم)[5].

3. صفاته :

كان أبو حنيفة جميلا حسن الوجه حسن اللحية حسن الثوب، ليس بالقصير ولا الطويل حسن الهيئة كثير التعطر يعرف بريح الطيب.[6]

---

[1] محمد أبو زهرة ،أبو حنيفة حياته وعصره ،آراؤه وفقهه ،ص 36.

[2] عبد الحليم الجندي ،أئمة الفقه الاسلامي أبو حنيفة – الشافعي – مالك – ابن حنبل ،المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية ،القاهرة ،العدد 138 ص 19.

[3] جلا الدين بن أبي بكر السيوطي ،تبييض الصحيفة بمناقب أبي حنيفة ،تحقيق محمود محمد محمود حسن نصار ،دار الكتب العلمية ،بيروت – لبنان ،ط 1 ،1990 ص 21.

[4] وهبي سليمان غاوجي ،المرجع السابق ص 55.

[5] وحدة البحث العلمي بإرادة الإفتاء ،المذاهب الفقهية الأربعة – أئمتها – أطوارها – أصولها – آثارها ،راجعه أحمد الحجبي الكردي وآخرون ،ط 1 ،2015 ص 12.

[6] روابح شهرة ،المرجع السابق ،ص 62.

4. أشهر شيوخه وتلاميذه :

أ. **أشهر شيوخه :** تفقه على فقيه الكوفة في زمانه حماد بن أبي سليمان رحمه الله، وهو إلى جانب ذالك اتصل بكثير من الفقهاء والمحدثين في عصره واخذ عنهم ما ورثوه من علم الصحابة و التابعين[1] ،وسمع الحديث من عطاء بن أبي رباح بمكة ،وسمع من عطية العوفي وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج وعكرمة ونافع وعدي بن ثابت وعمروا بن دينار وسلمة بن كهيل وقتادة بن دعامة وأبي الزبير ومنصور وأبي جعفر محمد بن علي ين الحسين وعدد كثير من التابعين[2]

ب. **أشهر تلاميذه :** كانت حلقة أبو حنيفة تعج بأصحاب حماد وقاصدي فقهه حيث قصدها الناس من كل مكان حتى أصبحت أكبر حلقة بالمسجد ،تخرج خلق لا يحصون ،ولاشك أنّه على رأس هؤلاء الصحب والتلاميذ الأعلام الكبار أمثال قاضي القضاة أبي يوسف يعقوب بن ابراهيم الأنصاري والفقيه الماهر زفر بن الهذيل العنبري التميمي والفقيه الفصيح محمد بن الحسن الشيباني واليقض الورع النزيه حسن بن زياد اللؤلؤي والفقيه الورع الزاهد عبد الله بن المبارك ووكيع بن الجراح وبن حماد بن أبي حنيفة وغيرهم كثير.[3]

5. وفاته :

توفي رحمه الله في سجن بغداد في شهر رجب وقيل في شعبان سنة خمسين و مائة وله سبعون سنة ،وصلي عليه ست مرات من شدّة الزحام ،ودفن في مقابر الخيزران ببغداد.[4]

---

[1] أحمد بن محمد نصير الدين النقيب ،المذهب الحنفي (مراحله وطبقاته ضوابطه ومصطلحاته خصائصه ومؤلفاته) ،ج1 ،مكتبة الرشد الرياض ط1 ،2001 ،ص63.

[2] أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت 748 هـ) ،مناقب الامام أبي حنيفة وصاحبه أبي يوسف ومحمد الحسن ،تحقيق محمد زاهد الكوثري أبو الوفاء الأفغاني ،لجنة إحياء المعارف النعمانية ، بيروت – لبنان ،ط 4 ، ص 19

[3] أحمد تيمور باشا ،مذاهب الفقهية الأربعة ،الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي وانتشارها عند جمهور العلماء ،دار الآفاق العربية ،مصر،ط 1 ،2001 ،ص- ص 10-11.

[4] المرجع نفسه ،ص 14.

ثانيا: مراحل المذهب وأطواره التاريخية

ترجع نشأة المذهب الحنفي إلى أوائل القرن الثاني هجري ،وتحديدا سنة 120هـ وذالك منذ أن جلس أبو حنيفة رحمه الله على كرسي الإفتاء والتدريس خلفا لشيخه حماد بن أبي سليمان.[1]

وهو أقدم المذاهب الأربعة وكان منشأ المذهب بالكوفة موطن الإمام ثم انتشر في سائر بلاد العراق ويقال لأصحابه أهل الرأي لأنّ الحديث كان قليلا بالعراق فاستكثروا من القياس ومهروا فيه. [2]

ولقد شاع هذا المذهب في بلاد بعيدة ومدن عديدة كنواحي بغداد ومصر وبلاد فارس وبلخ وبخارى وفرغالة وأكثر بلاد الهند والسند وبعض بلاد اليمن وغيرها.[3]

وقد ساعد على بزوغ فجر مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله إلى جانب ماكان يتمتع به من مواهب فقهية فائقة ، فقد انصب اهتمامه على الاجتهاد والتفقيه ،فسلك في اجتهاداته منهجا واضحا أسفر عن ظهور فقهه وآرائه وسار في تفقيه من التف حوله من الأصحاب والتلاميذ وقد كان له منهاجا واضحا في تفريع المسائل واستنباطها.[4]

وعليه يمكن تحديد أطوار المذهب التاريخية :

المرحلة الأولى : تأسيس المذهب ونشأته (120 هـ -204 هـ)

تبدأ هذه المرحلة من عهد الإمام أبي حنيفة حتى وفاة الحسن بن زياد اللؤلؤي أحد كبار تلامذته ويقصد بهذه المرحلة مرحلة تأسيس المذهب و قيامه ووضع أصوله وإرساء قواعده والتي على أساسها يتم استنباط الأحكام وتخريج الفروع وقد تم ذالك على يد الإمام نفسه مع مشاركة أكبر تلامذته حيث كان لأبي حنيفة رحمه الله طريقة فريدة في التدريس

---

[1] وحدة البحث العلمي بإدارة الإفتاء ،المرجع السابق ،ص 15.

[2] أحمد تيمور باشا ،المرجع السابق ،ص – ص 50-51.

[3] المرجع نفسه ،ص – ص 50-51.

[4] أحمد بن محمد نصير الدين النقيب ،المرجع السابق ،ص – ص 92-93.

تقوم على المحاورة والمناظرة في المسائل الفقهية حتى يستقر الرأي على حكم وحينئذ يأمر أبا يوسف بتدوينه.[1]

وكان تلامذة أبو حنيفة مشاركين في تأسيس هذا البناء الفقهي ولم يكن أبو يوسف وحده يقوم بالتدوين بل كان يوجد في حلقة أبي حنيفة عشرة يقومون بالتدوين على رأسهم الأربعة الكبار (أبو يوسف ،محمد ين الحسن ،زفر بن هذيل ،الحسن بن زياد) ولقد قام هؤلاء الأصحاب بعد وفاة شيخهم بجهود كبيرة في تطوير المذهب وتنقيحه.[2]

المرحلة الثانية : التوسع والنمو والانتشار (240 هـ – 710 هـ)

تبدأ من وفاة الإمام الحسن بن زياد 204 هـ وتنتهي بوفاة الإمام حافظ الدين عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي 710 هـ ،أي مع بدايات القرن الثالث هجري وحتى نهاية القرن السابع هجري وهي أغنى المراحل التي مر بها الفقه الحنفي من حيث التوسع والانتشار ومن حيث توسع اجتهاداته وتطور أرائه ،وقد ظهر في بداية المرحلة كبار علماء المذهب الذين بذلوا جهودا كبيرة في تحرير المذهب وتحديد مصطلحاته وبيان أصول الترجيح والتخريج ،كما نشطت حركة التأليف والتدوين وطرقت شتى الأبواب والمسائل الفقهية وتعرضت لبيان رأي المذهب فيما استجد من نوازل وقضايا في تلك المرحلة فطهرت المتون والمختصرات كما طهرت الشروح والمطولات وظهرت كتب الفتوى والنوازل كنوازل السمرقندي.[3]

وظهر في هذه المرحلة أيضا نوع آخر من التأليف عند الحنفية وهو ما يعرف بالتأصيل الحديث للمذهب وبرزت مدرستان أصوليتان عند الحنفية : مدرسة العراقيين وهي امتداد لطريقة أبي حنيفة وأصحابه الأوائل ومدرسة مشايخ سمرقند التي تميزت بربط مساءل الأصول بمسائل العقيدة.[4]

[1] وحدة البحث العلمي بإدارة الإفتاء ،المرجع السابق ،ص 18.

[2] المرجع نفسه ،ص 18.

[3] المرجع نفسه ،ص – ص 19–20.

[4] المرجع نفسه ،ص – ص 19–20.

المرحلة الثالثة : مرحلة الاستقرار (710 هـ لوقتنا المعاصر)

تبدأ هذه المرحلة من وفاة الإمام النسفي 710 هـ أو من بداية القرن الثامن هدري حتى وقتنا المعاصر ،تميزت هذه المرحلة بغلبة الركود والجمود الفكري على عكس ما كانت عليه المرحلة السابقة ،حيث اكتفى أصحاب هذه المرحلة بالاعتماد على ما خلفه الأولون من الآراء والأقوال الفقهية دون تجاوز إلا على سبيل الشرح أو التحشية أو التعليق أو الردود ،فكانت جل مصنفات تلك المرحلة وفقا لذالك.[1]

وقد ترتب على ذالك أن أشبعت مسائل المذهب وفروعه بحثا ومناقشة و ايضاحا وتأييدا مما جعل المذهب أو الرأي الراجح يظهر بصورة أكثر وضوحا ،ولعل ما يصور لنا هذا الجمود هو أنّ هذا المجتهد الذي بلغ رتبة الاجتهاد لا يسعه الخروج عن أقوال المذهب إلا للضرورة وإن كان ما توصل إليه باجتهاده أقوى دليل من سائر أقوى المذهب.[2]

المطلب الثاني : أصول المذهب الحنفي وحدوده الجغرافية

أولا : أصول المذهب الحنفي

للمذهب الحنفي أدلة وأصول بني عليها وهذه الأصول تشترك في الكثير منها مع المذاهب الأخرى ،وتتميز عنها في بعضها خصوصا في مجال إعمال الرأي ،وتميز المذهب الحنفي بمميزات يأتي في مقدمتها بعض الأصول التي اعتمدها الإمام أبو حنيفة وتلاميذه حيث كانت طريقته في الاستنباط ما قاله عن نفسه :« إني آخذ بكتاب الله إذا وجدته فما لم أجد فيه أخذت بسنة رسول الله صل الله عليه وسلم والآثار الصحاح عنه التي فشت في أيدي الثقات فإذا لم أجد في كتاب الله ولا سنة رسوله صل الله عليه وسلم

[1] وحدة البحث العلمي بإدارة الإفتاء ،المرجع السابق ،ص 21.

[2] المرجع نفسه ،ص 21.

أخذت بقول أصحابه من شئت وأدع قول من شئت ،ثم لا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم فإذا انتهى الأمر إلى إبراهيم والشعبي والحسن .....إلخ ،فلي أن أجتهد كما اجتهدوا».[1]

وروى الموفق ابن المكي في (المناقب) عن عبد الكريم بن هلال عن أبيه قال :« سمعت أبا حنيفة يقول« إذا وجدت الأمر في كتاب الله تعالى أو في سنة رسول الله صل الله عليه وسلم أخذت به ولم أصرف عنه وإإذا اختلف الصحابة اخترت من قولهم وإإذا جاء من بعدهم أخذت وتركت» .[2]

وجاء في مناقب الإمام أبي حنيفة رحمه الله للموفق المكي بسنده إلى سهل بن مزاحم قال :« كلام أبي حنيفة أخذ بالثقة وفرار من القبح ،يمضي الأمور في القياس فإذا قبح القياس أمضاها على الاستحسان مادام يمضي له فإذا لم يمضي له رجع إلى ما يتعامل به المسلمون».[3]

وعلى هذا يكون المنهاج الذي رسمه أبو حنيفة لنفسه يقوم على أصول سبعة:

1. **<u>الكتاب :</u>** وهو عمود الشريعة وحبل الله المتين ،ونور الشرع الساطع إلى يوم القيامة وهو كلى الشريعة إليه ترجع أحكامه وهو مصدر المصادر وما من مصدر إلا يرجع إليه في أصل ثبوته.[4]
2. **<u>السنة :</u>** وهي المبينة لكتاب الله المفصلة لمجمله وهي تبليغ النبي صل الله عليه وسلم لرسالة ربه[5] ،والسنة هي الأصل الثاني بعد كتاب الله تعالى في استنباط

---

[1] زايدي حمزة ،شحطوط بلال ،المذهب الحنفي في بلاد المغرب الإسلامي (قرن 2هـ -5هـ / 8م-11م) ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب الإسلامي الوسيط ،جامعة آكلي محمد أولحاج ،البويرة شعبة التاريخ 2014-2015 ،ص 19.

[2] وحدة البحث العلمي بإدارة الإفتاء ،المرجع السابق ،ص 26.

[3] بوزيان خديجة ،المذهب الحنفي في المغرب الأدنى والأندلس على العهد الوسيط ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ وحضارة المغرب الإسلامي ،جامعة مولاي الطاهر ،سعيدة شعبة التاريخ 2016-2017 ،ص 17.

[4] سعد رستم ،المرجع السابق ،ص 150.

[5] محمد أبو زهرة ،تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية ،دار الفكر العربي ،القاهرة ،ص 355.

الأحكام الشرعية ،أما مدى اعتماد الإمام أبو حنيفة على السنة فنتبينه من خلال منهجه في الاستنباط وشروط قبول الأخبار عنده.[1]

3. **<u>أقوال الصحابة :</u>** لأنهم هم الذين بلغوا الرسالة وهم الذين عاينوا التنزيل والذين يعرفون المناسبات المختلفة للآيات والأحاديث وهم الذين حملوا علم الرسول صل الله عليه وسلم إلى الأخلاف من بعده ،وفرض في أقوال الصحابة أنّها كانت بالتلقي عن رسول الله صل الله عليه وسلم ولم تكن بالاجتهاد ،وإن لم يرووا الأقوال فإنّ أبا بكر وعمر وعلي وغيرهم لم يرووا أحاديث عن النبي صل الله عليه وسلم بمقادير تتناسب مع طول صحبتهم وملازمتهم للنبي صل الله عليه وسلم فلا بدّ أنهم كانوا يفتون بأقوال النبي صل الله عليه وسلم من عير أن ينسبوها إليه خشية الكذب عليه صل الله عليه وسلم.[2]

4. **<u>القياس :</u>** يأخذ به إذا لم يكن نص من قرآن أو سنة أو قول لصحابي ،والقياس هو إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر آخر منصوص على حكمه لعلة جامعة بينهما ،فهو في حقيقته حمل على النص بأن تتعرف على الأسباب والأوصاف المناسبة للحكم الذي نص عليه حتى إذا عرفت علته طبق لحكم في كل موضوع تنطبق فيه العلة ولقد سماه بعض العلماء تفسيرا للنصوص[3] ،ولقد أكثر أبو حنيفة من القياس لأنه في اجتهاده لم يقف عند بحث أحكام المساء التي تقع بل يعمل على التوسع في استنباطها ويبحث في المسائل التي لم تقع ويتوقع وقوعها.[4]

5. **<u>الاستحسان :</u>** أكثر أبو حنيفة من الاستحسان حتى نازعه أصحابه القياس وطعن به كثير من الفقهاء. والاستحسان أن يخرج عن مقتضى القياس الظاهر إلى حكم آخر يخالفه إما لأنّ القياس الظاهر قد تبين من الاختبار عدم صلاحيته في بعض الجزئيات ،فيبحث عن علة أخرى ويسمى العمل بموجب هذه العلة القياس

---

[1] سعد رستم ،المرجع السابق ،ص 150.

[2] محمد أبو زهرة ،تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية ،ص – ص 355-356.

[3] المرجع نفسه ،ص – ص 355-356.

[4] سعد رستم ،المرجع السابق ،ص 153.

الخفي وإما لأنّ القياس الظاهر قد عارضه نص فإنّه يترك لأجل النص ،لأنّ العمل بموجب القياس يكون إذا لم يكن نص. وإما لأنّ القياس يخالف الإجماع أو خالف العرف ،فإنه يترك القياس ويؤخذ بما انعقد عليه الإجماع أو العرف. [1]

6. **الإجماع :** وهو في ذاته حجة ثم هو إجماع المجتهدين في عصر من العصور على حكم من الأحكام وقد اتفق العلماء على أنّه حجة ولكن اختلفوا في وجوده بعد عصر الصحابة ،وقد أنكره الإمام أحمد في غير عصر الصحابة لإمكان اجتماعهم و اتفاقهم ولا يمكن اجتماع الفقهاء بعد عصر الصحابة.[2]

7. **العرف :** هو أن يكون عمل المسلمين على أمر لم يرد فيه نص من القرآن والسنة أو عمل الصحابة فإنّه يكون حجة ،والعرف قسمان : عرف صحيح وعرف فاسد ، فالعرف الصحيح هو الذي لا يخالف نصا والعرف الفاسد لا يلتفت إليه ،والعرف الصحيح حجة في ما وراء النص.[3]

ثانيا: جغرافية المذهب الحنفي

انتشر المذهب الحنفي أولا في العراق وساعد على ذالك أنّ أبا يوسف قد ولى القضاء لخلفاء بني العباس حتى جعله هارون الرشيد قاضي القضاة ،فكان لا يولي قاضيا إلاّ إذا كان على مذهب أبي حنيفة ،وكان لذالك أثر كبير في نشر المذهب الحنفي في أرجاء الدولة العباسية. [4]

ولذالك يعتبر الكثير من الفقهاء والمؤرخين لتاريخ الفقه الإسلامي أنّ المذهب الحنفي انتشر في بلاد المشرق بقوة السلطان ،وقد انتشر في بلاد بعيدة ومدن عديدة فانتشر في بلاد الشام وفي صنعاء وصعدة واليمن وكان موجود في خراسان وسجستان وما وراء النهر وجرجان وبعض طبرستان من إقليم الديلم ،وكان غالبا على دبيل من إقليم الرحاب كما كان غالبا على أهل القرى من إقليم الجبال وكثيرا في إقليم جوستان المسمى

---

[1] محمد أبو زهرة ، تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية ،ص 356.

[2] المرجع نفسه ،ص 356.

[3] المرجع نفسه ،ص 356.

[4] هشام يسرى العربي ،جغرافية المذاهب الفقهية ،دراسة تحليلية لتاريخ المذاهب الفقهية الثمانية وأماكن انتشارها ،دار البصائر القاهرة ،ط 1 –2005 ،ص– ص 5– 15.

قديما الأهواز وكان بإقليم فارس وظلّ منتشرا في بلاد الهند بكثرة وهو السائد في تركيا منذ عهد الدولة العثمانية ،وقد كان هو المذهب الرسمي للدولة العثمانية ومختلف أرجاءه ومما ساعد على ذيوع المذهب الحنفي وانتشاره في عهد الدولة العثمانية أنّ أول محاولة في التأليف الفقهي على نمط الأسلوب القانوني في شكل مواد كانت من نصيبه ،حيث أنّه لما بدأ بتأسيس المحاكم النظامية في الدولة العثمانية وأصبحت هي المختصة بالنظر في أنواع من الدواعي كانت من قبل يرجع فيها إلى المحاكم الشرعية وقد استمر المذهب الحنفي مذهبا للدولة العثمانية نحو خمسمائة سنة ،وكان انتشاره في مصر أوائل الدولة العباسية ولم يكن القضاء فيها محصورا على الحنفية بل زاحمه فيها مذهب مالك ومذهب الشافعي ،ولما استولى فيها العثمانيون على مصر حصروا القضاء في الحنفية ،كما انتشر في الأندلس على نحو ما انتشر في افريقيا إلى أن أخرج منها بقوة السلطان الذي انتصر للمذهب المالكي.[1]

والمذهب الحنفي منتشر الآن في العراق وكذالك في سوريا ولبنان وهو كثير في مصر ويوجد بثلة في سائر بلاد المغرب وهو الغالب في تركيا وألبانيا وبلاد البلقان و أرمينيا والأقطار الإسلامية التي كانت تابعة للإتحاد السوفياتي ،وكذالك في الهند وباكستان وأفغانستان وتركستان ،وموجود في جزيرة سرنديب وله وجود كبير في البرازيل.[2]

المبحث الثاني : المذهب الحنفي في الجزائر قبل وبعد مجيء العثمانيين

المطلب الأول : جذور المذهب الحنفي في الجزائر

كان الغالب على أهل بلاد المغرب عموما والجزائر خصوصا الآثار والسنن حتى ذهب ابن فروخ أبو محمد الفاسي (172 هـ – 788 م) إلى المشرق قصد طلب العلم فأتى بمذهب أبي حنيفة ،وقد ذكر ابن فرحون في الديباج أنّ المذهب الحنفي ظهر ظهورا كثيرا بافريقية إلى قريب من سنة 400 هـ[3] وذالك بعد تولي أسد بن فرات القضاء فيها ،وقد

---

[1] هشام يسرى العربي ،المرجع السابق ،ص– ص 5– 15.

[2] هشام يسرى العربي ،المرجع السابق ،ص– ص 5– 15.

[3] أحمد تيمور باشا ،المرجع السابق ،ص 53.

كان المذهب الحنفي المذهب الرسمي للدولة العباسية فساهم القضاة ورجال الدولة في انتشاره من خلال تنفيذ أحكام القضاء ومختلف التشريعات الفقهية وفق المذهب[1] ،و هذا ضمن استراتيجية الخلافة العباسية في خلق تبعية عقدية فعين هارون الرشيد الإمام أبو يوسف الحنفي قاضي القضاة للدولة في حين تمكن الفقهاء الأحناف من تكييف فتاويهم الدينية مع الظروف المحيطة بالاعتماد على الرأي والقياس.[2]

ومن العوامل التي ساعدت على انتشار المذهب الحنفي في بلاد المغرب هي البعثات العلمية التي كان يرسلها أمراء بني الأغلب إلى بغداد قصد تجديد الولاء للخلافة إلى جانب ذالك يتم اختيار علماء اختصاصيين في سائر العلوم لجلبهم وكذالك شراء الكتب. [3]

كما نجد أنّ الرحالة والجغرافيين والتجار من أصحاب المذهب الحنفي كان لهم نشاط مكثف خاصة في مجال التعليم في ما ساعد على انتشار المذهب ،فكثر الدارسون والعلماء والأعلام ،وهذا ما شجع المغاربة على التوجه إلى المشرق ضمن رحلات طلب العلم أو الحج للتفقه في المذهب. [4]

ويبدوا أنّ بعض الرحالة وخصوصا العلماء و تماشيا مع الظروف السياسية يتنقلون بين مذهب و آخر إذا وجدوا فيه ما يجيب عن تساؤلاتهم الشرعية والفكرية و المصلحية ،فكان بعضهم يتمذهب بمذهب أبي حنيفة إرضاء للحكام وتقربا منهم.[5]

ومع تعاقب الأحداث التاريخية على بلاد المغرب خاصة الدولة الشيعية الإسماعيلية وسط قبيلة كتامة و صنهاجة والتي أسفرت بقيام الدولة الفاطمية الذين نكلوا بالمالكيين

---

[1] بوزيان خديجة ،المرجع السابق ،ص 33.

[2] زاير أبو الدهاج ،العقيدة والدولة في المغرب الوسيط – فلسفة السلطة وحركة التاريخ – رسالة دكتوراه ،كلية العلوم الاجتماعية قسم الفلسفة ،2012-2013 ،ص – ص 41 -42.

[3] خالد بوهند ،المذهب الحنفي ورجاله في بلاد المغرب الاسلامي من خلا كتب طبقات التراجم ،العدد7 جامعة سيدي بلعباس ،ص – ص 34-35.

[4] المرجع نفسه ،ص – ص 34-35.

[5] المرجع نفسه ،ص – ص 34-35.

السنة ومن غير المستبعد أنهم فعلوا نفس الشيء مع الأحناف باعتبارهم من السنة ،حتى تولى المعز بن باديس الحكم 407 ه فحارب بقايا الشيعة وسهل عودة المذاهب السنية خاصة المذهب المالكي ،ولكن بقي المذهب الحنفي موجودا لغاية ظهور الدولة الموحدية 524 ه التي وحدت المغرب ومالت بالعمل بالكتاب والسنة والأخذ بظاهرهما واستنباط الأحكام منهما مباشرة إلى غاية ذهابها وهو الأمر الذي لم يفسح المجال للمذهب الحنفي حتى ظهور الدولة العثمانية. [1]

المطلب الثاني : دخول المذهب الحنفي إلى الجزائر

من المعلوم أنّ المذهب المالكي كان هو السائد في الجزائر في فترة طويلة إلى جانب المذهب الإباضي في أجزاء محدودة ومع مجيء العثمانيين إلى الجزائر مطلع القرن السادس عشر استقدموا معهم المذهب الحنفي الذي كانوا قد اتخذوه المذهب الرسمي للدولة العثمانية وهكذا أصبح يتمتع بالأسبقية والأولوية ،وما يبرهن على انتشار المذهب الحنفي في الجزائر بشكل واسع وجود ثمانية مساجد في مدينة الجزائر وحدها وهي (الجامع الجديد ،الجامع السفير وزاويته ،جامع دار القاضي ،جامع كتشاوة ،جامع الحاج شعبان خوجة ،جامع الشبارلية ،مسجد حسين داي بحصن القصبة ،مسجد علي خوجة). [2]

وتذكر المصادر أنّ علماء الشرق وخاصة الأحناف منهم كانوا يتوافدون على الجزائر بغرض تولي الوظائف الشرعية كالإفتاء والقضاء والتعليم والتدريس وغيرها ،وظهر أنّ هنالك أسباب عديدة وراء ذالك أهمها السعي للكسب المادي وتحسين أوضاعهم المعيشية ،ونجد أنّ بعضهم كانوا لا يتأخرون عن أخذ الرشوة من المتقاضين واللجوء إلى أحكام الزور[3] ،ومن هؤلاء القاضي الحنفي بقسنطينة عبد الله محمد بن المسبح الذي قال عنه ابن فكون :(كان عامي القلم لا يعرف ما يصلح به من وضوئه وصلاته فضلا عما

---

[1] خالد بوهند ،المرجع السابق ،ص – ص 112-113.

[2] محمد بوشنافي ،علماء المذهب الحنفي في الجزاءر خلال العهد العثماني (10 ه -13 ه ،16 م- 19 م) مجلة العصور الجديد ،العدد16-17 أفريل 1436ه ،2014-2015 م ،ص – ص 221-222.

[3] المرجع نفسه ،ص – ص 221-222.

وراء ذالك غير أنّه اتخذ كتب الوثيقة صناعة على ما فيها من الفساد والإفساد علما ورسما وضعف الدين وهو أول الغرامة على خطة النيابة وأعطى علبيها مالا للقضاة العجم حتى ولوه إياها وربما أرشى الولاة يمينا وشمالا وكان موسوما بالرشى وشهادة الزور ،وكذالك مع أبي عمران موسى الملقب بالفكرين الذي كان يقال عنه أنّ يده منطلقة بالأخذ من البادية طعاما و عينا وكثيرا ما يستشكل المسألة أو يحكم فيها بغير ما هي عليه).[1]

ونجد أيضا أنّ من مظاهر انتشار المذهب استحداث منصب القاضي للفصل في الخصومات وأسندت مهمة القضاء إلى فقهاء من المذهب الحنفي وتم وضع دار للفتوى يتولى إدارتها مفتي حنفي تقليدا لدار الخلافة باسطنبول ،وكذالك تشجيع وتقريب الفقهاء أصحاب المذهب الحنفي من طرف رجال الدولة ،فقد كان لهم مكانة عند الباشا الحاكم وممثليه في سائر الأقاليم مما يساهم في حضور المذهب.[2]

رغم ذالك لم يتسنى للمذهب الحنفي أن يناهض المذهب المالكي من حيث الانتشار في الجزائر فلم تتعدى وسط الجزائر وشرقها مع وجود محتشم في غربها ،وتعتبر الجزائر العاصمة أهم مركز للمدرسة الحنفية اضافة إلى عنابة وقسنطينة وقد عمل أعلام هذه المدرسة على محاولة اثبات لها في مازونة ووهران وقد تم لهم ذالك على نطاق ضيق.[3]

<u>المبحث الثالث :</u> أعلام المذهب الحنفي ودوره في الجزائر العثمانية

<u>المطلب الأول :</u> سيرة بعض أعلام المذهب الحنفي

أ. **<u>الوافدون</u>** : ونقصد بهم من جاءوا مع الدولة العثمانية أو من الكراغلة

---

[1] عبد الكريم الفكون ،منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية ،تقديم وتحقيق وتعليق أبو القاسم سعد الله ،دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى بيروت– لبنان ،ص – ص 90 –93.

[2] صالح بوشيش ، المدارس الفقهية في الجزائر خلال الحكم العثماني ،كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية ،جامعة باتنة ،الملتقى الوطني الأول (المذهب المالكي في الجزائر) 2–3 ربيع الأول اموافق لـ 21–22 أفريل 2004م ،ص 154.

[3] المرجع نفسه ،ص 154.

1. **فتح الله الشامي القسنطيني :** ولد بالشام ثم انتقل إلى مصر ثم إلى الجزائر ومكث بها مدة ثم إلى قسنطينة[1] ،وتولى خطابة مسجد سيدي كتاني والتدريس بمدرسة جامع سوق الغزل ثم الإفتاء على المذهب العثماني ثم القضاء[2]

أسرة ابن العنابي : قدمت من اسطنبول بغرض الاستقرار والحصول على الوظائف فمكثت بعنابة ومنها استمدت لقبها ثم انتقلت إلى الجزائر وتولى أفرادها وظائف القضاء والإفتاء على المذهب الحنفي[3] ومنهم:

2. **حسين بن محمد العنابي :** وهو مفسر واسع المعرفة في علوم الشريعة وليّ الإفتاء بالعاصمة أربع مرات وتوفي بها سنة 1150 هـ –1737 م ،من آثاره تفسير القرآن الكريم.[4]

3. **محمد بن الحسين العنابي :** هو قاضي من فقهاء الحنفية أصله من عنابة نشأ وتعلم بمدينة الجزائر ووليّ قضاء الحنفية ورحل إلى المشرق وتوفي بمصر سنة 1203 هـ – 1789.[5]

4. **محمد بن محمود بن محمد بن حسين بن محمد العنابي :** وهو من أوائل المجددين ودعاة الإصلاح الاجتماعي والسياسي في العالم الإسلامي ،قاض وباحث من فقهاء الحنفية ،ولد بمدينة الجزائر وأخذ العلم عن كبار علمائها ثم وليّ قضاء الحنفية[6] في الجزائر ومصر وتولى التدريس ومنح الإجازات في هذه الأخيرة وسافر في مهمات سياسية وناقش حكماء تونس ومصر ويعد من أوائل من عالج موضوع التجديد في النظم

---

[1] أحمد بن المبارك بن العطار (1790–1870م) تاريخ بلد قسنطينة ،تحقيق وتعليق وتقديم عبد الله حمادي ،دار الفائز للطباعة والنشر والتوزيع ،الطبعة الجديدة قسنطينة 2011م ،ص 144.

[2] أبي القاسم محمد الحفناوي ابن الشيخ ابن أبي القاسم الديسي ابن سيدي ابراهيم الغول ،تعريف الخلف برجال السلف ،مطبعة بيير فونتانة الشرقية الجزائر ،ص 321.

[3] محمد بوشنافي ،المرجع السابق ،ص 227.

[4] عادل نويهض ،معجم أعلام الجزائر من صدر الاسلام حتى العصر الحاضر ، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر بيروت –لبنان ،الطبعة الثانية 1400هـ 1980م ،ص 245.

[5] المرجع نفسه ،ص 245.

[6] المرجع نفسه ،ص 245.

الإسلامية عامة والنظام العسكري خاصة في ضوء الشريعة الإسلامية من جهة وفي ضوء حاجة المجتمع الإسلامي إلى التطور من جهة أخرى من خلال كتابه (السعي المحمود في نظام الجنود)[1] ،فنفاه الفرنسيون بعد احتلالهم للجزائر فتوجه إلى مصر واستقر بالاسكندرية فولاه محمد علي باشا وظيفة الفتوى الحنفية واستمر فيها إلى أن توفي سنة 1267 هـ – 1850 م ،ومن آثاره (ثبت الجزائري) وشرح (الدر المختار) لم يكمله وكتاب (العزيز في علم التجويد) الذي سماه (العلم الفريد). [2]

5. **مصطفى بن رمضان العنابي :** هو أبو الخير باحث فرضي من كبار الفقهاء الحنفية ولد بعنابة وبها نشأ وتعلم وأخذ العلم عن ابن شقرون التلمساني وأجازه آخرون ،من آثاره أرجوزة في الفرائض وكتاب (الروض البهيج بالنظر في أمور العزوبة والتزويج) توفي بمدينة الجزائر 1130 هـ – 1718 م.[3]

أسرة بن المفتي : والشخصيتين البارزتين من هذه العائلة هما:

6. **الحسين بن رجب شاوش :** هو مفتي حنفي ولد بمزغنى عام 1072 هـ بالجزائر بها المنشأ والقبر وأصل أبوه وجده من قاراحصار من إقليم ملمان مقابل إزمير ويعابر حسن أول الكراغلة الذين تولو منصب الإفتاء ،وكانت في أيامه ترد الأسئلة من البلد والأماكن البعيدة وكان أكثرها في فصل الخريف زمن الخصام على أراضي الفلاحة وتعرض يوم الأربعاء ،مكث في الفتوى اثنا عشر سنة نظرا لسيرته المحمودة وأخلاقه الرفيعة وحب الولاة له وقد وصى ابنه ابن المفتي بالصلاح حيث قال له : كن رأس السردين ولاتكن ذيل طون. وقد كان أبوه رجب ابن محمد في البداية تاجرا في السفن لإعانة الجزائر ثم تولى قيادة الحرس ثم قيادة الجند في عهد الباشاوات[4] ،وقد عزل حسن بن رجب في عهد الداي عطشي مصطفى وولى مكانه محمد النيار.[5]

---

[1] أبو القاسم سعد الله ،رائد التجديد محمد ابن العنابي ،ص – ص 15–16.

[2] عادل نويهض ،المرجع السابق ،ص – ص 245–246.

[3] المرجع نفسه ،ص – ص 245–246.

[4] ابن المفتي حسين بن رجب شاوش ،تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشاوات الجزائر وعلمائها ،دراسة وتحقيق فارس كعوان ،بيت الحكمة ،الطبعة الأولى ،العلمة –الجزائر 2009 ،ص – ص 36–37.

[5] المصدر نفسه ،ص 13.

7. **ابن المفتي :** ولد ابن المفتي (وهو اسم اختاره لنفسه) في مدينة الجزائر من عائلة متصلة بالحكم حوالي سنة 1095 هـ أواخر القرن الحادي عشر ،تعلم علوم عصره والسياسة والمؤامرات التي كان يديرها الجنود والعلماء للوصول إلى الحكم والجاه على يد والده وكذالك مجموعة من العلماء منهم محمد بن نيكرو وعمار المستغانمي ومصطفى العنابي ولكنه لم يتقلد وظائف عليا كزملاءه ،ونظرا لمكانته داخل المجتمع فقد كان شديد الملاحظة لما يجري حوله فقد أخبر أنه خطر جلسة الديوان عندما كان والده متقلدا للفتوى وشاهد كيف يقوم الباشا اجلالا لوالده ويقبل يده. [1]

إن هذه المكانة لأسرة ابن المفتي ساعدته على توثيق كتابه الذي اعتمد فيه على مصادر عديدة مكتوبة وشفهية اضافة إلى تجربته الشخصية ومنها وثائق كانت لوالده وجده وهذا كله ليس حبا في الشهرة ولم يكن التأليف العلمي من هواياته لكنه أراد التسلي والاشتغال بشيء ينسيه وحدته التي كان يعاني منها بعد فقده لأسرته وأطفاله ولهذا لم يطلق على ما كتبه عنونا ولعل الأقرب إلى الصواب تسمية علمه بالتقييدات ،لأنه سجل ما ظهر له وما تذكره من أمور تتعلق بالحكام والعلماء والمجتمع والعلاقات الخارجية والحياة الاقتصادية والثقافية في الجزائر.[2]

8. **المازوني :** الحسن بن محمد بن محمد بن مصطفى المازوني ويعرف بابن منزول أغا وهو لقب يطلق على كبار الضباط الذي هو جد الفقيه واشتهر أبوه بهذا اللقب ثم هو من بعده ،وهو من كبار علماء مازونة التي تعلم ونشأ فيها ،ومن فقهاء الحنفية يرجع أصله إلى الأتراك من آثاره (تحفة الملوك في حصر أصول الإرث المتروك) و أرجوزة في فرائض الفقه الحنفي وكتاب (منهاج السلوك في شرح معاني تحفة الملوك).[3]

---

[1] أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 2 ،1500-1830م ،دار الغرب الاسلامي ، الطبعة الأولى 1998 ،ص - ص 368-372.

[2] المرجع نفسه ،ص - ص 368-372.

[3] عادل نويهض ،المرجع السابق ،ص 280.

ب. **المحليون :**

1. **باش ترزي :** هو مصطفى بن عبد الرحمن باش ترزي كان أعجوبة زمانه حفظا وورعا وديانة ممتلئ من علم المعقول والمنقول عارفا بالفلك وشاعرا مجيدا ،من كبار فقهاء المذهب الحنفي نشأ بقسنطينة وولّيَ الفتوى بها ثم القضاء ثم الخطابة بجوامع سوق الغزل ثم القصبة ثم الكتاني من آثاره كتاب (تحديد المقال في جواز الانتقال) ورسالة في الوقف على المذهب الحنفي وشرح منظومة الثعالبي في الحساب توفي في 980هـ– 1572م.[1]

أسرة بن علي: وقد برز فيها ابن علي الأب وابن علي الابن

2. **ابن علي الأب :** هو محمد بن علي بن محمد المهدي القلغلي عالم الفقه الحنفي مشارك في عدة علوم ،من أهل مدينة الجزائر بها نشأ وتعلم ،من (آثاره مجمع الأنهار) في فروع الفقه الحنفي شرح فيه كتاب (ملتقى الأبحر) للعلامة ابراهيم بن محمد الحلبي خطيب جامع السلطان محمد خان في القسطنطنية كان مهتما بالتأليف ،توفي سنة 1128هـ–1716م.[2]

3. **ابن علي الابن :** هو محمد بن محمد بن علي بن محمد المهدي القلغلي ،شاعر أديب من أهل مدينة الجزائر تولى الإفتاء فيها للحنفية.[3]

وقد كان من الفقهاء المتحررين في تناولهم للمسائل الفقهية وقضايا العصر كما غلب عليه الأدب وقال الشعر في الغزل ونحوه[4] ،وصف بأديب العلماء وعالم الأداب ،من آثاره (ديوان شعر) يشتمل على قصائد بليغة في المدائح النبوية.[5]

4. **مصطفى بن الشاوش القسنطيني :** هو العلامة أبو الوفا مصطفى ابن الشاوش ،أديب زمانه ذوا العلم الجليل حنفي المذهب متبحر في العربية درس بقسنطينة

---

[1] أبي القاسم محمد الحفناوي ،المصدر السابق ،ص 569.

[2] عادل نويهض ،المرجع السابق ،ص 240.

[3] المرجع نفسه ،ص 241.

[4] أبو القاسم سعد الله ،المرجع السابق ،ص – ص 65–66.

[5] عادل نويهض ، المرجع السابق ،ص 241.

وخطب بالجامع الأخضر عرض عليه منصب الفتوى بعد موت الشيخ مصطفى باش ترزي لكنه رفض ،توفي سنة 1252هـ.[1]

5. **محمد بن سالم ابن الطبال :** له اليد الطولى في البديع والأصول والمنطق ،تولى التدريس بمدرسة الجامع الأخضر والخطابة والإمامة بجامع سوق الغزلي ،توفي سنة 1250هـ.[2]

و الأحناف من علماء الجزائر كثيرون لا يحصيهم العد ذالك لأنّ المذهب الحنفي هو المذهب الرسمي للدولة الجزائرية إلى جانب المذهب المالكي فأنصاره من الفقهاء والقضاة والمفتين كان لهم حضور قوي في شتى جوانب الحياة.

المطلب الثاني : دور المذهب الحنفي في الجزائر

1. الإفتاء :

كان منصب المفتي أو شيخ الإسلام أعلى المراتب في الدولة العثمانية وقد ظهر هذا المنصب في عهد السلطان سليمان القانوني ويتمثل دوره في اصدار الفتاوى التي اعتمدت عليها قوانين الدولة هذا الأخير كانت له أهمية بالغة حيث يحق لمفتي اسطنبول باصدار فتوى لعزل السلطان وهو من يعين المفتين في الولايات الكبيرة وكذالك القضاة الأحناف[3] وكانت مرتبة المفتي الحنفي في الجزائر هي الثانية بعد الداي حسب حمدان خوجة الذي قال أنّ لقب الأفندي كان يطلق على الداي والمفتي والمقطعجي والخزناجي وعند حضور هذه الشخصيات يتحتم على جميع القادة العسكريين الموجدين في الديوان الوقوف لهم[4] ،كما كان دور العلماء الأحناف مراقبة باشاوات الجزائر أي كانوا عيون السلاطين عليهم حتى أصبحوا لايطيقونهم إلى جانبهم ،ومن مظاهر هذا التدخل أصبح

---

[1] أبو القاسم محمد الحفناوي ، المصدر السابق ،ص 559.

[2] المصدر نفسه ،ص 385.

[3] محمد الزحيلي ،تاريخ القضاء في الإسلام ،دار الفكر المعاصر بيروت ،دار الفكر دمشق 1995 ،ص 436.

[4] حمدان بن عثمان خوجة ، المرآة ،تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري ،تصدير عبد العزيز بوتفليقة ،منشورات المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية 2006 م ،ص

المفتي الحنفي مكلفا بقراءة الواجبات الملقاة على عاتق الباشا الجديد بمجرد تعيينه بمنصبه ومضمونها أنّ الله قد كلفه بحكم هذا البلد وقيادة جيشها وأنّ عليه معاقبة الأشرار ومكافئة الأخيار والمحافظة على تسديد منتظم لأجور الجنود وبذل قصار جهده لحفظ الأمن و الازدهار وتحديد أسعار مناسبة للحبوب حتى تكون في متناول الفقراء من السكان.[1]

وقد أشار ابن المفتي في تقييداته أنّ الأمراء كانوا يقفون للعلماء والفقهاء ويقبلون أيديهم ويودعونهم عند انصرافهم وهذا تقديرا واحتراما لهم[2] ،أما عن دور بعض العلماء في المجال الدبلوماسي فنجد محمد بن محمود ابن العنابي الذي عينه أحمد باشا كاتبا لباي تونس ثم وظفه الداي عمر باشا (نقيب أشراف مكة والمدينة) وكلفه بالسفارة بالمغرب الأقصى لدى السلطان المولى سليمان ذالك أنّ الجزائر تعرضت لقصف الأسطول الانجليزي سنة 1816م وأدى ذالك إلى هلاك معظم الأسطول الجزائري فأرسل الباشا سفراء عنه إلى كل من السلطان محمود الثاني والسلطان سليمان ويوسف باشا باي طرابلس يستعينهم على إعادة بناء الأسطول ،وكان محمد ابن العنابي رسولا للمغرب الأقصى وسلم مكتوب الباشا إلى السلطان وبعد أن استراح التقى بالسلطان فأحسن إليه وجهزه ببعض المراكب أعطاه أموالا وعاد ابن العنابي إلى الجزائر فكانت سفارته ناجحة ،ويتضح أنّ ابن العنابي لم يكن مجرد عالم بالفقه والعلوم بل كان دبلوماسيا ناجحا وخبيرا بشؤون الدول.[3]

كما نجد أنّ بعض الباشاوات ممن حاول استعمال العلماء للسيطرة على الحكم وإضفاء الشرعية إليه مثل ما فعل أحمد شاوش القبائلي الذي قام بإنقلاب على أحمد أغا وعلي باي في قسنطينة وقتلهما وتولى الحكم فيها دون علم باشا الجزائر فطلب من الشيخ فتح الله الشامي أن يكتب إلى باشا الجزائر بأنّه فعل هذا الأمر بإذن من أهل البلد والعسكر فقال الشيخ أنا لا أقدر أن أكتب على أهل البلد الأمر الذي لم يأذنوني فيه ولو

[1] محمد بوشنافي ، الرجع السابق ،ص 223

[2] ابن المفتي حسين بن رجب شاوش ،المصدر السابق ،ص 89.

[3] أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ،ص – ص 33-35.

كنت عاقلا لما فعلت ذالك فقام أحمد شاوش بطرده ثم أمر اثنين من المخازنية بقتله ففعلوا ذالك[1] ،ولكن كان العلماء في غالب الأحيان يرضخون للباشا الجديد بمجرد إنجلاء غبار الثورة فيباركون ويتقدمون إليه بالبيعة والتهنئة وعروض الولاء طمعا في البقاء في مناصبهم.[2]

2. القضاء:

ومن المناصب التي تقلدها علماء المذهب الحنفي القضاء ،فقد كان لهم دور مهم وعلاقة مباشرة بمشاكل الرعية اليومية ،فكان لقاضي القضاة مستشارين قضائيين في مختلف أنحاء الأقاليم[3] وكانت الجلسات تعقد بجامع السيدة بالعهد الأول ثم أنشأت المحكمة الحنفية في حدود عام 1758م حيث كان مقرها في الرحبة القديمة[4] ،هذه المحكمة كان يتم فيها الفصل في النزاعات والخلافات المتعلقة بالحرف والصنائع كالخلاف الذي وقع بين جماعة القزازين والحرارين والصباغين[5] ،كذالك اصدار عقود الوقف أو التحبيس وإثبات ملكية لعقار ما والمعاملات الشخصية كعقود الزواج والطلاق والبيع والشراء[6].

3. الأوقاف:

أما من الجانب الاجتماعي والثقافي ،فنجد أن مؤسسة الوقف الحنفية (سبل الخيرات) لعبت دورا هاما في الاشراف على جميع الأوقاف المتعلقة بالمذهب الحنفي[7]

---

[1] أحمد بن المبارك بن العطار ، المصدر السابق ،ص 146.

[2] أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 1 ،1500-1830 م ،دار الغرب الاسلامي لبروت –لبنان ،الطبعة الأولى 1998م ،ص 389.

[3] المرجع نفسه ،ص 394.

[4] عائشة غطاس ،الحرف والحرفيون في مدنة الجزائر 1700-1830م ،مقاربة اجتماعية اقتصادية ،المؤسسة الوية للنشر والاشهار ،الجزائر 2007 ،ص 95-

[5] المرجع نفسه ،ص 76.

[6] محمد بوشنافي ، المرجع السابق ،ص 230.

[7] أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 1،المرجع السابق ،ص 237.

،وتذكر المصادر أنّ مؤسسها هو شعبان خوجة 990 هـ –1583 م[1] ،كان يشرف عليها المفتي الحنفي وكان يباشر مهامه من الجامع الجديد أين كان يؤم النّاس للصلاة ويفتي في القضايا التي تطرح عليه اعتمادا على فتوى أبو حنيفة النعمان[2] ،هذا الأخير الذي شجعت فتاواه الوقف وساهمت في انتشاره بحيث أصبحت تشكل نسبة 66" من مجموع الممتلكات الزراعية والعقارية سنة 1750 م[3] ،وذالك لأنه كان يجيز انتفاع الواقف وعقبه من عوائد الحبس الذي لا يحول إلى الغاية التي أوقف من أجلها إلا بعد انقراض الورثة الذين ورد ذكرهم في عقود التحبيس (ينتفع بعلة ذالك حبسا على من سيولد له إن قدر الله تعالى من ذكور وإناث على أن يكون للذكر مثل حظ الأنثيين ثم على ذريتهم وذرية ذريتهم ما تناسلوا لاتدخل في ذالك الطبقة السفلى مع الطبقة العليا ولا الأبناء مع وجود الأباء فإذا انقرض الجميع يرجع الوقف حبسا على سبيل الخيرات)[4] وقد كانت مؤسسة سبل الخيرات ذات نفوذ كبير في المجتمع بسبب وفرة مداخلها وذالك لغنى الطائفة التركية والكراغلة التي كانت توقف أملاكها لفائدتها[5] ،ومن المساجد التابعة لهذه المؤسسة نجد : الجامع الكبير وجامع كتشاوة وجامع علي بتشين وجامع باب الجزيرة وزاوية شيخ البلاد. فإلى جانب الإهتمام بهذه المنشآت كانت المؤسسة مكلفة بدفع مرتبات حوالي ثمانية وثمانين طالبا أو قارئا ملحقين بالمساجد ،كما كانت تقدم الصدقات للفقراء وتقبل الأوقاف الموجهة لخدمتهم وخدمة العلماء والطلبة والعجزة[6] ،وقد قدر عدد أوقافها 331 حبسا وكان وكان الفقراء يتلقون الصدقات كل يوم خميس وفي بعض الأحيان تحمل إلى منازلهم ومن

---

[1] بوسعيد عبد الرحمن ،الأوقاف والتنمية الجتماعية والاقتصادية بالجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر ،في اطار المدرسة الدكتورالية – الدين والمجتمع – كلية العلوم الاجتماعية ،قسم الفلسفة جامعة وهران 2011–2012 ،ص 33.

[2] محمد بوشنافي ، المرجع السابق ،ص 225

[3] بوسعيد عبد الرحمن ،المرجع السابق ،ص 29.

[4] محمد بوشنافي ، المرجع السابق ،ص

[5] بوسعيد عبد الرحمن ،المرجع السابق ،ص 34.

[6] أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 1،المرجع السابق ،ص 237.

المهام أيضا إصلاح الطرقات وإجراء قنوات الري وإعانة المنكوبين وذوي العاهات وتشييد المعاهد العلمية وشراء الكتب لإيقافها على طلبة العلم وأهله.[1]

ومما يتضح لنا أن العلماء الأحناف كانت لهم مكانة كبيرة نظرا للمهام الموكلة إليهم والمساهمة في ثراء وتطور الحياة الدينية في الجزائر.

وبما أنّ المذهب الحنفي قد صار هو المذهب الرسمي في البلاد حلال الفترة العثمانية ،فإنّ هذا قد ساعد على انتشاره بصفة أكبر في أنحاء الجزائر.

[1] بوسعيد عبد الرحمن ،المرجع السابق ،ص 35.

الفصل الثاني

المذهب المالكي وواقعه في الجزائر خلال العهد العثماني

المبحث الأول : نبذه تاريخية عن المذهب المالكي

المطلب الأول : سيرة الإمام مالك ومراحل تطور مذهبه

المطلب الثاني : أصول المذهب المالكي وحدوده الجغرافية

المبحث الثاني : المذهب المالكي في الجزائر قبل وبعد مجيء العثمانيين

المطلب الأول : جذور المذهب المالكي في الجزائر

المطلب الثاني : مكانة المذهب المالكي في الجزائر العثمانية

المبحث الثالث : أعلام المذهب المالكي ودوره في الجزائر العثمانية

المطلب الأول : سيرة بعض أعلام المذهب المالكي

المطلب الثاني : دور علماء المذهب المالكي

الفصل الثاني : المذهب المالكي وواقعه في الجزائر خلال العهد العثماني

المبحث الأول : نبذه تاريخية عن المذهب المالكي

المطلب الأول : سيرة الإمام مالك ومراحل تطور مذهبه

أولا : مالك بن أنس

1. مولده ونسبه :

هو إمام دار الهجرة وشيخ الإسلام وحجة الأمة أبو عبد الله مالك بن أنس بن عمرو بن الحارث ابن غيمان ابن خثيل ابن عمرو ابن الحارث ،وفي نسب الإمام مالك اختلاف مع اتفاقهم أنّه عربي أصبحي ،ولم يختلف النسابون أنّ الأصباحيين من حمير وحمير من قحطان.[1]

وقد اختلف العلماء في السنة التي ولد فيها مالك رضي الله عنه فقيل أنّه ولد سنة تسعين وقيل سنة ثلاث وتسعين وقيل سنة أربعة وتسعين وقيل سنة خمسة وتسعين وقيل سنة ستة وتسعين وقيل سنة ثمانية وتسعين ، ولكن الأكثرين على أنّه ولد سنة ثلاث وتسعين ،ولقد روى أنّ مالكا قال :« ولدت سنة ثلاث وتسعين»[2] ،وقد ذكر أنّ أمه حملت به ثلاث سنين ويذكر أنه كان أشقر شديد البياض كبير الرأس أصلع وكان لا يخضب شيبه[3] ،وقد ولد بالمدينة من أبوين عربيين من قبائل يمنية ،فأبوه ينتهي إلى قبيلة يمنية

---

[1] الطاهر الأزهر خذيري ،المدخل إلى موطأ مالك ابن أنس ،مكتب الشؤون الفنية ،الكويت ،ط 1 ،2008 ،ص 19.

[2] محمد أبو زهرة ،مالك حياته وعصره آراءه وفقهه ،دار الفكر العربي :ط 2 ،1952 ،ص 24.

[3] أبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي (ت 463 هـ) ،الإنتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم ،مكتبة القدس ،القاهرة ،ص 12.

هي قبيلة ذي أصبح[1] ،وأمه تنتهي إلى قبيلة الأزد واسمها العالية بنت شريك الأزدية ،أما جده أبو مالك فهو صحابي شهد المغازي كلها مع رسول الله صل الله عليه وسلم.[2]

عاش الإمام مالك رحمه الله نحو من سبعة وثمانين سنة ،كان منها في العصر الأموي نحو أربعين سنة ومنها في العصر العباسي الأول نحو سبعة وأربعين سنة.[3]

2. نشأته وطلبه للعلم :

نشأ مالك في بيت اشتغل بعلم الأثر وفي بيئة كلها للأثر والحديث ،أما بيته فقد كان مشتغلا بعلم الحديث واستطلاع الأثار و أخبار الصحابة وفتاويهم ،فجده مالك بن عامر كان من كبار التابعين وعلمائهم ويظهر أنّ أنس بن مالك لم يكن اشتغاله بالحديث كثيرا فلم يعرف أنّ مالكا روى عنه ،ولو كان له شأن فيه لكان أول من روى عنهم من العلماء[4] ،كانت بيئته العامة (المدينة) تعج بالعلماء الذين اتخذوها سكن ومروا بها زيارة وطلبا للعلم.[5]

بدأ مالك نشاطه العلمي وهو صغير وكان كبيرا في تفكيره وعقله ،يدل ذالك ما وضعه في منهج للتلقي لم يكن لغيره مثله[6] ،اتجه مالك إلى حفظ القرآن فحفظه وقد اقترح على أهله أن يحضر مجالس العلماء كعمه وأخيه من قبل ليكتب العلم ويدرسه وقد أجابوا طلبه ،وكانت أشدهم عناية أمه التي لم تكتف بالعناية بمظهره فكانت تختار له مايأخذه عن العلماء فقد كانت تقول له :« اذهب إلى ربيعة فتعلم من علمه قبل أدبه.» وقد أخذ

---

[1] محمد أبو زهرة ،تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية ،ص 366.

[2] روابح شهرة ،المرجع السابق ،ص 43.

[3] عبد الغاني الدقر ،الإمام مالك ابن أنس إمام دار الهجرة ،أعلام المسلمين 23 ،دار القلم ،دمشق ،ط 2 ،1998 ،ص 14.

[4] محمد أبو زهرة ،مالك حياته وعصره آراءه وفقهه ،ص 29.

[5] محمد المختار المامي ،المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته – خصائصه وسماته ،مركز زايد للتراث والتاريخ ،الإمارات العربية المتحدة ،ط 1 ،2002 ،ص 30.

[6] المرجع نفسه ،ص 30.

بعد ذالك ينتقل في مجالس العلماء ،وقد اختار شيخا يلازمه وهو ابن هرمز وقد كان معجبا بشيخه محبا له مقدرا لعلمه ،وبذل مالك جهدا في طلب العلم وتحمل في سبيله كل مشقته. [1]

ابتدأ مالك بعلم الرواية وهو علم احاديث رسول الله ﷺ ومن العلوم التي طلبها طلب الحديث وفتاوى الصحابة أولا واجه إلى كل ما يتصل بعلم الإسلام مع علم الأثار والرواية ،ولم يكتفي مالك بفقه الصحابة وكبار التابعين بل اتجه إلى فقه الرأي وقد تلقاه عن بعض فقهاء الرأي بالمدينة كيحيى بن سعيد وما كان يكثر من الرأي[2] ،وقد أخذ العلم عن تسعمائة شيخ ثلاثمائة من التابعين وستمائة من تابع التابعين ،جلس للتدريس وهو ابن سبعة عشر عاما وصارت حلقته أكبر من حلقة مشايخه ودخل ميدان الفتوى بعد سبعة عشر سنة ،وما تقلد منصب الفتوى حتى شهد له سبعون شيخا.[3]

3. صفاته :

كان شديد البياض إلى الشقرة طويلا عظيم الهامة أصلع ،يلبس الثياب العربية الجياد ويكره حلق الشارب ويعيبها ويراه من المثلى ولا يغير شيبه[4] ،وقيل كان أزرق العينين ،تميز بالذهن الثاقب والفهم وسعة العلم واشتهر بالتحري وظل طالب علم بعد أن أصبح فقيها كبيرا يسعى إليه الناس من كل أقطار الأرض.[5]

---

[1] محمد أبو زهرة ،تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية ،ص – ص 367 – 370.

[2] المرجع نفسه ،ص – ص 367 – 370.

[3] روابح شهرة ،المرجع السابق ،ص 46.

[4] أبي زكرياء يحيى بن ابراهيم السلماسي (ت 555 هـ) ،منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ،تحقيق : محمود بن عبد الرحمان قدح ،الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ،السعودية ،ط 1 ،2002 ،ص 186.

[5] روابح شهرة ،المرجع السابق ،ص 44.

4. مؤلفاته :

لقد ألف مالك رحمه الله كتبا متعددة في فنون مختلفة ومن أشهرها كتاب الموطأ الذي ملأ الدنيا وشغل الناس ،ومن بين كتبه أيضا نجد رسالة لابن وهب في الرد على القدرية ،كتاب في النجوم وحساب مدار الزمان ومنازل القمر ،رسالة في الأقضية ،رسالة في الفتوى ،كتاب في اتفسير لغريب القرآن.[1]

5. أشهر شيوخه و تلاميذه:

أ. شيوخه :

أخذ الإمام مالك رحمه الله عن شيوخ كثيرين ومن أبرزهم ما يلي :

1) **نافع :** مولى ابن عمر رضي الله عنهم وهو أبو عبد الله الديلمي وهو إمام مشهور من أئمة التابعين ،توفي رحمه الله سنة 117 ه وقيل 120 ه وقيل سنة 119 ه.[2]

2) **ابن شهاب الزهري :** وهو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث القرشي الزهري وكنيته أبو بكر ،وهو أحد الأئمة التابعين أخذ العلم عن عبد الله بن عمر بن الخطاب و أنس بن مالك وغيرهما ،توفي سنة 120 ه وقيل سنة 123 ه.[3]

3) **ربيعة الرأي :** وهو ربيعة بن عبد الرحمان الفروج التيمي ويكنى أبا عثمان ،توفي سنة 133 ه وقيل 136 ه وقيل 142 ه.[4]

---

[1] محمد مختار المامي ،المرجع السابق ،ص 35.

[2] المرجع نفسه ،ص – ص 37 – 41.

[3] المرجع نفسه ،ص – ص 37 – 41.

[4] المرجع نفسه ،ص – ص 37 – 41.

4) **ابن المكندر:** محمد بن المكندر ابن عبد الله ابن الهدير التيمي القرشي المدني وكنيته أبو بكر وقيل أبو عبد الله ،وقيل توفي سنة 130 ه وقيل 131 ه.[1]

5) **جعفر الصادق :** جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب المعروف بجعفر الصادق ،كان من سادات آل البيت وعباد تابعي التابعين وعلماء المدينة ،توفي رحمه الله سنة 148 ه.[2]

ب. تلاميذه :

تلاميذ مالك كثيرونمن أهمهم : عبد الله بن مسلمة ،بنت قنعب ،الحارثي يكنى أبا عبد الرحمان وعبد الله الحكم المصري والليث بن سعد ،يحيى بن يحيى القرطبي وأبي وهب القريشي ،عيسى بن دينار القرطبي و أسد بمن الفرات.[3]

6. وفاته:

لا خلاف أنّه مات سنة تسع وسبعين ومائة حيث مرض يوم الأحد فأقام مريضا اثنين وعشرين يوما ،ومات يوم الأحد لعشر خلون من ربيع الأول ،وقال ابن سعد لأربع عشرة خلت منه ،وقال مصعب بن عبد الله في صفر ،وصلى عليه عبد الله بن محمد بن ابراهيم الهاشمي أمير المدينة وحضر جنازته ماشيا،وبلغت تاركته ثلاثة ألاف دينار ونيفا.[4]

---

[1] محمد المختار مامي ،المرجع السابق ،ص – ص 37 – 41.

[2] المرجع نفسه ،ص – ص 37 – 41.

[3] روابح شهرة ،المرجع السابق،ص 47.

[4] جلال الدين السيوطي (ت 911 ه) ،تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك ،تحقيق :هشام بن محمد حيجر الحسني ،دار الرسالة الحديثة ،الدار البيضاء ،المغرب ،ط 1 ،2010 ،ص 85.

ثانيا : أطوار المذهب ومراحله التاريخية

مرّ المذهب المالكي منذ بداية تأسيسه إلى أن نضج واكتمل بمراحل علمية مختلفة وأطوار متعددة ولكل مرحلة من هذه المراحل خصائصها وميزاتها التي تميزها عن غيرها ،ويمكن تلخيص تلك الأطوار في مراحل رئيسية وهي :

1. **مرحلة النشوء والتكوين (110 هـ – 300 هـ):** هي مرحلة التأصيل والتأسيس وتبدأ من جلوس إمام المذهب الإمام مالك رحمه الله للفتوى وتسليم الناس له بالإمامة سنة 110 هـ وتنتهي بنهاية القرن الثالث وتوجت هذه المرحلة بنبوغ طائفة من تلاميذ الإمام مالك وتلاميذ تلاميذه منهم : عالم العراق القاضي اسماعيل بن اسحاق. وقد تميزت هذه المرحلة بجمع الروايات والسماعات عن الإمام مالك وترتيبها وتدوينها في مصنفات معتمدة ،تضم إلى جانبها بعض ما لتلاميذ الإمام من اجتهادات وتخريجات ،ومن أهم الكتب التي صنفت في هذه المرحلة الأمهات الأربع. [1]
2. **مرحلة التطور (301 هـ – 600 هـ):** كانت على يد نوابغ علماء المالكية الذين فرعوا وطبقوا ومن ثم رجحوا و شهروا ،وتبدأ هذه المرحلة مع بداية القرن الرابع هجري تقريبا وتنتهي بنهاية القرن السادس وبداية القرن السابع هجري ،أو بوفاة ابن شاس رابع أربعة اعتمدهم خليل ابن اسحاق مصنف أشهر مختصر في الفقه المالكي. تميزت هذه المرحلة بظهور نزعة الضبط والتحرير والتمحيص والتنقيح والتلخيص والتهذيب مع التفريع وكذا الترجيح لما ورد في كتب المرحلة السابقة من السماعات والروايات و الأقوال ،فهي بمثابة الغربلة والتمحيص لما كان في مرحلة الجمع والترتيب ومن أشهر المصنفات المختصرة في هذه المرحلة التفريع لابن الجلاب وتهذيب المدونة للبرادعي. [2]

---

[1] وحدة البحث العلمي بإدارة الإفتاء ،المرجع السابق ،ص – ص 69 – 70.

[2] المرجع نفسه ،ص – ص 69 – 70.

3. مرحلة الاستقرار (601 هـ إلى العصر الحاضر) : تبدأ ببداية القرن السابع هجري تقريبا أو بظهور مختصر ابن الحاجب الفرعي المعروف بجامع الأمهات ،وهذه المرحلة مرحلة الشروح ،والمختصرات ،والحواشي ،والتعليقات ،وهب سمة تظهر غالبا حين يصل علماء المذهب إلى قناعة فكرية بأنّ اجتهادات علماء المذهب السابقين لم تترك مجالا لمزيد من الاجتهاد ،إلاّ أن يكون اختيارا أو اختصارا أو شرحا. وقد سهدت هذه المرحلة امتزاج أراء مدارس المذهب المالكي وانصهارها في بوتقة واحدة ،أنتجت كتب فقهية تمثل المذهب بغض النظر عن الانتماء المدرسي ،فاندمجت الآراء العلمية في بعضها ،وتلاشت الاختلافات الجذرية ،ألاّ ما كان من قبيل الاجتهادات الفردية التي تظهر حتى بين علماء المدرسة الواحدة.[1]

المطلب الثاني : أصول المذهب المالكي وحدوده الجغرافية

أولا: أصول المذهب المالكي

لم يدون مالك أصوله التي بنى عليها مذهبه واستخرج على أساسها أحكام الفروع التي استخرجها والتي قيد نفسه في الاستنباط بقيودها ،وكان في ذالك كأبي حنيفة معاصره ولم يكن كتلميذه الشافعي الذي دون أصوله في الاستنباط وضبطها ،ولكن مالكا وإن لم يذكر الأصول الفقهية الاستنباطية قد أشار إليها بتدوين بعض فتاويه ومسائله والأحاديث المسندة بسند متصل والمتقطعة والمرسلة والبلاغات.[2]

وتعتبر الأصول التي بنى عليها المذهب المالكي أصح الأصول والقواعد ،وجماع أصول المذهب :الكتاب ،السنة ،الإجماع ،إجماع أهل المدينة ،القياس ،قول الصحابي ،المصلحة المرسلة ،العرف ،سد الذرائع ،الاستحسان والاستصحاب ،وحاول البعض أن يصل بها إلى أكثر من ذالك ،فقالوا أنّ الأدلة التي بنى عليها الإمام مالك مذهبه سبعة

---

[1] وحدة البحث العلمي بإدارة الإفتاء ،المرجع السابق ،ص 71.

[2] محمد أبو زهرة ،مالك حياته وعصره –آراءه وفقهه ،ص 273.

عشر ،وقد بعضهم أصول المذهب المالكي إلى الخمسمائة وذالك بالرجوع إلى القواعد التي استخرجت من فروعه المذهبية.[1]

ولقد لخصها الشاطبي في أربعة :« الكتاب والسنة والإجماع والرأي وتشمل السنة عمل أهل المدينة وقول الصحابي ،لأنّ مفهوم السنة عند مالك يشملها ،ويشمل الرأي :المصالح المرسلة وسد الذرائع والعادات والاستحسان والاستصحاب ،وكلها من وجوه الرأي[2] » ،وعليه نذكر الأصول التالية :

1. **<u>الكتاب :</u>** يقول الشاطبي إنّ كتاب الله تقدر أنّه كلى الشريعة وعمدة الملة وينبوع الحكمة وأنّ لا طريق إلى الله سواه ،ولا يحتاج إلى تقرير أو استدلال عليه لأنّه معلوم من دين الأمة وقد نظر مالك رضي الله عنه إلى القرآن تلك النظرة السامية ولم ينظر إليه نظرة الجدليين ،ولم يخض فيما خاض المتكلمون في عصره ومن بعده في كون القرآن مخلوقا ،لأنّه لم يرد أن يجعل مسائل الدين غرضا لجدل المجادلين وعبث العابثين.[3]

2. **<u>السنة :</u>** تكون السنة في المرتبة الثانية التي تلي الكتاب وهو يأخذ بالمتواتر منها وهو الذي رواه جمع يؤمن اتفاقهم على الكتاب عن جمع مثلهم ،حتى يصلوا بذالك إلى النبي ﷺ ويأخذ بالمشورة منها وهو ما رواه عن النبي ﷺ واحد من الصحابة أو اثنان أو أكثر من التابعين ثم رواه من بعدهم عدد يؤمن تواطؤهم على الكذب[4] ،ويلاحظ في الأحاديث التي رويت عنه أنّ شروط الرواية كانت لديه أقل من شروط الرواية التي وضعها الإمام أبو حنيفة الذي شدد كثيرا بقبوله ،و لعل السبب في ذالك أنّ الإمام مالك اعتمد على الرواة في المدينة مهد السنة.[5]

---

[1] روابح شهرة ،المرجع السابق ،ص 48.

[2] عبدالغاني دقر ،المرجع السابق ،ص 155.

[3] محمد أبو زهرة ،مالك حياته وعصره –آراءه وفقهه ،ص 278.

[4] محمد أبو زهرة ،تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية ،ص 398.

[5] روابح شهرة ،المرجع السابق ،ص 50.

3. **عمل أهل المدينة :** هو ما اتفق عليه العلماء والقضاة بالمدينة في زمن الصحابة والتابعين سواء أكان سنده نقلا أم اجتهادا ،فجماهير المالكية من المتقدمين والمتأخرين على أنّ العمل المدني الذي اعتمده مالك واحتج به هو العمل النقلي المأثور ،أمّا العمل المدني الذي لا يستند إلى النظر والاجتهاد فلا يعد حجة عند جمهورهم.[1] كان مالك رضي الله عنه يعتبر عمل أهل المدينة حجة إذا كان ذالك العمل لا يمكن أن يكون نقلا عن النبي ﷺ .[2]

4. **قول الصحابة :** يرى مالك في مذهبه أنّه إذا لم يرد حديث صحيح في المسألة عن النبي ﷺ فإنّ قول الصحابي إذا لم يعلم له مخالف يكون حجة ،وقد ضمّ الموطأ العديد من أقوال الصحابة والتابعين ،فالصحابة أعلم بالتأويل وأعرف بالمقاصد بأنّهم حضروا التنزيل وسمعوا كلام رسول الله ﷺ فقولهم أولى بالأخذ يخص بهم العام ويترك لأجله القياس.[3]

5. **الإجماع :** كان مالك أكثر الأئمة ذكرا للإجماع واحتجاجا به ،فالإجماع هو اتفاق أهل الحل والعقد من هذه الأمة في أمر من الأمور ،ونعني بالاتفاق الاشتراك إما في القول أو الفعل أو الاعتقاد وبأهل الحل والعقد المجتهدين في الأحكام الشرعية ،ونرى الإجماع الذي يحتج به مالك في الموطأ.[4]

6. **القياس والمصالح المرسلة والاستحسان :** كان الإمام مال يأخذ بالقياس ،فكلمة القياس عنده تشمل القياس الاصطلاحي الذي هو إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر منصوص على حكمه لاشتراكهما في وصف علة الحكم ،والقياس في الشريعة مساواة الفرع للأصل.[5]

---

[1] روابح شهرة ،المرجع السابق ،ص 50.

[2] محمد أبو زهرة ،تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية ،ص 399.

[3] روابح شهرة ،المرجع السابق ،ص 50.

[4] المرجع نفسه ،ص 50.

[5] المرجع نفسه ،ص 51.

والاستحسان ترجيح حكم المصلحة الجزئية على حكم القياس ،فلو كان القياس يقتضي إلحاق حكم غير منصوص عليه بحكم معين ،والمصلحة المرسلة توجب غير ذالك يحكم بها ويسميها الاستحسان وهذا هو الاستحسان الاصطلاحي ولكنه يعممه في كل مصلحة ،فالاستحسان عنده هو حكم المصلحة حيث لا نص سواء أكان في الموضوع قياس أم لم يكن.[1]

7. **سد الذرائع :** جمع ذريعة وهي الوسيلة ،وهي التضرع بفعل جائز إلى عمل غير جائز ،قد أكثر مالك إكثارا شديدا من العمل بسد الذرائع.[2]

8. **العرف :** هو ما استقر في النفوس من جهة العقول ،وطلقته الطباع السليمة بالقبول حيث تخضع ألفاظ النصوص للمفاهيم التي يشرحها عرف العصر الذي قيلت فيه تلك النصوص.[3]

ثانيا : جغرافية المذهب المالكي

نشأ المذهب المالكي بالمدينة المنورة ثم انتشر في الحجاز وغلب عليه ووغلي على البصرة ومصر وما ولاها من بلاد افريقية والأندلس وصقلية والمغرب الأقصى إلى بلاد السودان ،وكانت مصر بعد الحجاز أول بلاد انتشر فيها علم مالك ،وكثر تلاميذه حتى صدر العلم المالكي عنهم من بعده ،وكان أول من قدم إلى مصر عبد الرحيم ابن خالد بن يزيد وعثمان ابن الحكم من أصحاب مالك ،ثم نشره عبد الرحمن ابن القاسم ،ولا زال المذهب المالكي معمولا به في مصر مع المذهب الشافعي ،الذي زاحمه بعد مجيء لشافعي إلى مصر والمذهب الحنفي الذي كان المذهب الرسمي للدولة العباسية ،ثم عاد الانتعاش للمذهب المالكي في عصر الدولة الأيوبية وبنت لفقهائه المدارس ثم عمل به في القضاء استقلالا لما أحدث الظاهر بيبرس لما أحدث في دولة المماليك البحرية القضاة الأربعة ،وصار قاضي المالكية الثاني في المدينة بعد نظيره الشافعي ،وظهر في

---

[1] محمد أبو زهرة ،تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية ،ص 401.

[2] روابح شهرة ،المرجع السابق ،ص51.

[3] المرجع نفسه ،ص 52.

مصر أئمة كبار لهم أثر واضح في مسيرة المذهب المالكي ،وكان المذهب المالكي هو الغالب على أهل افريقية والمغرب ،وكان له علماء أجلاء نشروه كعبد السلام ابت سعيد التنوخي ،وقد حل المذهب الحنفي محل المذهب المالكي فترة قصيرة ،ثم عاد المذهب المالكي واستمرت له السيادة على افريقية وعلى سائر بلاد المغرب إلى اليوم ،كما دخل المذهب المالكي صقلية وكان الغالب على بلاد الأندلس ،وقد انتشر فيها انتشارا عظيما وظهر به فقهاء كبار أمثال ابن عبد البر النمري وأبي الوليد الباجي ،كما ظهر ببغداد والعراق ظهورا كثيرا وكان بالعراق من المالكية أئمة كبار أمثال القاضي اسماعيل ابن اسحاق ،ثم ضعف فيها بعد القرن الرابع ،وغلب في خراسان وكان في بلاد فارس وانتشر باليمن وفي كثير من بلاد الشام وهو منتشر الآن في طرابلس الغرب (ليبيا) وتونس والجزائر وبلاد المغرب الأقصى وأيضا منتشر في صعيد مصر والسودان وقطر والبحرين والغالب في الكويت والإمارات العربية المتحدة وله وجود قليل في فلسطين والعراق.[1]

المبحث الثاني : المذهب المالكي في الجزائر قبل وبعد مجيء العثمانيين

المطلب الأول : جذور المذهب المالكي في الجزائر

بدأت المذاهب الإسلامية تعرف طريقها إلى المغرب أواسط القرن الثاني للهجرة و ازداد انتشارها في النصف الأخير منها ،والمعروف تاريخيا أنّ الأوزاعي والحنفي كانا السباقين في الدخول وظلّ العمل بهما مدة من الزمن إلى أن بدأ طلاب المغرب يرحلون نحو المشرق بقصد أخذ العلم وطلب الرواية من علمائه ،وبما أنّ رحلتهم في بدايتها كانت مقصورة على الحجاز كما قال ابن خلدون ،وإمامها يومئذ هو الإمام مالك ،كان من الطبيعي أن يتأثروا بهذا المذهب وصاحبه[2] ،ومن هؤلاء التلاميذ نجد : علي بن زياد التونسي العبسي الذي يسمع عن مالك وسفيان ثوري وهو أول من أدخل الموطأ للمغرب

---

[1] هشام يسرى العربي ،المرجع السابق ،ص – ص 16-26.

[2] عمر الجيدي ،مباحث في المذهب المالكي بالمغرب ،الهلال العربية للطباعة والنشر ،الرباط – المغرب ،ط 1 ،1993، ص 15.

وفسر لهم قول مالك ولم يكونوا يعرفونه حسب قول القاضي عياض وهو معلم سحنون الفقه وكان هذا الأخير لا يقدم أحدا على علي ابن زياد من أهل إفريقية حتى البهلول ابن راشد الذي كان يأتي إلى علي ابن زياد ويسمع عنه ويفزع إليه في المعرفة والعلم وكان أهل العلم في القيروان إذا اختلفوا في مسألة كتبوا بها إلى علي ابن زياد ليعلمهم الصواب.[1]

ومن التلاميذ أيضا نجد ابن الأشرس أنصاري ،البهلول ابن راشد ،أبو علي شقران ابن علي ،القيرواني ،أسد ابن الفرات.... إلخ ،الذين نشروا علم ابن مالك وذالك بالتدريس والفتيا والقضاء والشورى ،والتزموا المذهب بالأصول والفروع والسلوك حتى صارت من أقوى المدارس الفقهية الإسلامية ،كما اهتم التلاميذ بوصف الإمام مالك وصدقه وورعه وأخلاقه لإقتداء الأمة به ،وهذا ما دفع بعض الخلفاء إلى أن يأخذوا بمذهبه مثل : ادريس ابن ادريس في المغرب الأقصى و المعز ابن باديس في تونس.[2]

عوامل التمكين للمذهب المالكي في المغرب الإسلامي :

- مكانة المدينة المنورة في نفوس المسلمين.
- شخصية الإمام مالك التي كانت مثلا للحفظ و الاتقان والفقه والاجتهاد وكونه من أتباع التابعين وتأثر المغارب به.
- فضل علم المدينة وتميز أصول مالك واعتماد الحديث والأثر والتعليل والرأي والقياس.
- كثرة الحركات الخارجية والفرق الكلامية والخلافات عند مذهب أبي حنيفة ،فنفر أهل المغرب منه واعتمدوا الكتاب والسنة.
- تولي فقهاء المالكية القضاء والفتية ،فكان تولي سحنون صاحب المدونة للقضاء الأثر البالغ في سيادة المذهب في المغرب لما اشتهر عنه الصرامة في الحق

[1] القاضي عياض ابن موسى ابن عياض السبتي (ت 544 هـ) ،ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك ،ج 3 ،تحقيق :عبد القادر الصحراوي ،مطبعة الرباط – المغرب 1968 ،ص – ص 80-82.

[2] عمر الجيدي ،المرجع السابق ،ص 16.

وعدم الخوف من السلطان ونصرة المظلوم ،وكان لا يولي القضاء إلا من كان مالكيا وبذالك أصبحت أكثرها على مذهب أهل المدينة.[1]

عايش المذهب المالكي في المغرب الأوسط عدة دول : الرّستمية والإدريسية والأغلبية ثم العبيدية ثم الصنهاجية ثم الحمادية والمرابطين والموحدين:

<u>الدولة الرّستمية :</u> خارجية في عقيدتها إباضية في فقهها لكنها سمحت للمذهب المالكي بالانتشار ولو بنسبة معينة ليس رغبة في المالكية ولكن حفاظا على جمع قلوب علمائهم وعامتهم على هذه الدولة وتجنبا للصدامات والثورات ضدها ،ومن أبرز العلماء نجد : أبو الوليد مروان المسيلي وعلي الميلي المغربي. [2]

<u>الدولة الإدريسية :</u> أما المناطق التي كانت تحت حكم الأدارسة (172 ه – 311 ه) فقد كانت مالكية[3] ،فبعد أن اطمأن ادريس الأول على تدعيم أركان دولته قضى على بقايا اليهودية والنصرانية والمجوسية وناهض الخوارج والمعتزلة ،وجمع الناس على عقيدة السلف واقتصر على مذهب مالك وجاءهم بالموطأ ونشره ،وكان يقول أنّه أحق باتباع مذهب مالك الذي دعم والده عبد الله الكامل وافتاءه بخلع الخليفة العباسي ابي جعفر المنصور ،وصحة البيعة لمحمد النفس الزكية أخ ادريس وما لحق مالك من محنة بسبب ذالك ،فانتشر المذهب المالكي في المغربين الأقصى والأوسط.[4]

<u>الدولة الأغلبية :</u> رغم تبنيها للمذهب الحنفي لكن ظلّ المذهب المالكي منتشرا وذالك لمكانة تلاميذ المدرسة المالكية من الجاه والحرمة والتقدير عند الشعب مثل أبي االقاسم الزواوي ،فاجتمع المذهبان معا في الدولة لكن العلاقة سادها الخلاف والصراع

---

[1] الياسين بن عمراوي ،أعلام المذهب المالكي في الجزائر ودورهم في تأسيس المرجعية ،جامعة الأمير عبد القادر – قسنطينة ،ص – ص 13 –15.

[2] المرجع نفسه ،ص – ص 15 – 18.

[3] المرجع نفسه ،ص – ص 15 – 18.

[4] عبد الرحمن ابن محمد الجيلالي ،تاريخ الجزائر العام ،ج 1 ،مكتبة الشركة الجزائرية – الجزائر ،ط 2 ،1965 ،ص – ص 251 –252.

وتفاقم بين الحاكم والمحكوم حتى بالغ الولاة في البطش لمخالفيهم لكن المالكية تصلبوا في التمسك بموقفهم إلى النهاية.[1]

الدولة العبيدية : (290 -361 هـ) مع مجيئ الدولة العبيدية وقضائها على الدول السابقة تعرضت المذاهب السنيّة للاضطهاد ،ولكن العلماء لمالكية لم يمعنهم ذالك من مناظرة الشيعيين والتبرؤ من أقوالهم في حق الصحابة وحتى الأمر بقتلهم لعبد الله الشيعي ،فجرّ ذالك عليهم الويلات والقتل مثل ما حدث لابن بوذون وابن هذيل ،ولعل ذود العلماء وبقائهم بين ظهراني السكان زاد من تمسك أهل إفريقية بالمذهب وكانوا عونا لهم[2] ،إلى أن أعلن حماد بن بلكين رفض عقائد الشيعة والتمسك بمذهب أهل السنة ،ثم انفصال المعز ابن باديس عن الدولة الفاطمية واستقلاله بالمغرب العربي وحمل الناس على مذهب الإمام مالك ورفض غيره.[3]

الدولة المرابطية : بالغ المرابطون في الاعتماد على المذهب المالكي والتمسك به دون غيره ،واعتمد الفقهاء المغاربة في هذا العصر على مؤلفاتهم في المذهب وفي وظائف الفتوى والتدريس و القضاء.[4]

الدولة الموحدية : (515 – 668 هـ) مع قيام دولة الموحدين نبذوا مذهب مالك ودعو إلى الاجتهاد والتمسك بظاهر النصوص فأدخلوا المذهب الأشعري ،لكن ذالك لم يمنع العلماء المالكية من الحفاظ عل شموخ المذهب.[5]

وفي الختام ومن خلال ما سبق نستنتج أنّ المذهب المالكي رغم النكابات والمحاربات التي تعرض لها مع بعض الدويلات السابقة إلاّ أنّه استعاد مكانته في قلوب

---

[1] عبد الرحمن ابن محمد الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام ،ج 1 ،ص – ص 268– 269.

[2] الياسين بن عمراوي ،المرجع السابق ،ص 21.

[3] عبد الرحمان الجيلالي ،تاريخ الجزائر العام ،ج 1 ،ص 340.

[4] عمر الجيدي ،المرجع السابق ،ص 40.

[5] الياسين بن عمراوي ،المرجع السابق ،ص – ص 21– 25

المغاربة حتى مع قيام الدولة العثمانية التي كانت حنفية وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب الثاني.

المطلب الثاني : مكانة المذهب المالكي في الجزائر العثمانية

كما أسلفنا الذكر في الفصل السابق أنّ الغالب في الجزائر قبل الوجود العثماني هو المذهب المالكي إذ أنّه كان مذهب عامة السكان واستمر كذالك مع مجيء العثمانيين فلم يكن لهم تأثير في الحد من انتشاره بل العكس ،فقد كان فرضهم للمذهب الحنفي عاملا مهما في بعث المذهب المالكي تدريسا وتصنيفا وقضاء وفتوى لتعم مختلف مناطق شمال البلاد وشرقها ووسطها وغربها.[1]

ولعل الرسالة التي وجهت من طرف قاضي الجزائر وخطبيها وفقهائها وأئمتها وتجارها و أمنائها وعامة أهلها سنة 1519 م إلى السلطان العثماني سليم الأول برئاسة الفقيه أبو العباس أحمد ابن القاضي لشرح الأوضاع بالجزائر والاستنجاد بالدولة العلية ،خلفت انطباعا حسنا لدى السلطان على فئة العلماء والفقهاء من أتباع المذهب المالكي وعلى الرغم من اختلاف الانتماءات العرقية والمذهبية فلم يمنع ذالك من وجود أرضية عمل مشتركة في مجال القضاء والإفتاء ،فاعتنى العثمانيون بالمعالم الفقهية المالكية مثل الجامع الأعظم الذي يرجع لعهد المرابطين ،وحرصوا على ترميمه ونظافته من خلال الوقفيات المخصصة له[2] ،وقربوا المفتي المالكي وجعلوه جنبا إلى جنب مع المفتي الحنفي ومنحوهم نفس الامتيازات ،فكان يعين من طرف الباشا وكانت وظائفهم مختلفة مثل التدريس ووكالة الأوقاف والإمامة والخطابة وله أن ينوبه غيره في أحدهما كما فعل سعيد قدورة الذي كان أبناؤه ينوبونه ،وكان المفتي يحظر مجلس الشورى الأسبوعي وجلسة الديوان إذا دعي إليها وعند وجود اختلاف بينه وبين المفتي الحنفي كانت تعقد مناظرة

---

[1] صالح بوشيش ،المرجع السابق ،ص 146.

[2] حمصي لطيفة ،المجتمع والسلطة القضائية –المجلس العلمي بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر 1122-1246هـ/1710-1830م نموذجا ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ ،جامعة الجزائر قسم التاريخ 2011-2012 ،ص – ص 71 -72.

عامة للفصل في الأمر أو الأخذ برأي الباشا الذي كان في الغالب يميل لرأي المفتي الحنفي ،وكان هذا الأمر عاما في مختلف الأقاليم الكبرى كقسنطينة وعنابة ووهران ،والمعروف أنّ وظيفة شيخ الإسلام في قسنطينة جعلها العثمانيون في يد عائلة الفكون المالكية المذهب وذالك للدور السياسي الذي لعبته في الانتصار للعثمانيين وأهمية المدينة[1] ،وكذالك الأمر في تلمسان حيث تولى العالم والمدرس سعيد المقري الإفتاء فيها ،وكان خطيب جامعها الكبير.[2]

ونلاحظ أنّ بعض الأسر العلمية المالكية تميزت بالثراء الغزير ،فقد رأى التمنغروطي أنّ علماء الجزائر تغلب عليهم المادية فقال : « إنّ حب الدنيا وإيثار العاجلة والافتتان بما غلب عليهم » ،وكان العالم سعيد قدورة يشارك ماله بعض التجار[3] والمفتي أحمد زروق ابن عمار الذي كان ثريا فولاه أهل الديوان وحظر المدينة من أجل اصلاح الجامع الأعظم فلما أصلحه عزلوه ،و ولو مكانه سعيد قدورة وكان المفتي عمار المستغانمي مسرفا في المصاريف ،فكان ينفق في بعض الليالي على ضيوفه ثلاثين وأربعين ريالا حتى كثرت عليه الديون وبقيت بذمته يوم وفاته.[4]

وكان العالمان سعيد المقري في تلمسان وفي قسنطينة عائلة ابن الفكون وابن باديس وابن أفنوس من العوائل الغنية ،ونجد أنّ الرغبة في الثراء كانت هي السبب في التنافس الشديد بين بعض العلماء وليس كلهم ،حيث كان من العلماء من كان فقيرا خاصة الذين كانوا خارج الوظيف أو ممتهني التعليم[5] ،والبعض منهم رفض المناصب الرسمية مثل أحمد البوني الذي أجبره السلطان على الفتيا فاجتهد في إمضاء حكم الفصل[6] وعمر

---

[1] أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 1 ،ص – ص 393 –394.

[2] المرجع نفسه ،ص 373.

[3] أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 1 ،ص 390.

[4] ابن المفتي حسين بن رجب شاوش ،المصدر السابق ،ص 109.

[5] أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 1 ،ص 393

[6] محمد بن ميمون الجزائري ،التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية ،تحقيق وتقديم :محمد بن عبد الكريم ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر :ط 2 ، ،ص 172.

الوزان الذي رفض الوظيفة رغم ثراءه واكتفى بالتدريس في المساجد واعتذر للباشا حسن أغا في الجزائر عن وظيفة القضاء[1] ،وكان يؤنب من يقبل تولي هذه الأمور المخزنية التي لها علاقة بالسلطة.[2]

هذه الفئة من علماء المالكية عانت من عدة معوقات فقد قال الوزان أنّ العالم قد استوى بالجاهل ،واستعمل علمه في وجوه الكيد والحيل ليتوصل إلى الدنيا ورياستها إلاّ قليل من عباد الله ،وأنّه إذا قام بحق الله تثور ضده العامة والخاصة ويشكونه للأمير حتى ينحرف ويحققون أهدافهم ومقاصدهم ،كما ذكر ابن الفكون محنة يحيى ابن محجوبة مع دار السلطان والذي كان مفتيا وكذالك جده لأمه مزوار الشرفاء ،الذي كاد العسكر أن يقتلوه ومنع من أن يرفع قلما أو أن يصعد لدار الإمارة وغيرهم من العلماء ،وعلى الرغم من كل هذه المضايقات فإنّ العلماء كانوا رافضين لمسألة الخروج عن السلطة والنظام ،فكانت فتواهم بعدم جواز الخروج عن السلطان ووجوب لزوم الطاعة ،مثل ما فعل يحي ابن محجوبة سنة 997 هـ في مسألة ثورة الأوراس وتبعهم محمد الشريف المزوار وعبد الله ابن محمد الكماد.[3]

ومن خلال ما سبق نستنتج أنّ الدولة العثمانية قد حاولت استمالة العلماء المالكية وتقريبهم إليها بالمناصب الرسمية والأموال دون التدخل في مهامهم في نشر المذهب ،وذالك ضمانا لاستمرارها و الاستقرار.

---

[1] أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 1 ،ص- ص 379-382

[2] حسين بوخلوة ،عبد الكريم ابن الفكون القسنطيني –حياته وآثاره-(988-1073هـ/1580-1663م) ،بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في التاريخ والحضارة الإسلامية ،جامعة السانية وهران ،كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية ،2008-2009 ،ص – ص 28-32.

[3] المرجع نفسه ،ص – ص 28-32.

المبحث الثالث : أعلام المذهب المالكي ودوره في الجزائر العثمانية

المطلب الأول : سيرة بعض أعلام المذهب المالكي

بما أنّ المدرسة المالكية هي السائدة في مختلف الحواضر العلمية الجزائرية كانت الفتوى على المذهب المالكي هي الغالبة بين الناس بعيدا عن السلطة الحاكمة حيث كان يميل أهلها إلى المذهب الحنفي ،فإن الإحاطة بجميع الأعلام المالكية ممن هم على درجة عالية من العلم في هذا العهد أمر صعب فهم كثيرون لا يحصيهم العد ،لذالك سنقتصر على ذكر بعض منهم لا على سبيل الأفضلية والأهمية إنما على سبيل التمثيل والبيان ومن هؤلاء الأعلام[1] :

1. **أحمد البوني :** هو محمد بن أحمد بن قاسم ابن محمد ساسي البوني التميمي ،من علماء بونة وصلحائها أخذ عن أبيه العلم ،وكان المرجع إليه في الفتوى وحل المسائل العويصة[2] ،ولد ببونة (عنابة) ورحل إلى المشرق فأخذ العلم عن عبد الباقي ابن يوسف الزرقاني في مصر ،وأبي زكرياء يحيى بن محمد الشاوي الملياني بعد عودته من الحج ،وأخذ عنه العلم جماعة من العلماء منهم عبد القادر الراشدي القسنطيني وغيره ،توفي سنة 1139 هـ 1726 م ،له مؤلفات عديدة منها : فتح الإغلاق على وجوه مسائل خليل بن اسحاق ،وفتح الباري في شرح غريب البخاري ،وغيرها من الكتب ،وقد ساهم البوني بعقليته المتفتحة على تحرير العقل وفتح باب الاجتهاد من اعطاء نفس للمدرسة المالكية التي سادها التقليد والجمود في أغلب الأحوال[3] ،فقد أفتى في مسألة من قول خليل و شرّاحه من المتأخرين واستدل بالعقل في ذالك[4] ،وقد امتزجت مؤلفاته بين الفقه والتصوف فقد بلغت مؤلفاته أكثر من مئة تأليف دون المنظومات والمقطوعات.[5]

---

[1] صالح بوشيش ،المرجع السابق ،ص 146.

[2] أبي القاسم محمد الحفناوي بن الشيخ بن أبي القاسم الديسي ،المصدر السابق ،ص 516.

[3] صالح بوشيش ،المرجع السابق ،ص 147.

[4] أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 2 ،ص 82.

[5] المرجع نفسه ،ص 62.

❖ **أسرة الفكون :** تعتبر عائلة الفكون من أقدم العائلات في قسنطينة وأغناها وأكثرها رفعة واشتهرت بالعلم والصلاح في الجزائر والعالم الإسلامي ،فقد كانت لهم زاوية تحمل اسمهم ومدرسة لتعليم الطلبة[1] ومنهم :

2. عبد الكريم الفكون : هو أبو محمد عبد الكريم ابن يحيى ابن زكرياء الفكون ،كان مشتغلا بالتدريس وإماما بالجامع الأعظم بقسنطينة ،أخذ العلم عن أبي الحسن المرواني ومحمد الهواري ،وكان على دراية بعلم البيان والبلاغة ،توفي سنة 988 هـ 1580 م.[2]

3. محمد الفكون الابن : هو ابن عبد الكريم الفكون كان فقيها صوفيا تولى بعد والده خطبة الإمامة بالجامع الأعظم ،توفي بعد رجوعه من الحج أواخر محرم عام 1045 هـ.[3]

4. قاسم الفكون الابن : (965 هـ 1558 م) هو قاسم بن يحيى بن محمد الفكون مفسر فقيه مشارك في عدة علوم من أهل قسنطينة وبها نشأ وتعلم ووليّ الإمامة بجامع البلاط ،وعاد لقسنطينة فوليّ قضاءها له حواشي على بعض الكتب.[4]

5. عبد الكريم الفكون الحفيد : هو عبد الكريم ابن محمد بن عبد الكريم بن قاسم بن يحيى الفكون ،ولد في قسنطينة سمي على جده ،وهو من عائلتين عرقتين إحداهما تميمية والأخرى حسنية[5] ،أخذ العلم عن أبي القاسم بن عيسى الزواوي ويحيى الأوراسي وغيرهم وتأثر بابن راشد الزواوي ومحمد التواتي ،ورث عن والد وجده وظائف الجامع الأعظم بقسنطينة من التدريس والإمامة والخطابة و الأوقاف ،ولقب بشيخ الإسلام ووليّ إمارة ركب الحج[6] ،ومن تلاميذه نجد :الثعالبي والعياشي ويحيى الشاوي ،الذين نبغوا

---

[1] أبو القاسم سعد الله ،شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون ،ص 45.

[2] عبد الكريم الفكون ،المصدر السابق ،ص 49.

[3] المرجع نفسه ،ص 52.

[4] عادل النويهض ،المرجع السابق ،ص 255.

[5] أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 2 ،ص 57.

[6] أبو القاسم سعد الله ،شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون ،ص 69.

نبغوا وعلا شأنهم وأصبحوا أعلاما في عصرهم[1] ،له عدة مؤلفات منها الاجتماعية مثل منشور الهداية ومحدد السنان واللغوي والنحوي مثل فتح اللطيف والأدبي مثل قصائده وديوانه في المديح النبوي ،توفي سنة 1073 هـ 1663 م.[2]

6. عمر الوزان : هو أبو حفص محمد الكماد الأنصاري القسنطيني[3] ،كان بحرا لا يجارى في العلوم فقها وأصولا واعتنى بالصوفية وكتب الوعض ،ثم تحول إلى الاهتمام بالأحاديث النبوية فحفظ البخاري بأسانيده.[4]

7. خليفة بن حسن القماري : ولد بإحدى بلديات وادي سوف ،عاش متنقلا لطلب العلم بين بسكرة وسيدي عقبة ثم إلى تونس وكذالك ركب الحج المغربي الذي كان يسلك طريق الصحراء مثل عبد القادر بن شقرون الفاسي ،ويعتبر من أشهر من نظم مختصر خليل واعتنى بالفقه المالكي عناية خاصة ،من مؤلفاته كتاب الكنش أو الكناش جمع فيها مسائل فقهية هامة وألف شرحا على السنوسية ونظم الأجرومية.[5]

8. محمد بن ميمون الجزائري : هو أبو عبد الله محمد ين ميمون الزواوي النجار الجزائري عصر الداي محمد بكداش ،غلب عليه التصوف وكان من الفقهاء المقلدين مثلما كان عليه فقهاء العصر[6] ،تولى القضاء في الجزائر لمدة عشر سنوات ثم اعتزل وتفرغ للتأليف فكان مهتما بالأدب والتاريخ وهو صاحب كتاب التحفة المرضية في الدولة البكداشية في سيرة الداي محمد بكداش.[7]

9. يحيى بن محجوبة : هو أبو زكرياء يحيى بن محمد حاز رئاسة الفتوى في زمانه ،كان له صيت في بلدة سطيف وتولى القضاء ونازع فيه القاضي كماد ،كان ممن

---

[1] أبو القاسم سعد الله ،شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون ،ص 90.

[2] المرجع نفسه ،ص 145.

[3] أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 1 ،ص 379.

[4] عبد الكريم الفكون ،المصدر السابق ،ص – ص 35-37.

[5] أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 2 ،ص– ص 77-78.

[6] محمد بن الميمون الجزائري ،المصدر السابق ،ص – ص 11-13.

[7] صالح بوشيش ،المرجع السابق،ص – ص 150-151.

له صدق في الفتوى وفصاحة قلم وحظ واسع في المعرفة ،وكان يأخذ الأجر تارة على فتواه ،توفي سنة 677 هـ.[1]

❖ **أسرة قدورة :** اشتهرت أسرة قدورة بالفضل والأدب والتمرس في العلم والقضاء والفتوى في الجزائر العاصمة ،وكان لأهلها دور في تنشيط المدرسة المالكية[2] ومنهم :

10. **سعيد قدورة :** هو السعيد ولد بقدورة كان والده ابراهيم بن عبد الرحمان التونسي خبازا في باب عزون في الجزائر[3] ،درس في زاوية بهلول قرب تنس ورحل إلى تلمسان لطلب العلم على يد السعيد المقري ثم عاد إلى الجزائر بعد عدة سنوات من طلب العلم[4] ،تولى الفتوى والإمامة والخطابة والأوقاف وطال في فتوى المالكية ،كان صاحب ثروة وكان له أربع خلفات ينوبونه في الخطبة وأرزاقهم من عنده ،وكان ينفق على نفسه من أوقاف الجامع الأعظم[5] ،وقد كانت مساهمته في الدرس لا بالتأليف فكثر تلاميذه وقل وقل تأليفه ومن بعض التآليف المنسوبة إليه شرح خطبة خليل في الفقه ،شرح المنظومة الخزرجية في العروض.[6]

11. **محمد قدورة :** هو ابن السعيد قدورة العالم والفقيه والمحدث ،كلفه والده بالفتوى والخطابة والتدريس مع صغر سنه لنباهته ،توفي سنة 1695 م.[7]

12. **أحمد قدورة :** جاء بعد أخوه من عام 1695 إلى 1706 م ،تولى افتاء المالكية حتى بداية دولة البكتاش الذي سجنه هو وعلال قدورة ثم أعدمهما وتوفيا عام

---

[1] عبد الكريم الفكون ،المصدر السابق ،ص 63.

[2] صالح بوشيش ،المرجع السابق ،ص 151.

[3] ابن المفتي حسين بن رجب شاوش ،المصدر السابق ،ص 97.

[4] أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 1 ،ص 360.

[5] ابن المفتي حسين بن رجب شاوش ،المصدر السابق ،ص 97.

[6] أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 1 ،ص 368.

[7] ابن المفتي حسين بن رجب شاوش ،المصدر السابق ،ص – ص 98-101.

1715 م كان كريما حسب ابن المفتي نبيها في الدرس له باع في النحو وأصول العقيدة.[1]

13. علال قدورة : هو ابن سعيد قدورة تولى القضاء في مدينة الجزائر له مشاركة في بعض العلوم أعدم مع أخيه أحمد.[2]

14. سعيد المقري: هو أبو عثمان سعيد بن أحمد المقري التلمساني ،مفتي تلمسان وخطيبها بجامعها الأعظم أخذ عن والده عبد الوهاب الزقاق وعبد الواحد الونشريسي وابن جلال ،تتلمذ على يده ابن أخيه أبو العباس أحمد المقري والسعيد قدورة[3] ،عرف عليه أنّه من العلماء المعقولين رغم لبسه للخرقة الصوفية وتدريسه لعلم التصوف وبرع في النحو والفقه والشعر والتاريخ وعلم الطب والجراحة ،ورغم ذالك لم يعرف له تأليف فكانت شهرته من خلال تدريسه وتلامذته ،كما أنّه كان اجتماعيا بين العامة وقد مارس التجارة.[4]

15. علي الأنصاري السجلماسي : هو أبو الحسن علي بن عبد الواحد بن أبي بكر الأنصاري نشأ بسجلماسة أخذ العلم بفاس والحجاز ثم عاد للجزائر واستقر به لإفادة العلم إلى أن توفي بالطاعون ،له تآليف غالبها نظم وشرح على الأجرومية.[5]

16. الورثيلاني : هو حسن بن محمد السعيد الورثيلاني رحالة مؤرخ وفقيه مال إلى التصوف ،أخذ عن والده العلم له نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار وتعرف بالرحلة الورثيلانية ،توفي سنة 1779 م.[6]

---

[1] ابن المفتي حسين بن رجب شاوش ،المصدر السابق ،ص – ص 98-101.

[2] عادل النويهض ،المرجع السابق ،ص 259.

[3] محمد بن ميمون الجزائري ،المصدر السابق ،ص

[4] أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 1 ،ص337.

[5] أبي القاسم محمد الحفناوي بن الشيخ بن أبي القاسم الديسي ،المصدر السابق ،ص 69.

[6] محمد بن ميمون الجزائري ،المصدر السابق ،ص 340.

17. **عبد القادر الراشدي :** هو العلامة المجتهد الأصولي الكلامي نسبة إلى مداشر الرواشد في فرجيوة[1] ،وهو فقسه وقاضي مالكي تولى القضاء والفتيا بقسنطينة مال إلى الاجتهاد فسبب له المتاعب وأخرج من القضاء ،من أثاره كتاب في عائلات قسنطينة وقبائلها وعربها وبربرها ورسالة في تحريم الدخان وغير ذالك.[2]

من خلال ما تقدم من عرض لفئة من الأعلام المالكية في الجزائر العثمانية نستنتج أنّ الجزائر كانت زاخرة بهم ،وأنّهم برعوا في مختلف العلوم الدينية والدنياوية واعتلوا مناصب مهمة في السلطة العثمانية ،وكان لهم شأن لدى العامة ورغم قلة التجديد والاعتماد على تقليد سابقيه من فقهاء المالكية إلاّ أنّهم ساهموا في ترسيخ المذهب المالكي وضمنوا استمراريته بين الناس من خلال مؤلفاتهم وشروحاتهم ورحلاتهم بين المشرق والمغرب ،وهذا ما يبين ارتباط الجزائر إلى اليوم بتعاليم المذهب بالإضافة للدور الذي لعبوا به أثناء الحكم العثماني وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب الثاني.

المطلب الثاني : دور علماء المذهب المالكي

1. **الاهتمام بالتدريس والتأليف:** كان التدريس أقل المناصب تنافسا بين العلماء باعتبارها من الوظائف العامة والتي تخضع وترتبط بالوظائف الأخرى مثل الإمامة والخطابة والفتيا ويعين المدرس من طرف الباشا أو من ينوبه ،وينقسم المدرسون إلى صنفين :معلموا المدن ومعلموا الأرياف والفرق بينهما في التصنيف والدرجة ،فمن يدرس الشباب هو أستاذ وشيخ ومن يدرس الفتيان هو معلم أو مدرس ومن يدرس الأطفال فهو مؤدب والذي يختار من سكان الحي بالمدن ،في حين يقوم سكان الريف والدوار باختيار المؤدب ،ويختار المدرس من طرف شيخ القبيلة ،كما وجد المعلمون الزائرون الذين لا يتقاضون أجرا مثل الورثيلاني حينما يزور بجاية كل عام خلال شهر رمضان

---

[1] أبي القاسم محمد الحفناوي بن الشيخ بن أبي القاسم الديسي ،المصدر السابق ،ص 219.

[2] محمد بن ميمون الجزائري ،المصدر السابق ،ص 146.

،وهناك الكثير ممن اشتهروا بالتدريس وفضلوه على باقي الوظائف[1] مثل أحمد البوني وعلي الكماد ومحمد السعيد قدورة والسعيد المقري وغيرهم ،وقد يشتهر المدرسون في وقت واحد ويتنفسون فيما بينهم فينتج عن ذالك حركة تعليمية مفيدة ويجد الطلاب مجالا للاختيار والحكم على أساتذتهم ،فقد كان في الجامع الكبير بالعاصمة حوالي 19 أستاذ أو مدرس ،وعرفت مراكز التعليم في معسكر أواخر القرن الثامن عشر حركة نشيطة ،واجتمع في قسنطينة أساتذة مثل عبد القادر الراشدي و أحمد العباسي القاضي المالكي ،ومن أشهر المدرسين من غير المدن :حسن القماري بوادي سوف ومجمد بن عبد الكريم في توات ،وقد كان التعليم عند بعض رجال التصوف خصوصا في الريف نوعا من أنواع العبادة والجهاد.[2]

كما اهتم علماء المالكية بحركة التأليف فلا تكاد تجد عالما إلاّ وله مصنفات عديدة في شتى المجالات ولم تمنعهم وظائفهم من الكتابة والنسخ سواء من العلماء نفسهم أو بتشجيع من العثمانيين في بعض الفترات مثل الصالح باي الذي شجع الطلبة والكتبة[3] ،وممن اشتهر بالتأليف نجد العالم أبو راس الناصري ،أحمد المقري ،عبد الكريم الفكون ،أحمد البوني ،ابن حمدوش وقدورة ،وكان بعضهم ألّفها في الجزائر والبعض خارجها لملائمة جو التأليف في المهجر[4] ،كما للأحداث التي عرفتها الجزائر العثمانية نصيب من تآليف هؤلاء العلماء سواء بإعاز ذاتي في إطار تخليد وتمجيد البطولات أو بإعاز من الحكام مثل كتاب عجائب الأسفار ولطائف الأخبار لأبو راس الناصري شرح فيها قصيدة عن فتح وهران عندما كان عائدا من الحج ،ويعد الكتاب مصدرا أساسيا في ما يتعلق بتأسيس المدن وأنساب القبائل ومراحل فتح وهران.[5]

---

[1] مختار مخفي ،الدور السياسي والاجتماعي لعلماء الجزائر خلال العهد العثماني (1518-1830م) ،مجلة كان التاريخية السنة العاشرة العدد 37 سبتمبر 2017 ،ص 17.

[2] أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 1 ،ص – ص 325-326.

[3] مختار مخفي ،المرجع نفسه ،ص 17.

[4] أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 1 ،ص 294.

[5] مختار مخفي ،المرجع السابق ،ص 17.

2. **الدعوة إلى الجهاد :** لقد كان العامل الأساسي الذي يربط العثمانيين بالأهالي الجزائريين هو الدين الإسلامي والجهاد من أجله نظرا إلى الاختلاف الكبير في اللغة والتقاليد وغيرها ،فجعل هذا العامل المشترك العثمانيين يبحثون عن حلفاء لهم في الجزائر ولعل فئة العلماء كانت هي الأقرب إلى هذا الطرح[1] لأنهم رأو فيهم الفاتحين الجدد والقوة الإسلامية المنقذة للبلاد ضد التواجد الإسباني على سواحل الجزائر[2] ،وفي المقابل كان العلماء وخاصة المرابطين يمثلون السلطة القوية والقادرة على حماية الأهالي فكان دورها هو تجنيد الأتباع وتنظيم المقاومة وإثارة الحماس باسم الجهاد في سبيل الله ضد الاسبان وكانوا الحزب الديني الذي يحث دائما على حمل السلاح ضد العدوان الصليبي من خلال الفتاوى وكذالك المشاركة في الجهاد[3] ،ولعل من العلماء الصلحاء الذين لعبوا دورا في الجهاد ضد الاسبان وكانوا محل احترام العثمانيين هو محمد بن علي المجاجي المعروف بابن بهلول الذي جعل زاويته مركزا للمجاهدين ،ومنهم من كان يحث على الجهاد وتحرير وهران في قصائده مثل ابن قوجيل الذي قال لأحمد باشا حين تولى الحكم سنة 1107 هـ.

«ولتلتفت نحو الجهاد بقـوة والكفر اقطع أصله بذكـور

جهز جيوشا كالأسود وسرحا تلك الجواري في عباب بحور »[4]

ولعل من القصص التي تعطي نموذجا في الجهاد بأنفسهم وليس عن طريق الكلام والشعر فقط هي ما قام به محمود باي الكبير في معسكر حيث استعمل الطلب في الجهاد ضد الاسبان وأمر بعض الطلبة بعد تسليحهم وتمويلهم بالتوجه إلى النواحي الغربية من ولايته لتجنيد زملائهم وترغيبهم في الجهاد وقد نجحت البعثة فعلا وعادوا بنحو أربع مائة طالب فسلحهم ودفعهم للحرب ومع مرور الوقت زاد عددهم وأصبحوا يشكلون فرقة عسكرية علمية ،وكان الباي يرسل إليهم المؤونة والسلاح كل شهر ،ولا شك وجود

---

[1] أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 1 ،ص – ص 190-191.

[2] العلماء والسلطة العثمانية ،ص 88.

[3] مختار مخفي ،المرجع السابق ،ص 21.

[4] أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 1 ،ص – ص 202-203.

العلماء على رأس الجيش المحارب كان يشجع الجنود العامة على الإرتماء في المعارك بكل حماس وكانهذا من أهداف الباي محمد الكبير الرئيسية ،فتحرير وهران الثاني والأخير ،كان حينئذ عن طريق جيش نامي أو ما يعرف بالحرب الشعبية.[1]

3. **الوساطة بين الحاكم والمحكوم :** لقد اكتسى دور الوساطة الذي أسندته السلطة العثمانية للعلماء والمرابطين أهمية بالغة في التخفيف من التوتر والثورات ضدها والتي جاءت في البداية من أصحاب المصالح السياسية والاقتصادية في البلاد ،وإذ أنّ تحالف العثمانيين والعلماء قد أضرّ بمصالح بعض الولاة والأمراء و الأعيان فتمردوا أو ثاروا بالامتناع عن دفع الضرائب أو قطع الخطبة باسم السلطان ،وقد كانت سياسة العثمانيين هي الحكم الغير مباشر للبلاد ،فأعفت القبائل التي تعاملت معها و أيدتها من دفع الضرائب (زكذالك العلماء والمرابطين) وسميت بقبائل المخزن ومنحتها سلطات واسعة كقوة عسكرية عند الحاجة ،أمّا القبائل التي لم تخضع إلاّ بالقوة ففرضت عليها الضرائب وسميت بالرعية وعوملت معاملة قاسية.[2]

ومن أمثلة وساطة العلماء بين السلطة والأهالي ما قام به عبد الكريم الفكون حين وجهه أهل البلد لما قاموا على واليها إلى المحروصة الجزائر دار سلطانتها وصخبه أبو محمد عبد اللطيف المسبح ،فلما انصرفوا خلعوا البيعة وصادفهم خبر ذالك بعد استقرارهم بدار السلطنة ،فأتاهم خبر ما أحدث أهل البلدة بعدهم لنهب الدور وخلع رقبة البيعة من أعناقهم ففرّ الفكون والمسبح قاصدين زواوة فبعث في أثرهم وسجنهم ثم أطلق سبيلهم.[3]

وخرج مرة أخرى مع عبد اللطيف المسبح ومزوار الشرفاء وقائد جيش البلد فمسكهم الأعراب المتغلبة على البلد في بعض مالهم تحت يد السلطة،ويشير أبو القاسم سعد الله في التهميش أنّ العلماء كانو يقومون بمهمات سياسية بإعاز من السلطة.[4]

---

[1] أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 1 ،ص ــص 207-208.

[2] عبد الكريم الفكون ،المصدر السابق ،ص ــص 48-50.

[3] المرجع نفسه ،ص ــص 48-50.

[4] المرجع نفسه ،ص ــص 48-50.

بالمقابل نلمس الاحترام الذي أبداه الحكام للعلماء مثل محمد بكداش الذي توجه برسالة إلى محمد الساسي البوني ،ملخصها أنّه يقدره ويعرف مكانته في بلده ،كما أخبره بخطته السياسية والعسكرية وكلب منه التدخل لجلب طاعة الرعية ،ذالك أثناء محاولة الباشا القضاء على ثورة ابن الصخري فوافق البوني على التعاون شريطة العفو على أهل عنابة فوافق محمد بكداش ،وكذالك الأمر بالنسبة لأسرة الفكون التي انتصرت للباشاوات أيام ثورة ابن الصخري ،وعند تمرد صالح باي وأثناء فتنة ابن الأحرش فاستحق رئيس أسرة الفكون ثناء الباشا وراسله بهذه العبارات :« العالم الأشهر .... العارف بجميع الفنون .... نستكثر خيرك من شأن وقوفك وصيانتك للبلاد ونصحك وحمايتك للعباد .... ثم نلتمس منكم الدعاء الصالح .... » ،كما أرسل إلى علماء قسنطينة يأمرهم بالوقوف والالتفاف حول الشيخ الفكون.[1]

لكن هذا الاحترام كان مصطنعا في الغالب وحتى بالنسبة للموالين والمتحالفين مع الحكام فلا يراعون فيهم الخدمات التي قدموها إليهم من ذالك أنّ الداي عثمان رفض وساطة محمد بن عبد الكريم الفكون لصالح ابن عمه الفقيه الذي حبسه الداي لتدخله في اطلاق سراح المساجين بقسنطينة.[2]

4. <u>دور مؤسسة أوقاف الجامع الكبير المالكية :</u> تعتبر أوقاف الجامع الكبير وبعض الزوايا بالعاصمة وأوقاف الجامع الكبير في قسنطينة ومعسكر وتلمسان والمدية من المؤسسات المالكية الغنية[3] ،وبشرف عليها المفتي المالكي ووكلاء يتقاسمون الإشراف ،فواحد يتولى أوقاف المؤذنين وآخر بأوقاف الحزبين والثالث تعود إليه المراقبة العامة وعرف بالوكيل الرئيسي[4] ،وكانت عائلة قدروة قد حازت أوقاف العاصمة لمدة طويلة فاستطاع السعيد قدورة بناء زاوية ومدرسة من فائض أوقاف الجامع الكبير ،ومن

---

[1] أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 1 ،ص ــص 412-416.

[2] رشيدة شدري معمر ،العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات (1671-1830) ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،تخصص تاريخ حديث كلية العلوم الانسانية والاجتماعية 2005-2006 ،ص 107.

[3] أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 1 ،ص 243.

[4] بوسعيد عبد الرحمان ،المرجع السابق ،ص 38.

الزوايا التي كان لها دخل نجد زاوية دادا وزاوية أحمد بن عبد الله الجزائري وزاوية عبد الرحمان الثعالبي التي شاعت حتى في تونس[1] ،ويستفيد من مردود الأوقاف عدد كبير من الأشخاص العاملين على المساجد والكتاتيب المالكية بالإضافة إلى الفقراء وطلبة العلم وكانت مؤسسة الجامع الكبير تشترك مع المؤسسات الوقفية الأخرى مثل أوقاف مكة والمدينة وأوقاف الأندلس.[2]

ومن خلال ما سبق تجلى لدينا الدور الذي كان يلعبه العلماء المالكية في الجزائر خلال العهد العثماني على الصعيد السياسي والثقافي والاجتماعي باعتبارهم الفئة الأكثر نفوذا بعد الحكام والأكثر تأثيرا في الأهالي إلى جانب إخوانهم العلماء من المذهب الحنفي فشكلوا بذالك قوة وتعايشوا فيما بينهم في مختلف المجالات وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثالث.

[1] أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 1 ،ص 243.

[2] بوسعيد عبد الرحمان ،المرجع السابق ،ص 39.

الفصل الثالث

مظاهر التعايش بين المذهب الحنفي والمذهب المالكي

المبحث الأول : مظاهر التعايش المذهبي من خلال مؤسسة الوقف

المطلب الأول : تعريف الوقف

المطلب الثاني : مؤسسة الأوقاف خلال العهد العثماني

المطلب الثالث : الوقف الخيري والوقف الأهلي

المطلب الرابع : مظاهر التعايش المذهبي في التحبيس بين المالكية والحنفية_

المبحث الثاني : التعايش المذهبي في القضاء والإفتاء

المطلب الأول : هيئة المجلس العلمي

المطلب الثاني : المحكمتان المالكية والحنفية

المبحث الثالث : التعايش في مجال التعليم

المبحث الرابع : طبيعة العلاقة بين العلماء الحنفية والمالكية

المبحث الخامس : علاقة السلطة بعلماء المذهبين (الحنفي و المالكي)

المطلب الأول : مظاهر التقارب

المطلب الثاني : مظاهر القطيعة

الفصل الثالث : مظاهر التعايش بين المذهب الحنفي والمذهب المالكي

المبحث الأول : مظاهر التعايش المذهبي من خلال مؤسسة الوقف

المطلب الأول : تعريف الوقف

أولا: التعريف اللغوي

الوقف في اللغة مصدر لفعل وقف يقف وقوفا وتجمع على أوقاف ،ويطلق لفظ الوقف في اللغة على سوار من عاج[1] ،وجاء في لسان العرب الوقوف خلاف الجلوس وقف بالمكان وقفا ووقوفا فهو واقف والجمع وقف ووقوف ،ويقال وقفت الدابة تقف وقوفا ووقفت الدابة جعلها تقف.[2]

ثانيا: التعريف الاصطلاحي

الوقف هو « تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة »

تعريف المالكية للوقف :

عرف ابن عرفة الوقف بقوله :« هو إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاءه في ملك معطيه ولو تقديرا » ،وقد عرفه الشيخ الدردير المالكي :« بأنّه جعل منفعة مملوك ولو بأجرة أو غلته لمستحق بصيغة مدة مايراه المحبس مندوب » .[3]

تعريف الحنفية للوقف :

بقوله « حبس العين على حكم ملك الواقف والتصدق بالمنفعة على جهات الخير».[4]

---

[1] بوسعيد عبد الرحمان ،المرجع السابق ،ص 1.

[2] ابن منظور ،لسان العرب ،ج 9 ،دار صادر ،بيروت ،ط 1 ،1990 ،ص 359.

[3] بوسعيد عبد الرحمان ،المرجع نفسه ،ص 5.

[4] المرجع نفسه ،ص 5.

المطلب الثاني : مؤسسة الأوقاف خلال العهد العثماني

عرفت مؤسسة الوقف تطورا كبيرا ونموا سريعا خلال العهد العثماني خاصة أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ،وعمل الحكام القائمون على الأملاك الموقوفة على تنظيم شؤون الأوقاف ،فأنشأوا إدارة محلية يتولى المفتي الأكبر الاشراف عليها ،وينظر في أمورها المجلس العلمي الذي يضم علماء المالكية والحنفية ويشرف على مصالحها النظار (الوكلاء) و الشواش.[1]

ومنذ ذالك الحين اعتبرت مؤسسة الوقف هيئة شبه مستقلة تتوزع على عدة مؤسسات دينية وخيرية وتعليمية أهمها:

1. **مؤسسة سبل الخيرات الحنفية :** كانت مؤسسة شبه رسمية فهي التي كانت تشرف على جميع الأوقاف المتعلقة بخدمة المذهب الحنفي من زوايا ومدارس ومساجد وموظفين وفقراء ،كانت تديرها جماعة يعينها الباشا نفسه ،وكانت تقبل الأوقاف الموجهة لخدمة الفقراء والعلماء والطلبة ،وتقوم بإنشاء المؤسسات الجديدة لنفس الغرض وتشرف عليها وتوجهها وتنميها ،ذالك أن كثير من الواقفين كانوا يعهدون بوقفهم إلى إدارة سبل الخيرات ومن أبرز ما قامت به إنشاءها للجامع الجديد أو الحنفي.[2]
2. **أوقاف مكة والمدينة :** كانت لا تقل أهمية عن مؤسسة سبل الخيرات رغم أنّ الأولى أكثر ثروة ،ويذهب بعضهم إلى أنّ هذه المؤسسة أقدم من مؤسسة سبل الخيرات وكانت تدار من قبل مجلس من أربعة أشخاص وقد تتسع لأعضاء آخرين ،وكان على رأس هذا المجلس وكيل يعينه الباشا ،وكانت تدير بعض الأوقاف المحلية سواء كانت مالكية أو حنفية وهي الأوقاف التي يؤول فائضها إلى فقراء المدينتين الشريفتين.[3]

---

[1] وافية نفطي ،التعايش المذهبي بالجزائر العثمانية مؤسسة الوقف نموذجا (التحبيس على المذهب الحنفي) ،مجلة علوم الإنسان العدد 20 سبتمبر 2016 ،ص 324.

[2] أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 1 ،ص 237.

[3] المرجع نفسه ،ص 238.

3. **مؤسسة أوقاف الجامع الكبير :** لعبت دورا بارزا في الحياة الثقافية والدينية ،حيث كانت تتصرف وتعنى بالمساجد المالكية ،ويعد الجامع الأعظم بمدينة الجزائر من أقدم الجوامع ،بدأ التحبيس به سنة ألف وخمسمائة وربعين ،عرفت أوقافه بالكثرة والتنوع ،ويستفيد من مردود الجامع الأعظم مجموعة كبيرة من الأشخاص ،وكانت عائلة قدورة متولية أوقاف الجامع الكبير مدة طويلة ،واستطاع السعيد قدورة أن يبني زاوية ومدرسة من فائض الجامع الكبير.[1]

بالإضافة إلى باقي المؤسسات الأخرى التي تتولى رعاية أوقاف الأولياء والشرفاء والجند والعيون والحصون والثكنات العسكرية[2] ،واكتسبت الأوقاف بفحص الجزائر أهمية خاصة ووضعا متميزا أواخر العهد العثماني إذ أصبحت تستحوذ على نصف الاراضي المستغلة زراعيا وتساهم بما يعادل نصف الانتاج الزراعي.[3]

المطلب الثالث : الوقف الخيري والوقف الأهلي

أولا : الوقف الخيري

إنّ طبيعة الأحباس التي كانت منتشرة بالمغرب الأوسط قبل الوجود العثماني هي الأحباس الخيرية أو الوقف الخيري أو العام ،وهو ما أخذ فيه برأي المذهب المالكي الذي كان معمولا به في تلك الفترة ،حيث كانت تعود منافع هذا الوقف إلى الجهة التي أوقفت عليه مباشرة سواء كان مسجدا أو مدرسة أو زاوية ويمكن القول أنّ الوقف الخيري كان معمولا به كثيرا في المغرب الأوسط ،أما الأهلي أو العائلي فقد كان أقل انتشارا أو منعدما إن استطعنا القول.[4]

---

[1] بوسعيد عبد الرحمان ، المرجع السابق ،ص– ص 37–38.

[2] وافية نفطي ،المرجع السابق ،ص 324.

[3] ناصر الدين سعيدوني ،دراسات تاريخية في الملكية و الوقف و الجباية الفترة الحديثة ،دار الغرب الاسلامي ،بيروت ط 1 ،2001 ،ص 255.

[4] حمدان بن عثمان خوجة ،المصدر السابق ،ص 237.

ثانيا : الوقف الأهلي

إنّ تطور الأحباس سوف يستمر خلال العهد العثماني والذين جلبوا معهم المذهب الحنفي مذهب الدولة العثمانية الذي أقروه في البلاد وأصبح مذهب الأقلية التركية وأبنائهم المولدين الكراغلة وبإقرار المذهب الحنفي انتشر الحبس الأهلي ،والوقف الأهلي الخاص هو تلك الأملاك والعقارات المحبسة على الواقف (على نفسه) ثم على أولاده ثم أولاد أولاده من عقبه وبعد انقضاء العقب على المؤسسة الدينة كالحرمين الشريفين وغيرها من المؤسسات التي ظهرت في تلك الفترة[1] ،وساعد الوقف الأهلي انتشاره بفحص مدينة الجزائر عدة عوامل منها : إجماع العلماء على الإفتاء حسب المذهب الحنفي الذي يقر الوقف الأهلي تشجيعا للوقف وترغيبا في الأجر وهذا ما أشار إليه حمدان بن عثمان خوجة في كتابه المرآة بقوله :« إنّ الفقهاء قد أجمعوا على العمل بمقتضى المذهب الحنفي الذي يجيز جمع الهبات المشروطة ليكثروا من مردود الهدايا لصالح الفقراء».[2]

المطلب الرابع : مظاهر التعايش المذهبي في التحبيس بين المالكية والحنفية

إنّ فقهاء وقضاة المالكية كانوا يوجزون التحبيس على مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان ،وجاء هذا في إطار الفتاوى والأجوبة الشرعية لعلماء المالكية على المسائل الفقهية التي طرحها المحبسون عليهم قبل تحبيس أملاكهم ،إنّ الجزائريين لم يحبسوا أملاكهم إلاّ بعد سلسلة كبيرة وطويلة من الأسئلة الشرعية التي تقدم بها هؤلاء إلى السادة العلماء في تلك الفترة محاولين من خلالها إيجاد طريقة شرعية لتحبيس أملاكهم على المذهب الحنفي ،ولقد اعتبرها أغلب الذين تقدموا بهذه الأسئلة الفقهية كنازلة أو مسألة ،ومعناها حسب ما جاء في ابن منظور :« النازلة الشديدة تنزل بالقوم وجمعها النوازل

---

[1] وافية نفطي ،المرجع السابق ،ص 329.

[2] حمدان بن عثمان خوجة ،المصدر السابق ،ص 237.

،والنازلة الشدّة من شدائد الدهر تنزل بالنّاس نسأل الله العافية »[1] ،ويمكن أن نعطي المثال التالي :« الحمد لله سيدي رضي الله عنكم وأرضاكم ومتع المسلمين بقول حياتكم جوابكم عن نازلة هي رجل له جنة ورام تحبسها لله تعالى ينتفع بغلتها مدة حياته وبعد وفاته على من يعود له ذالك وأتى الآن مسائلا ما حكم الله في النازلة في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه ،هل يسوغ له ما رام من الحبس المذكور على الوجه المنظور ليس إلاّ جوابكم تجزون وترحمون والسلام عليكم» [2] ،ونص الجواب :« الحمد لله إذا كان الأمر كما ذكر ونقرر ما سطر يسوغ له ما رام التحبيس المذكور على الوجه المستور في قول الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه فعليه مشايخ بلخ رحمهم الله تعالى كتبه الفقير إل مولاه محمد بن مصطفى وفقه الله بمنه الجواب أعلاه صحيح وعليه وافق عبد ربه أحمد بن سعيد وفقه الله وأحمد الله ما أجابه به الشيخان أعلاه صحيح وعليه يوافق الفقير إلى الله تعالى محمد ين محمد ابن السباغ وفقه الله بمنه ».[3]

إنّ إعطاء هذه الصفة أو الطبيعة النازلة لمسألة الوقف على المذهب الحنفي دلالتها الفقهية وعمقها التشريعي و التارخي ،حيث تبين مدى تمسك المجتمع الجزائري بالمذهب المالكي من جهة وأيضا مدى رغبتهم الشديدة في تحبيس أملاكهم على المذهب الحنفي من جهة أخرى نظرا للتسهيلات التي يقدمها والمرونة التي يتميز بها من ناحية الأحكام والشروط وطرق استغلال الأملاك الموقوفة. [4]

إنّ عدد العلماء الذين أجابوا على هذه النازلة الحد الأدنى كان عالمين أما الأقصى فكان أربع علماء ،ولقد ركز علماء المالكية في أجوبتهم على هذه المسألة في التأكيد على مواقف تهم التحبيس على مذهب أبي يوسف وصحة هذا العقد وذالك ترغيبا للنّاس للوقف

[1] وافية نفطي ،المرجع نفسه ،ص 338.
[2] وافية نفطي ،المرجع السابق ،ص 338.
[3] المرجع نفسه ،ص 338.
[4] المرجع نفسه ،ص ـص 340-341.

،وكانت في ذالك حجتهم حيث ورد في العقود العبارة التالية :« ... إذا جعل الواقف لنفسه صح عند أبي يوسف ... ومشايخ بلخ ترغيبا للنّاس في الوقف ».[1]

لقد استمر المحبسين في أسئلتهم الشرعية إلى أن وقفنا على وثيقة حبس تشير إلى أنّه وقع اتفاق تم ما بين علماء المالكية حول جواز التحبيس على المذهب الحنفي ،فلقد جاء في هذه الوثيقة مايلي :« حبس .... ينتفع بغلته و تكناه مدة حياته مخلدا في ذالك قول أبي شعبان والمالكية في ما أجاز الحبس على النفس إذا كان معقبا حسب ما نقل عنه الباقي وغيره رضي الله عنهم ثم بعد وفاته رجع حبس على ذريته ...» .[2]

لقد استغلت ظاهرة التحبيس على النفس في بعض النزاعات والخصومات ما بين المحبسين من أجل إبطال الحبس لكن علماء المالكية رفضوا إبطاله وأكدوا على صحته على مذهب الإمام أبي حنيفة ،ومثال على ذالك قضية رفعت في المجلس العلمي تمثلت في نزاع ما بين زوجة محبس المدعوة عائشة بنت محمد و أصحاب الديون المترتبة على المحبس ،حيث طلب هؤلاء من الزوجة دفع المتبقي من الديون فطالبوا بإبطال الحبس محتجين بأنّ التحبيس على النفس لا يصح ،فمنعتهم الزوجة منعا كليا وترافعت معهم في شأن ما ذكر إلى المجلس العلمي ،ولقد حضر المجلس العلمي بالجامع الأعظم سادة علماء المالكية والحنفية حسين بن احمد ومحمد بن أحمد بن جعدون وأبو العباس السيد أحمد أفندي وأبو عبد الله السيد محمد ،فأظهر أرباب الديون وثائق تتضمن ما أدعوه وطابقوا تاريخ الديون المذكورة لمدة مديدة :« فحينئذ ظهر لهم دامت عافيتهم... أنّ الحبس المذكور صحيح على كلا المذهبين إما على مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة... وهو قول أبي يوسف الذي يلزم بالقول سواء كان الدين سابقا أو لاحقا فإنّه صحيح وإما على مذهب إمام دار الهجرة النبوية مالك رضي الله عنه وأرضاه فقال بصحة الوقف على النفس الإمام ابن شعبان كما نقل ذالك صاحب التوضيح عن الباجي ابن(كذا) وبن عبد السلام وغيرهم عن بن شعبان و به جرى العمل في بلاد الجزائر... وأنّ من رام ابطال

---

[1] وافية نفطي ،المرجع السابق ،ص ـص 340-341.

[2] المرجع نفسه ،ص ـص 340-341.

الحبس المذكور لا تسمع لدعواه ولا تقبل له حجة وأنّ أرباب الديون المذكورة إن وجدوا أشياء من متروك الهالك أخذوه وإن لم يجدوا فأجرهم على الله ولا لوم على الزوجة المذكورة في الحبس المذكور » .[1]

التحبيس بين المالكية والحنفية:

أشار حمدان بن عثمان خوجة إلى أنّ المجتمع الجزائري كان لديه الحرية التامة في اختيار المحكمة التي يقصدها ،كما بين أيضا أنهم كانوا يقصدون المحكمة الحنفية خاصة عند الهبات (التحبيس أو الوقف) لتشجيع الواهبين ،فقد قال في كتاب المرآة ما يلي:« إنّ من كان يريد أن يهب شيئا بعد وفاته ليتوجه إلى ما يسمى بالمحكمة الحنفية... والمالكيون أنفسهم فإنهم كانوا يحيلون عقودهم على تلك المحكمة لتشجيع الواهبين ومساعدتهم ولمضاعفة موارد الطبقة المعوزة هذه الأسباب التي أدت إلى ضرورة إبقاء محكمتين وقاضيين وكل محكمة لا تقرر إلاّ بعد أن يبحث الفقهاء شروط العقد وأن يكون هؤلاء الفقهاء من المدرسة التي ينتمي إليها القاضي وذالك لكي لا يقع غموض عند النّاس ».[2]

ومن خلال قراءتنا لوثائق الأرشيف الخاص بالمحاكم الشرعية لفتتنا ظاهرة وهي عقب التحبيس على المذهب الحنفي داخل المحكمة المالكية وتحت إشراف القاضي المالكي وهي تبين مدى التوافق الذي حصل ما بين المذهبين في الجزائر في مجال التحبيس.[3]

فعقب التحبيسات لم يقتصر أمرها على المحكمة الحنفية بل نجد حتى الأتراك العثمانيين أصحاب المذهب الحنفي بما فيهم الباشاوات كانوا يعقدون تحبيساتهم في المحكمة المالكية أيضا بالتوازي مع المحكمة الحنفية ،وجاء في بداية هذه العقود العبارة

---

[1] وافية نفطي ،المرجع السابق ،ص ــص 340-341.

[2] حمدان بن عثمان خوجة ،المصدر السابق ،ص 240.

[3] وافية نفطي ،المرجع نفسه ،ص 342.

التالية :« حضر بالمحكمة المالكية المعظم عباس منزول أغا بن محمد الكبير بن شهر... حبس جميع شطر ما على ملكه عن جميع البلاد الكائنة بوطن يسر الشرقي في نظر البلاد المذكورة مع اشتمل علية الشطر من بور ومعمور وجنات وبحاير سقوية وبعلية ومياه سايلة وراكدة وما عدا منه عرف به ونسب قديما وحديثا على نفسه ثم يرجع إلى فقراء الحرميين الشريفين... بتاريخ أواسط شهر ثلاثة وسبعين مئة وألف هجرية ».[1]

والمثال الثاني يعتبر أكثر وضوحا ودليل قوي على التوافق والتعايش الذي حدث ما بين المذهبين وهو التحبيس على المذهب الحنفي بالمحكمة المالكية وموافقة وإمضاء القاضي المالكي :« بعد أن استقر على ملك المكرم مصطفى الدباغ تملك جيع الدار... حضر الآن بالمحكمة المالكية التي قاضيها الإمام أبو عبد الله محمد بن صالح (كذا) أنّه حبس لله تعالى جميع الدار المذكورة ابتداء على نفسه ينتفع بغلتها ذالك مدة حياته مقلدا في ذالك مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه وعن ساير الأيمة ثم بعد وفاته يرجع ذالك حبسا ووقفا على ولديه محمد وفاطمة وعلى ما يتزايد له إن قدر الله له ذالك ووالدتهم خديجة بنت محمد كواحدة منهم ما تناسلوا الذكر و الأنثى في ذالك سواء... يرجع ذالك إلى سيدي عبد الرحمان الثعالبي والشطر الآخر على المسجد الكاين بالحمامات ».[2]

لم يقتصر الأمر على حرية اللجوء إلى أحد المحكمتين المالكية والحنفية عند عقد التحبيس بل ظهر أيضا ما عرف بالجمع بين أحكام المذهبين في عقد واحد وذالك في حبس الحاجة فاطمة بنت أحمد :« حضرت بالمحكمة المالكية وأشهدت على نفسها أنّها حبست لله تعالى جميع الجلسة المذكورة ابتداء على نفسها تنتفع بغلتها مدة حياتها مقلدة في ذالك أيمة الإمام الأعظم وبعض أيمة المالكية فيمن يريد جواز الحبس على أن يكون معقبا (كذا) وعن ساير الأيمة ثم بعد وفاتها ترجع الجلسة المذكورة حبسا ووقفا على بعلها المكرم مصطفى يولداش بن براهيم التركي ينتفع بغلته لذالك مدة حياته ثم بعد وفاته

---

[1] وافية نفطي ،المرجع السابق ،ص – ص 342-343.

[2] المرجع نفسه ،ص – ص 342-343.

ترجع الجلسة المذكورة حبسا ووقفا على المؤذنين بالجامع الأعظم... أواسط قعدة 1228هـ »[1] ،فتحبيس الحاجة فاطمة كان أولا بالمحكمة المالكية وثانيا أشارت خلال التحبيس أنّها اعتمدت على المذهبين الحنفي والمالكي وسائر الأيمة الذين وافقوا على ذالك وبهذا فقد أخذت بأحكام وشروط المذهبين وجمعت بينهما في عقد واحد.[2]

موقف علماء المالكية من التحبيس على المذهب الحنفي:

لقد وافق علماء المالكية على التحبيس على المذهب الحنفي وأشرفوا قضائيا على عقود التحبيس على المذهب الحنفي داخل المحكمة المالكية مما أدى إلى كثرة الأحباس وتضاعفها ،كما كانت المحكمة المالكية والحنفية صارمة في مجال تطبيق نص الوقفية ولم يقتصر الأمر على موافقة علماء المالكية التحبيس على المذهب الحنفي بل أشرفوا بأنفسهم على هذه التحبيسات داخل المحكمة المالكية ،بل كان المالكية موظفين أساسيين داخل مؤسسة سبل الخيرات الحنفية التي تشرف على إدارة مساجد الحنفية وكان أغلبهم من الأندلسيين الذين عينوا على أوقاف الحنفية مثل حميدة الأندلسي الذي كان عضوا في لجنة إدارة سبل الخيرات ومثل سليمان كبابطي الذي عينه خضر باشا على أوقاف جامعه و أيضا محمد بن جعدون وهو مفتي المالكية الذي عينه محمد باشا عثمان وكيلا على أوقاف جامع سوق اللوح.[3]

إنّ التحبيس على المذهب الحنفي أعطى للمحبس حق الانتفاع بالحبس في حين كان المذهب المالكي يشترط الحوز القبول وبالتالي كان للمحبس حرية اختيار أحد المدرستين ،وهذا ما يترجم التعايش الذي حدث ما بين المذهبين خلال الوجود العثماني في الجزائر. [4]

---

[1] وافية نفطي ،المرجع السابق ،ص 343.

[2] المرجع نفسه ،ص 343.

[3] أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 1 ،ص 240.

[4] وافية نفطي ،المرجع السابق ،ص 345.

لقد قال المالكية بعدم الاستثناء في مجال التحبيس فدفعت هذه الشدّة أكثر المحبسين إلى الأخذ بالمذهب الحنفي لتسامحه ،وإنّ التحبيس بالجزائر على المذهب الحنفي كان منذ الوجود العثماني رغم أنّه بدء محتشما ثم أخذ العمل به بشكل واسع واستمر العمل به وهذا ما يؤكد قول حمدان بن عثمان خوجة :« ... وبمقتضى هذه القوانين المختلفة أجمع الفقهاء على أن يطبق المذهب الحنفي على كل الهبات المشروطة وذالك لرفع الموارد الخاصة بالطبقة المعوزة وعلى العكس فلو تطبق مبادئ القضاء المالكي فإن الأوقاف تقل كثيرا ».[1]

وكان من العلماء الذين أجازوا التحبيس على المذهب الحنفي هم :محمد بن مصطفى وأحمد بن سعيد ومحمد بن محمد السباغ ،ويعود تاريخ فتواهم إلى القرن الثامن عشر أما السيد حسن بن مصطفى بن عبد الله إلى منتصف القرن الثامن عشر ،كما نجد أيضا تساوي كل من المفتي عبد الرحمان المرتضى والمفتي محمد بن أحمد بن جعدون (مفتي المالكية) والقاضي الطاهر بن أحمد بن محمد وحسين بن محمد وعمر بن محمد بن طاهر الحرار الذي تعود فتواهم إلى أواخر القرن الثامن عشر.[2]

المبحث الثاني : التعايش المذهبي في القضاء والإفتاء

لما جاء العثمانيون إلى الجزائر أحدثوا تغييرات في نظام الإفتاء والقضاء وجعلوا من الإفتاء منصبا رسميا ،ورغم أنهم كبقية السكان من أهل السنة لكنهم جعلوا الفتوى على مذهبين حنفي ومالكي وكانت الأسبقية للحنفي[3] ،وبمقتضى هذا النظام كان باشاوات الجزائر يعينون القاضي والمفتي المالكي إلى جانب القاضي والمفتي الحنفي اللذان كانا يعينان على الترتيب من طرف القاضي عسكر الروملي وشيخ الاسلام في اسطنبول لكن

[1] وافية نفطي ،المرجع السابق ،ص 345.

[2] المرجع نفسه ،ص 340.

[3] أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 1 ،ص 392.

توقف ارسال القاضي والمفتي الحنفيين في الفترة الأخيرة من العهد العثماني ،وأصبح مثل نضيرهما المالكي يعينان من قبل الباشا نفسه.[1]

كما أنّ نظام القضائي في الجزائر كان له خصائص يشترك فيها مع النضام القضائي العثماني مثل الفصل بين المدنيين والعسكريين واستئناف الحكم في المجلس الكبير ،وكانت الإيالة مغطاة بتشكيلة قضائية واسعة ،فكان لكل مدينة محكمة تساعد على حل مشاكل السكان.[2]

المطلب الأول : هيئة المجلس العلمي :

تعتبر هيئة المجلس العلمي إحدى المؤسسات القضائية العليا التي وجدت بمدينة الجزائر[3] ،وكانت لها جذور تاريخية قديمة فقد كانت معروفة في بلاد المغرب قبل الدولة الفاطمية ثم تواصلت أعمالها خلال العهود التي تلت ذالك وسميت بتسميات مختلفة[4] ،فعرفت بمجلس الجماعة الذي كان بمثابة ديوان المظالم حيث يسمع فيه لشكاوي النّاس التي عجز القضاء عن حلها.[5]

أما عن مقره في العهد العثماني فاستنادا إلى أحد العقود فقد كانت الجلسات تعقد في العهد الأول بضريح الولي الصالح عبد الرحمان الثعالبي ثم انتقل مقره إلى دار الإمارة واستمر كذالك مدة خمسين سنة ثم انتقل إلى الجامع الأعظم أواخر الثمانينات من القرن السابع عشر(1688 م) ،واستمر كذالك حتى السنوات الأولى من الاحتلال الفرنسي

---

[1] خليفة حماش ،العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830 ،رسالة مقدمة لنيل درجة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة الاسكندرية كلية الآداب قسم التاريخ والآثار ،مصر 1988 ،ص – ص 75-76.

[2] المرجع نفسه ،ص – ص 77-78.

[3] عائشة غطاس ،المرجع السابق ،ص 78.

[4] عبد الحفيظ موسم ،التعايش المذهبي بين الحنفية والمالكية في الجزائر خلال العهد العثماني ،مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية ،جامعة سعيدة ،مجلد 10 ،العدد 1 جوان 2019 ،ص 127.

[5] حمصي لطيفة ، المجتمع والسلطة القضائية –المجلس العلمي بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر 1122-1246هـ/1710-1830م نموذجا ،ص 83.

وعرف باسم مجلس الشرع العزيز بمحروسة الجزائر ،ثم عرف بالمجلس العلمي أواخر القرن السابع عشر ولعل اختيار الجامع الأعظم المالكي المذهب كمقر له كان بدافع حفظ الجميل للصفة الشرعية التي دخل بها العثمانيون إلى الجزائر.[1]

تشكيلة هيئة المجلس العلمي :

كانت جلسات المجلس العلمي دورية أسبوعية تعقد يوم الخميس ويضم على التوالي ممثلي الهيئة الدينية بشقيها الحنفي والمالكي فهناك المفتي والقاضي لكل مذهب ،كما يحضره رجال الجيش الانكشاري برتبة« باش آياباشي » وهو بمثابة ممثل الهيئة العسكرية مثلما توضحه الوثائق:« .... باش آياباشي الموجه من قبل العسكر المنصور لحضور المجلس المذكور.... ».[2]

ويفرض الأمن الانضباط داخل المجلس إضافة إلى جماعة الموثقين ويشرف عليهم جميعا المفتي الحنفي[3] ،ويظهر التصميم الهيكلي لتشكيلة المجلس العلمي بحسب الأولوية التي روعيت فيها كتابة أسماء الفقهاء والقضاة و الأعوان في مختلف التخصصات من خلال عقود المرافعات للمحاكم الشرعية.[4]

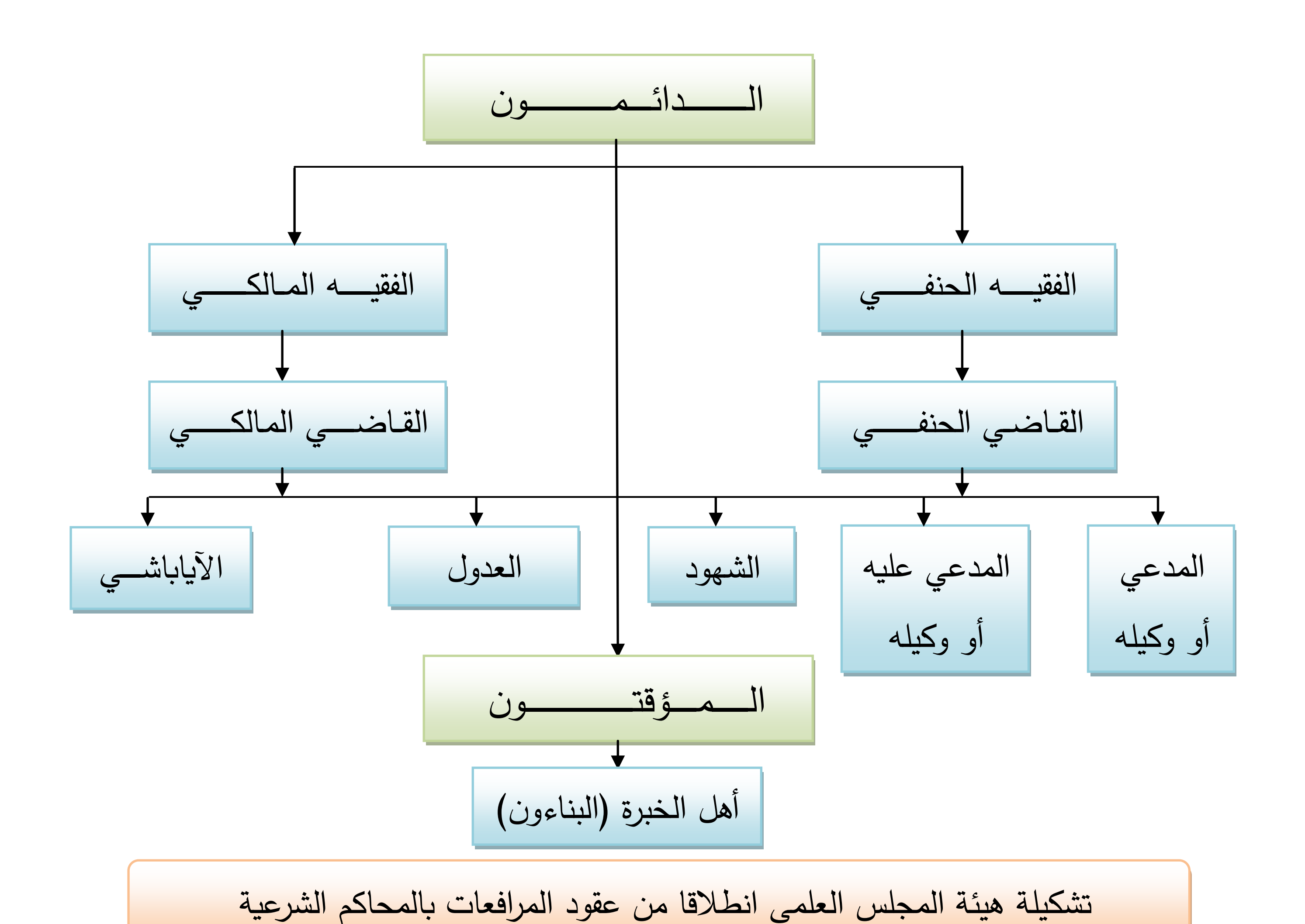
---

[1] حمصي لطيفة ، المجتمع والسلطة القضائية –المجلس العلمي بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر 1122-1246هـ/1710-1830م نموذجا ،ص 81.

[2] عائشة غطاس ،المرجع السابق ،ص 78.

[3] محمد بوشنافي ،المرجع السابق ،ص 225.

[4] حمصي لطيفة ، المجتمع والسلطة القضائية –المجلس العلمي بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر 1122-1246هـ/1710-1830م نموذجا ،ص 84.



<u>دور الهيئة :</u>

كان المجلس العلمي بمثابة المحكمة العليا أو محكمة استئناف إذ تفصل في الخلافات والنزاعات العالقة التي عجز القاضي عن الفصل فيها ،ويظهر من خلال تشكيلته ومن خلال القضايا المعروضة عليه أنّه هيئة دينية مدنية وعسكرية في آن واحد تفصل في القضايا التي طعن في الحكم الصادر من المحكمتين الحنفية أو المالكية من خلال العبارة الواردة في أغلب هذه العقود« وطال بينهم النزاع... وترافعوا إلى المجلس العلمي بالجامع الأعظم... أو عند إحالة القضية بالنظر فيها بالمجلس العلمي من طرف

إحدى المحكمتين مثلما حدث بالمحكمة المالكية عندما طلب قاضيها مثول المتخاصمين أمام هيئة المجلس العلمي وما يزيد من مكانة الهيئة هو إذعان رافع الدعوة للحكم الصادر منها حتى وإن كان مطابقا لحكم المحكمة السابقة المالكية أو الحنفية بحيث يلتمس فيها الأثر الروحي الذي تجسده هيئة الإفتاء بالمجلس العلمي إضافة إلى بعض القضايا التي ترفع مباشرة إلى المجلس العلمي مثلما ذكر في العقد (....) ورفع أمره إلى المجلس العلمي (....) ».[1]

وتفيض وثائق المحاكم الشرعية بالمرافعات التي قدمت سواء من طرف الرجال أو النساء حول قضايا عديدة كالوقف و البيع والشراء والإرث وكذالك القرارات المتخذة على مستوى أعلى سلطة ولو كانت ذات طابع اقتصادي جاري ،فنجد أنّ الدّاي علي باشا لما جدد سوق الدخان عام 1764 م وحدد أسعار كراء الحوانيت المحبسة بالسوق عن طريق شيخ البلد عرض ذالك على المجلس الذي أعطاه موافقته وإقراره للقرار[2] ،كما خولت له الأمر والنهي في الوقف[3] ،فكان دوره رائدا لحماية الأوقاف من أي اعتداء فلا يمكن اتخاذ أي قرار يخص الأوقاف التي يشرف عليها والتي من بينها أحباس الجامع الأعظم إلاّ بالرجوع إلى المجلس العلمي.[4]

---

[1] حمصي لطيفة ، المجتمع والسلطة القضائية –المجلس العلمي بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر 1122-1246هـ/1710-1830م نموذجا ،ص 88.

[2] عائشة غطاس ،المرجع السابق ،ص79.

[3] بوسعيد عبد الرحمان ،المرجع السابق ،ص 32.

[4] زهاري تريكي ،معاوضة أوقاف الجامع الأعظم بمدينة الجزائر بين المذهبين المالكي والحنفي ،مجلة آفاق العلمية مجلد 10 العدد 1 ،2018 ،ص 98.

التعايش المذهبي في المجلس العلمي :

من خلال مما ذكرناه عن هيئة المجلس العلمي وتشكيلتها يجدر بنا الإشارة إلى العلاقة الحميدة والاحترام المتبادل بين ممثلي الهيئة الدينية بشقيها الحنفي والمالكي داخل المجلس ،فمن خلال وثائق المحاكم الشرعية اتضح لنا احتفاظ كل من الفقيهين بنفس الألقاب الشرفية التي كانت تقيد في سجل هيئة الإفتاء للتعريف بهما وعلى الرغم من أسبقية المفتي الحنفي في الترتيب وتقاضيه أجرا يفوق أجر نظيره المالكي إلاّ أنّ عبارات التبجيل والتقدير كانت تذكر لكليهما في جلّ عقود المرافعات ،مثال ذالك ما نصه :« ....المجلس العلمي المنعقد بالجامع الأعظم عمره الله بذكره حضره الشيخان الفقيهان العالمان العاملان الإمامان الهمامان المدرسان المحدثان الواعظان الخطيبان السيدان الفقير إلى الله سبحانه مصطفى بن عبد الله (مفتي حنفي) لطف الله يمنه والفقير إليه سبحانه أحمد بن عثمان (مفتي مالكي) لطف الله به يمنه آمين أبقى الله وجودهما للأنام.... والشيخ العالم الإمام العلامة الهمام فخر القضاة ومعدن الفضل والميزات أبو عبد الله السيد محمد قاضي الحنفية.... والشيخ الفقيه العالم البيّنة الحبر النزيه الصدر الوجيه الطاهر بن محمد قاضي المالكية....» . [1]

ومن أسماء بعض الشخصيات ممن تولت مهام الإفتاء أو القضاء من المذهبين المالكي أو الحنفي بالمجلس العلمي انطلاقا من وثائق المحاكم الشرعية كدليل على العضوية الدائمة (المزدوجة) لمنصبي القاضي والمفتي المالكي إلى جانب نظيرهما الحنفي ،حيث ورد ذكر المفتي محمد بن السعيد بن براهيم المالكي مع حسن بن مصطفى الحنفي والقاضي على بن محمد بن عبد الله المالكي مع حسن أفندي الحنفي ضمن وثيقة مؤرخة في سنة 1755 م موضوعها المطالبة بالإرث ،ووثيقة أخرى متعلقة بإبطال حبس

[1] عبد الحفيظ موسم ،المرجع السابق ،ص – ص 129-131.

تعود لسنة 1763 م اسم القاضي المالكي أبو التقي الطاهر بن محمد بن علي والقاضي الحنفي أبو العباس أحمد أفندي ،كذالك المفتي المالكي محمد بن أحمد المسيسني والمفتي الحنفي أبو السعيد محمد بن مصطفى. [1]

إنّ وجود قاضيين ومفتيين لمذهبين مختلفين للحكم في وقت واحد يجعلنا نقر بأنّ حالة التعايش المذهبي بين الحنفية والمالكية[2] ،قد جعلت من النظام القضائي في الجزائر في العهد العثماني يتميز بالثنائية في الأحكام و الهياكل القضائية ،فإذا تعلق الأمر بالأتراك و الكراغلة وبعض الحضر تستمد الأحكام من المذهب الحنفي ،أما إذا كانت القضايا تخص الطوائف الأخرى من السكان فيعود إلى أحكام المذهب المالكي.[3]

من خلال ما ذكر يتضح لنا أنّ الدور الذي كانت تلعبه هيئة المجلس العلمي نتج عن التعاون بين الفقهاء والقضاة المالكية والأحناف ،واستعمالهم لمبدأ التشاور وتبادل الآراء والنظر فيما يعرض عليهم بتمعن قبل اصدار الأحكام خدمة للمصلحة العامة. [4]

المطلب الثاني : المحكمتان المالكية والحنفية

زيادة على مؤسسة المجلس العلمي التي اهتمت بإصدار الأحكام الشرعية سلطة مزدوجة ،فقد تواجدت بمدينة الجزائر محكمتان شرعيتان الأولى مالكية وهي موجودة

[1] المرجع نفسه ،ص – ص 129-131.

[2] عبد الحفيظ موسم ،المرجع السابق ،ص – ص 129-131.

[3] ناصر الدين سعيدوني ,المهدي بوعبدلي ،الجزائر في التاريخ العهد العثماني 4 ،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر 1984 ،ص 22.

[4] عبد الحفيظ موسم ،المرجع السابق ،ص 132.

وسط المدينة بالقرب من المركز الاقتصادي ،والثانية حنفية مقرها الرحبة القديمة شمال المحكمة المالكية[1]

،وكانتا تمثلان أولى درجات السلم القضائي[2] ،فكان لكل محكمة مفتيها وقاضيها استجابة لاستقلالية كل مذهب في اصدار القرارات[3] ،وكان القاضيان ينظران في القضايا يوميا كما كانتا متساويتان في اختصاصاتهما واشتملت كل واحدة منهما على عدد من العدول و الخوجات ،غير أنّه لم يكن للقضاة سلطة على جميع أفراد المجتمع والمؤسسة العسكرية كانت لها محكمتها الخاصة[4] ،وكذالك المناطق الجبلية والجهات النائية التي كان يعود أمر القضاء فيها إلى شيوخها ومرابطيها ،وكانت للطوائف الدينية محاكمها الخاصة كاليهود والنصارى ولا يعودون في أحكامهم إلى قوانين البلد إلاّ في معاملاتهم وقضاياهم مع المسلمين[5] ،وقد تركت لأفراد المجتمع حرية التقاضي بحسب المذهب الذي يختارونه دون تدخل السلطة[6] سواء داخل الجزائر أو خارجها مثل فاس وتونس شريطة أن أن تكون المنطقة منتمية إلى دار الاسلام ،وبالتالي لا يقتصر حكم القاضي على المنطقة التي يقاضي فيها لأنّ المسلم لايعتبر أجنبي في بلد اسلامي غير بلده الأصلي.[7]

---

[1] المرجع نفسه ،ص 132.

[2] حمصي لطيفة ، المجتمع والسلطة القضائية –المجلس العلمي بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر 1122-1246هـ/1710-1830م نموذجا ،ص 89.

[3] بلبروات بن عتو ،المدينة والريف سلسلة دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني ،ج 1 ،كوكب العلوم ،الجزائر 2016 ،ص 59.

[4] عائشة غطاس ،المرجع السابق ،ص 77.

[5] ناصر الدين سعيدوني ,المهدي بوعبدلي، المرجع السابق ،ص 23.

[6] عبد الحفيظ موسم ،المرجع السابق ،ص 132.

[7] بلبروات بن عتو ،المرجع السابق ،ص 62.

ونتيجة لحرية تقاضي أفراد المجتمع الجزائري أمام المحاكم التي يريدونها خلال العهد العثماني ،فقد وجدت عينة من المتقاضين المالكية ممن تقاضوا أمام المحاكم الحنفية والعكس كذالك مثلما توضحه إحدى الوثائق المؤرخة سنة 1759 م :« أنّ المحكمة الشرعية الحنفية قد فصلت في قضية نزاع حول الميراث بين كل من المدعي عبد القادر البراملي والمدعى عليه من ورثة خليل بن حميدة أحد أقارب المدعي وهم كلهم من أتباع المذهب المالكي »[1]،وأشارت وثيقة أخرى مؤرخة سنة 1770 م :« إلى معالجة المحكمة الشرعية المالكية بمدينة الجزائر موضوع نزاع يخص قطعة أرضية بين المدعي محمد حسن خوجة والمدعى عليه أخوه الحاج علي وكلاهما من أتباع المذهب الحنفي »[2]

المبحث الثالث : التعايش في مجال التعليم

تجدر الاشارة أنّ الحياة العلمية في الجزائر خلال العهد العثماني ميزها كثرة الدراسات القرآنية والحديثية والفقهية ،حتى أنّه يمكن القول بأن أغلب انتاج الجزائر خلال هذا العهد يكاد ينحصر في العلوم الشرعية و الصوفية كون القرآن والحديث كان المنبع الذي يستمد منه الجزائريون كل ألوان تفكيرهم و أنماط حياتهم.[3]

ومن مظاهر التعايش بين المذهبين الحنفي والمالكي هو وجود مؤسسات دينية ضمت هيئاتها التعليمية علماء وفقهاء من المذهبين خاصة في مجال التعليم والتدريس ،فزيادة على كون الجامع الكبير أو الأعظم (مالكي) مقرا لهيئة المجلس العلمي المكونة من ممثلين عن المذهبين الحنفي والمالكي فإنّ مسجد الأحناف المعروف باسم خيضر

---

[1] عبد الحفيظ موسم ،المرجع السابق،ص 133.

[2] عبد الحفيظ موسم ،المرجع السابق،ص 133.

[3] أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 2 ،ص 9.

باشا الذي شيّد سنة 1596 م قد ضم هو الآخر ضم هيئة موظفيه مدرس مالكي المذهب ،خصص له راتب شهري مقدر بثلاثين دينارا مثله مثل نظيره في المذهب الحنفي مع تلقيه نفس الهدايا و العطايا التي كان يتلقاها المدرس الحنفي في المناسبات مثل عيدي الفطر والأضحى ،كما شملت هيئة موظفي مسجد الجامع الجديد الحنفي مدرس الفقه المالكي[1] ،وكذالك محمد البكوش ابن السعيد بكوش كان إماما بمسجد كتشاوة الحنفي[2] ،ولم يكن علماء الفقه المالكي مناوئين لعلماء المذهب الحنفي بل متسامحين معهم معتبرين مذهبهم مذهبا سنيا ،لهذا نجد بعض الأئمة من كبار العلماء والفقهاء المالكية انتقلوا من المذهب المالكي إلى المذهب الحنفي وتولوا مناصب هامة كالإفتاء والقضاء مثل أبو عبد الله بن المسبح القسنطيني قاضي السادة الحنفية بقسنطينة فاستمالة الباي عثمان إلى المذهب الحنفي.[3]

وذكر ابن المفتي في التقييدات أنّ علماء المالكية الذين يوثق بهم كانوا يستفتون فيجيبون من غير تخصيص أحد الفتوى[4] ،ومنهم من كانوا يعبرون في تدريسهم وفتواهم عن روح متحررة من التعصب للفروع المذهبية دون الخروج عن القواعد العامة للمذهب المالكي مثل أحمد بن عمار ،يحيى الشاوش ،أحمد المقري ،وعبد الكريم الفكون هذا الأخير الذي جمع في كتابه« محدد السنان في نحور إخوان الدخان » أقوال أئمة المذاهب والمقارنة بينها في حكم تحريم الدخان[5] ،هذا فضلا عن مشاركة العلماء المالكية

[1] عبد الحفيظ موسم ،المرجع السابق ،ص 135.

[2] ابن المفتي حسين بن رجب شاوش ،المصدر السابق ،ص 93.

[3] اعميراوي حميدة ،قضايا مختصر في تاريخ الجزائر الحديثة ،المكتبة الوطنية 2005 ،ص 70.

[4] ابن المفتي حسين بن رجب شاوش ،المصدر السابق ،ص 136.

[5] عبد الحفيظ موسم ،المرجع السابق ،ص 136.

أمثال ابن ميمون الجزائري في مجالس العلم والمطارحات التي كانت تجري بين كبار علماء الجزائر من المدرسين الحنفية والمالكية.[1]

بالإضافة إلى علاقة التواصل العلمي التي كانت تجمع بين بعض علماء المذهبين مثال ذالك مصطفى بن رمضان العنابي الحنفي الذي درس على العالم الجزائري المغربي محمد بن محمد بن شقرون بن أحمد المقري التلمساني المالكي ولازمه أكثر من إثني عشر سنة وأجازه شيخه[2] ،وكذالك ابن المفتي الحنفي الذي ذكر في التقييدات أنّ من شيوخه محمد ابن نقروا المفتي المالكي[3] ،وهذا يدل على عدم وجود تعصب للمدرسة الحنفية وكذالك المدارس العليا التي كانت متصلة بالمساجد لعبت دورا في التواصل والترابط بين المذهبين على غرار مدرسة القشاشين ومدرسة الأندلسيين ومدرسة شيخ البلد المتواجدة بالعاصمة التي اختصت في إلقاء الدروس على شكل حلقات من طرف أساتذة ومدرسين من المذهبين ومنهج التدريس يشتمل على الفقه الحنفي والمالكي ودروس التوحيد والأدب والهندسة وعلم الفلك.... إلخ.[4]

المبحث الرابع : طبيعة العلاقة بين العلماء الحنفية والمالكية

تميزت العلاقة بين العلماء الحنفية والمالكية بنوع من التفاهم والتعاون أحيانا ،وبنوع من الصراع والتنافس على التوسع أحيانا أخرى[5] ،ومن مظاهر التفاهم والصداقة نذكر العلاقة الوطيدة التي جمعت ابن علي الحنفي مع تلميذه ابن عمار المالكي هذا الأخير الذي أثنى على ابن علي ووصفه بسقراط وهيرموس في الحكمة وقال فيه شعرا مثال ذالك

---

[1] صالح بوشيش ،المرجع السابق ،ص 151.

[2] أبو القاسم سعد الله ،رائد التجديد الاسلامي محمد ابن العنابي ،ص 25.

[3] ابن المفتي حسين بن رجب شاوش ،المصدر السابق ،ص 14.

[4] عبد الحفيظ موسم ،المرجع السابق ،ص 139.

[5] صالح بوشيش ،المرجع السابق ،ص 163.

«و إذا تكلم فوق منبر وعظه ***** جلى لنا البصيري في أزمانه

فإذا يشبب فهو عروة رقه ***** يهدي رقيق النسيج في غيلانه

وإذا يسوغ المدح فهو زهير ***** مهما إنبرى للقول ابن سنانه » . [1]

كما كانت لهما مجالس أنس ومطارحات يخرجان بها للتنزه في الرياض ويتزاوران في الديار وكلاهما عبر عن هذه الصداقة الجميلة[2] ،فابن علي قال فيه :

«ما كل ما ساغ الفرض يجيده معنى ***** ويصرفه على أوزانه

إلاّ ابن عمار فحسبك من فتى ***** زان النشيد وعد في أعيانه » [3]

كما نلاحظ أنّ العالم ابن المفتي من خلال تقييداته لم يكن متعصبا لعالم من علماء مذهبه على حساب العلماء المالكية بل بالعكس لقد كان يمدح بعض علماء المالكية ويصفهم بالصلاح ،وقد أفتى على شيخه محمد النيقروا العالم الفقيه النحوي الأصولي البياني والمنطقي المتكلمي الفرائضي المحدث ،على ابنه محمد فقيه نجيب الذي تولى مكان أبيه في التدريس ،في المقابل ذمّ المفتي الحنفي محمد النيار وهو رجل جاهل مرتشي قليل الدين كان أول من أهان العلم وأهله. [4]

ومن مظاهر الصراع والنزال بين المذهبين المالكي والحنفي ما ذكره ابن المفتي بين المفتي المالكي أحمد قدورة وبين النيار في مسألة الزوجة إن أساء إليها زوجها إلى أين يرجع سكناها ،فاختلفا في الاستقرار والانتقال وآل الأمر إلى النزاع الفاضح فترافعا للأمير

---

[1] أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 2 ،ص 304.

[2] المرجع نفسه ،ص 304.

[3] صالح بوشيش ،المرجع السابق ،ص 164.

[4] ابن المفتي حسين بن رجب شاوش ،المصدر السابق ،ص 73.

وحضر معهما علماء البلد فانقسم هؤلاء إلى فريقين أحدهما مع مفتي المالكية والآخر مع مفتي الحنفية وعادت الغلبة لمفتي الحنفية وعزل أحمد قدورة[1] ،والخصومة التي كانت بين المفتي ابن علي مع محمد بن نيقروا وهي الخصومة التي أدت إلى وفاة هذا الأخير.[2]

وقد كان ابن علي يقدح بلسانه في ابن النيقروا ،وجاء في رحلة ابن حمدوش المالكي أنّ نفس المفتي ابن علي قد غضب منه ذات مرة وخرج ساخطا من المجلس لأنّ ابن حمدوش لم يقم له تعظيما وإجلالا.[3]

لقد كان التنافس بين أصحاب المهنة الواحدة أمر طبيعي لكن هناك فرق بين التنافس الخلاق والتنافس الهدام ،وقد كان التنافس بين علماء الجزائر من المذهبين في العهد العثماني من النوع الثاني فقد كانوا لا يتورعون في إسقاط منافس لهم من مكانته ويشاع نتيجة ذالك السجن والتغريم والإهانة والنفي والعزل المشين حتى الإعدام ومصادرة الأموال ،كل ذالك طمعا في الوظيفة ولعل ما عزز الصراع و التنافس بين العلماء هو تدخل السلطة أو الحكام للفصل في مختلف المناظرات ومثلها في الأغلب في المذهب الحنفي ،إضافة إلى تقريبها إلى القاضي والمفتي الحنفي على حساب المالكي[4] ،مما أدى إلى موالين ومعارضين ولكن المولاة والمعارضة لا تكون صريحة بل مختفية وراء الموقف الذي يسانده العلماء باسم الدين وكان الباشاوات يلجئون لتحطيم المعارضة إلى عقد مجلس الشورى وإجراء المناظرة بين الفريقين المتنازعين ثم يختارون بعد ذالك الرأي الذي

---

[1] ابن المفتي حسين بن رجب شاوش ،المصدر السابق ،ص 102.

[2] أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 2 ،ص 302.

[3] أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 1 ،ص 404.

[4] المرجع نفسه،ج 1 ،ص 404.

يناسبهم إذا كان حكم المجلس غير إجماعي ،ولذالك تعددت المناظرات بين العلماء ولكن أغلبها كان في مسائل تافهة.[1]

كان نتيجة للسياسة العثمانية التي كانت لا تريد أن ترى فئة العلماء متماسكة وقوية فيؤدي ذالك إلى الإطاحة بالنظام إذ أنّ العثمانيين دائما يحشون من العلماء ،وقد نجحوا في إبقائهم تحت نفوذهم بتشجيع الخلاف بينهم والبحث عن الضعفاء منهم والتخلص من الأقوياء وتجنب إعطاء النفوذ إلى علماء البلاد المتصلين بالأهالي.[2]

المبحث الخامس : علاقة السلطة بعلماء المذهبين (الحنفي والمالكي)

المطلب الأول : مظاهر التقارب

تميزت العلاقة بين علماء المذهبين الحنفي والمالكي في الجزائر والسلطة العثمانية بين طيبة وسيئة[3] ،إذ أنّ العثمانيين كانوا على دراية بتأثير والمرابطين على السكان فسعوا إلى زيادة النفوذ المعنوي لبعضهم لحاجتهم الماسة إليهم كوسطاء[4] ،وقد استغل العلماء هذا النفوذ لكي يطرحوا قضاياهم الخاصة أو الإشارة إلى انتشار الظلم في البلاد مثل أحمد طوجيل الذي كان في البداية يحرض على الجهاد ضد الاسبان ثم انتقل إلى الحديث عن حالة العلماء في الجزائر وعن إهمال الباشاوات[5] ،وقد عمل العثمانيون على إرضاء العلماء فأسندوا إليهم مناصب في الإدارة ،ففي المدن يتم تعين القضاة والقائمين

---

[1] المرجع نفسه ،ص 448.

[2] أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 1 ،ص 408.

[3] المرجع نفسه ،ص 409.

[4] بوجلال قدور ،مظاهر التقارب والقطيعة بين العلماء والسلطة العثمانية في بايلك الغرب فترة الدايات 1671-1830م ،رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث ،جامعة وهران 1 أحمد بن بلة ،كلية العلوم الانسانية والإسلامية قسم التاريخ وعلم الآثار 2016-2017 ،ص 184.

[5] أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 1 ،ص 410.

على المساجد أما في الريف فكانوا مكلفين بالوساطة بين السلطة والأهالي لتفادي الثورات ضدهم ،إضافة إلى الامتيازات ولعل أشهر الامتيازات التي منحها الأتراك للعلماء كانت لعائلة الفكون المالكية المذهب التي دعمت نفوذهم بقسنطينة فحضي أفرادها بإدارة المدينة مع شيخ البلد عند خروج البايات في الحملات وتولوا إدارة أوقاف مكة والمدينة بقسنطينة وتوارث أفرادها المنصب بمراسيم من الدايات وكذالك الأمر بعائلة آل مقران التي حظيت بامتياز حماية مقر صناعة السفن بمنطقة القبائل[1] ،وكان عدد الحكام الذين اهتموا بالعلماء قليل جدا نذكر منهم يوسف باشا الذي تولى الحكم عدة مرات خلال الخمسينات من القرن السابع عشر ميلادي وأفسح المجال أمام علي بن عبد الواحد الأنصاري وعظمة لديه مكانة عيسى الثعالبي وكان يفهم مقاصد العلماء وتبادل الرسائل مع بعض علماء عنابة مثل محمد الساسي البوني[2] ،وكذالك الصالح باي في قسنطينة الذي أظهر احتراما ومعاملة حسنة للعلماء والمرابطين فأجزل لهم العطايا ومنحهم إقطاعات وكدليل على معاملته الحسنة لهم وثيقة حررها بنفسه جاء فيها :« ليعلم من يقف على أمرنا أننا أنعمنا على السيد بدر الدين وأخيه المسعود ولد محي الدين أولاد الشيخ البريكة في الجود وجنودنا لهم على مقتضى ما بيدهم من أوامر إخواننا السابقين لا قائد تركي ولا شيخ ولا متولي من عمال فلا ينتهك حرمتهم »[3] ،وهناك من يرى أنّ سبب تغير علاقته مع العلماء يرجع إلى بنائه للمدرسة الكتانية التي نافست الزوايا منهجا وسمعة ما شكل له عداوة مع شيوخ االزوايا والمرابطين فانقلبوا ضده وتم خنقه بعد عشرين سنة من الحكم.[4]

---

[1] رشيدة سدري معمر ،المرجع السابق ،ص – ص 108–109.

[2] أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 1 ،ص 412.

[3] رشيدة شدري معمر ،المرجع السابق ،ص – ص 131.–132.

[4] المرجع نفسه ،ص – ص 131.–132.

أما في بايلك الغرب فقد اشتهر الباي محمد الكبير بنشاطه العلمي والثقافي وبقراءته الشخصية واقتناء الكتب النادرة ومصاحبة العلماء والأدباء والشعراء ويعود له الفضل في بعث الحركة التعليمية الكبرى وبناء المؤسسات التعليمية منها المدرسة المحمدية التي اعتبرت من أهم المدارس في بايلك الغرب ،واهتم كذالك بإصلاح المساجد وشيّد الجامع الأعظم بمعسكر عام 1781 م ،أما عن علاقته بعلماء المذهبين (الحنفي والمالكي) فقد قربهم إليه وكانوا من جلسائه خاصة في الأعياد والمناسبات ،كما ذكر ابن سحنون :« ....والأعياد كان يعم فيها أهل الوظائف كالخطباء والأئمة والمؤذنين والمؤدبين والمدرسين »[1] ،كان يستشيرهم في بعض القضايا وجعل أحمد بن هطال التلمساني مستشارا له وكاتبه الخاص والمبعوث له في المهام الخارجية.[2]

ومهما كانت غاية هؤلاء الحكام من وراء تقريبهم للعلماء والاهتمام بالعلم إلاّ أنّهم ساهموا بقسط وافر في إحياء العلوم وبعث الحركة الثقافية في الجزائر[3] ،وربما كان الدافع في ذالك سياسيا بحتا تحسبا لأي تمردات وثورات ،فيقف العلماء والمتصوفة وأصحاب النفوذ الروحي إلى جانب السلطة حماية لها ولمصالحهم في نفس الوقت ،لكن فكرة التضامن الاسلامي التي اعتمدها العثمانيون لترسيخ نفوذهم لدى مختلف الأوساط الشعبية بالتقرب إلى العلماء وشيوخ الزوايا ومنحوهم امتيازات قد فشلت إذ أنّهم بذالك خلفوا أرستقراطية جديدة ذات نظرة مغلقة مبنية على أصول عنصرية واحتكرت لوحدها المناصب الدينية والعلمية والسياسية والاجتماعية[4]

---

[1] بوجلال قدور ،المرجع السابق ،ص – ص 203–213.

[2] المرجع نفسه ،ص – ص 203–213.

[3] رشيدة شدري معمر ،المرجع السابق ،ص 138.

[4] المرجع نفسه ،ص 146.

المطلب الثاني : مظاهر القطيعة

إنّ حالة التحالف الذي ذكرناه سابقا لم يتواصل إلى نهاية الوجود العثماني ،وقد أدت عدة عوامل إلى تأزم العلاقة بين السلطة والعلماء[1] نجد منها الاستبداد السياسي والاضطرابات في كثرة تعاقب الحكام الذين تميز جلهم بالضعف وعدم الكفاءة وأصبحت المناصب تباع وتشترى بدلا من مراعاة الكفاءة.[2]

وفي هذا الصدد قال حمدان بن عثمان خوجة :« وفي تلك الفترة لم يكن على الذي يريد أن يصبح بايا إلاّ أن يتجه إلى أقارب أحمد باشا ويمدهم بالأموال لقد كانت تلك المناصب تباع وتشترى وهو أمر كان يلائم رجال الحكم الذين كان ظلمهم يتجاوز القانون ».[3]

كما أنّ السياسة الضريبية أثقلت كاهل السكان فتحولت الحكومة العثمانية بالجزائر في أواخر عهدها إلى جهاز لجمع الضرائب وكثيرا ما كانت تجهز الحملات العسكرية لهذا الغرض لإرغام السكان لدفع ما فرض عليهم.[4]

وقد كان نظام الجباية حسب نصر الدين سعيدوني و البوعبدلي غير عادل ولا يراعى القائمون عليه طبيعة الانتاج ولا وضعية الفلاحين وحالتهم فهم لا يؤخذون بعين الاعتبار إلاّ نوع الملكية ومتطلبات الخزينة وحاجة الموظفين وهذا ما زاد من شقاء وبؤس الفلاحين.[5]

---

[1] المرجع نفسه ،ص 148.

[2] بوجلال قدور ،المرجع السابق ،ص 266.

[3] حمدان بن عثمان خوجة ،المصدر السابق ،ص – ص 112-113.

[4] بوجلال قدور ،المرجع السابق ،ص 269.

[5] ناصر الدين سعيدوني ,المهدي البوعبدلي ،المرجع السابق ،ص 33.

اضافة إلى انتشار المجاعات منها مجاعة 1792-1793 وحتى سنوات 1798-1799 وأخطرها 1800 ،هذا إلى جانب التهميش واحتقار الأهالي فأصبحت الغالبية من السكان الأصليين في خدمة الأقلية التركية الحاكمة.[1]

أما بالنسبة إلى الحكام فاتصفت سياستهم في الفترة الأخيرة بمعاداة العلماء ومحاولة اخضاعهم لنفوذهم واختاروا مواجهة السلطة سياسيا وعسكريا[2] ،مما أدى إلى حدوث القطيعة بين الزوايا وأتباعها وبين الحكام وعمدوا إلى القتل بمجرد تدخلهم في السياسة[3] ،مثلما فعل محمد بكداش مع أحمد قدورة وعلال قدورة[4] ،وكذالك أحمد بن محمد بن لمرابط سيدي ابراهيم الغبريني فبالرغم من توسل الأهالي وتهديد أتباعه بالثورة إلاّ أنّ قائد شرشال أرسله إلى مدينة الجزائر ونفذ فيه حكم الاعدام ،وقد ساءت أكثر علاقة العلماء بالباشاوات بعد ثورة درقاوة وعان من ذالك عدد من العلماء أمثال أبو راس ومحي الدين والأمير عبد القادر وابن العنابي وكان الشيخ المهدي بن صالح حكم عليه الباشا بالنفي إلى بلاد غير عربية وأهانه[5] ،كما تجرأ الباي شلكر على الغدر وإعدام ثمانية من أسرة آل مقران مما أدى إلى تمرد العائلة ضده ،أما في وهران فقد كان الباي خليل يكره العلماء ويتوعدهم بالقتل مثلما فعل بسيدي المداني بن عطاء الله الغريسي وسيدي الحاج بن السعيد الشقروني.[6]

---

[1] بوجلال قدور ،المرجع السابق ،ص 274.

[2] بوجلال قدور ،المرجع السابق ،ص 266.

[3] رشيدة شدري معمر ،المرجع السابق ،ص 163.

[4] ابن المفتي حسين بن رجب شاوش ،المصدر السابق ،ص 106.

[5] أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 1 ،ص 416.

[6] رشيدة شدري معمر ،المرجع السابق ،ص 163.

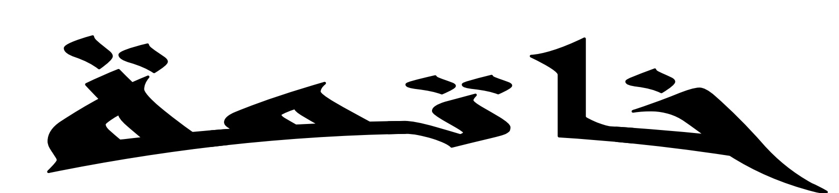
كما نجد أنّ بعض العلماء عزلوا من مناصبهم نتيجة للوشاية التي كانت إحدى الوسائل المطيحة برجال الدين مثلما حدث للشيخ العلامة أبو راس الناصر الذي تم الإطاحة به من طرف خصومه بحكم أنّه كان من المقربين عند الحكام وتمت الوشاية به عند الباي المقلش وعزله من منصبه رغم أنّه كان من المعارضين للثورات الدينية منها ثورة درقاوة ولقد عمد العديد من العلماء ممن سلم من القتل إلى الهجرة ،فلقد غادر أيالة الجزائر عدد لا يستهان به من العلماء والأدباء منهم محمد بن عبد الرحمان البيدري التلمساني قاضي المالكية بتلمسان الذي غادر إلى الحرمين الشريفين ،وكذالك الشيخ العلامة أبو عبد الله محمد بن سعد التلمساني بعد اتهامه بالتعاطف مع الأهالي ،ومن هنا يتضح لنا أنّ العلماء الذين اضطروا للهجرة والاغتراب – يعتبر نفيا – أثناء فترات عدم الاستقرار والاضطراب السياسي.[1]

كما يتبين لنا أنّ السلطة العثمانية وقفت على مسافة واحدة بين علماء المذهبين ،ويظهر ذالك جليا في حرية الأهالي في اختيار أحد المذهبين ،ولم تقرب علماء أي مذهب على آخر بل استعملتهم جميعا لأغراض سياسية.

---

[1] بوجلال قدور ،المرجع السابق ،ص 298.




خاتمة



خــاتمـــــة:

لقد أسفرت دراستي لموضوع التعايش المذهبي في الجزائر خلال العهد العثماني عن حملة من النتائج نلخصها فيما يلي:

☜ أصبح المذهب الحنفي بعد مجيء العثمانيين للجزائر المذهب الرسمي للجزائر ،وهذا كان عاملا من عوامل انتشاره في البلاد.

☜ تبين لنا أنّ السلطة العثمانية لم تفرق بين المذهب الحنفي والمذهب المالكي ،بل كانت تقرب العلماء إليها لخدمة مصالحها خاصة في اخماد الثورات.

☜ اتضح في خاتمة الدراسة أن مسار الحركة الفقهية في الجزائر تميز بالازدواجية بين الحنفية والمالكية طيلة فترة الحكم العثماني ،وأصبح التعايش المذهبي تبعا لذالك واضحا في الجزائر التي صار فيها المذهب الحنفي إلى جانب المذهب المالكي الذي كان سائدا بالبلاد قبل مجيء العثمانيين.

☜ على الرغم من أنّ المذهب الحنفي كان يأخذ به العثمانيون فقط إلا أنّه توسع نطاق العمل به وشمل بقية أفراد المجتمع بكل طبقاته وفئاته ،وذالك في مجال تحبيس الأملاك حيث كثر تحبيس الجزائريين على المذهب الحنفي.

☜ أجاز فقهاء المالكية التحبيس على المذهب الحنفي وهذا في إطار الفتاوى والأجوبة الشرعية لعلماء المالكية على المسائل الفقهية التي طرحها المحبسون عليهم قبل تحبيس أملاكهم.

☜ تبين مدى تمسك المجتمع الجزائري بالمذهب المالكي من جهة وأيضا مدى رغبتهم الشديدة في تحبيس أملاكهم على المذهب الحنفي من جهة أخرى ،نظرا للتسهيلات التي يقدمها والمرونة التي يتميز بها.

☜ على الرغم من المذهبية التي عرفتها الجزائر خلال العهد العثماني إلاّ أنّها عرفت تعايشا مذهبيا ولم تسجل أي صراع بين المذاهب الفقهية الأمر الذي توضحه أكثر هيئة المجلس العلمي الذي يمثل المحكمة الشرعية ،والتي تضم كل من المفتيان المالكي والحنفي والقاضيان المالكي والحنفي على حد سواء.

☜ من خلال تشكيلة هيئة المجلس العلمي نلاحظ مكانة كل من المفتي المالكي والحنفي إلى جانب القاضيان المالكي والحنفي ،إذ نلاحظ في كل مرة يأتي المفتي المالكي بعد المفتي الحنفي من حيث الترتيب ،هذا الأخير يترأس هيئة المجلس العلمي ،إلاّ أنّه في بعض الأحيان يحصل على استشارة الداي عكس نظيره المالكي ،وذالك لأنّ المذهب الرسمي للدولة هو المذهب الحنفي.

☜ من مظاهر التعايش أيضا أنّ المجتمع الجزائري كانت لديه الحرية التامة في اختيار المحكمة التي يقصدها حنفية كانت أو مالكية ،كما ظهرت مؤسسات دينية ضمت هيئاتها التعليمية علماء وفقهاء من المذهبين خاصة في مجال التعليم والتدريس ،وكانت هناك علاقة تواصل علمي يجمع بين علماء المذهبين.

☜ استمر التعايش المذهبي في نطاق كل الممارسات السياسية والدينية والتعليمية ومختلف القضايا العامة المتعلقة بالمجتمع الجزائري لاسيما في مجال القضاء والإفتاء ،الذي ضمت هيئاته الرسمية ممثلين عن الحنفية والمالكية ،ومجال التعليم الذي جمع بين مدرسين وفقهاء عن المذهبين الحنفي والمالكي في عدة مؤسسات تعليمية ،وبمنهج تدريسي يشتمل على فقه المذهبين مع ترك الحرية لأهل البلد في الإفتاء والقضاء والتعليم وفق أحكام المذهب الذي يريدونه.

وبالتالي نستنتج أنّ العلاقة بين المالكية والحنفية اتسمت بالتوافق الودي بشكل عام وأنّ هذا التعايش كان تجربة تاريخية واقعية للعيش المشترك في سلام ،وذالك من خلال صور التآخي بين هذين المذهبين الفقهيين.

ملاحـــــــــق

الملحق 01 :الأحباس على المذهب الحنفي التي عقدت بالمحكمة المالكية

المحبس	المحبس عليهم	مرجع الحبس	التاريخ
قادن بنت ابراهيم	على نفسها ثم على ولديها وهما علي وعبد الرحمان ولدا محمود ثم على أولادهم	ح.ش.	1142هـ/1729م
أبو زيد السيد عبد الرحمان بن المرحوم السيد الحاج ابراهيم شهر بوضربة	على أولاده علي ومحمد ومصطفى وفاطمة للذكر مثل حظ الأنثيين	ف.ح.ش.	1143هـ/1730م
علي بن عبد العزيز بو الأنجاص به شهر	على نفسه ثم أولاده الموجودين ثم أولادهم للذكر مثل حظ الأنثيين	ف.ح.ش.	1161هـ/1748م
المعظم عباس منزول آغا بن محمد بن الكبير به شهر	على نفسه	ف.ح.ش.	1173هـ/1759م
السيد علي باشا		على الجامع الذي استجد بنائه (جامع سيدي الأكحل)	1173هـ/1759م
الإخوة عبد الرحمان وموسى وخليفة أولاد الحاج	ذريتهم وذرية ذريتهم	ف.ح.ش.	1178هـ/1764م

عبد الله			
الإخوة آمنة وعلي أولاد الحفاف بن سليمان	ذريتهم وذرية ذريتهم	ف.ح.ش.	1179هـ/1765م
مصطفى يلداش بن محمد التركي	على نفسه ثم على ذريته	ف.ح.ش.	1198هـ/1783م
مصطفى الدباغ	على نفسه ثم على ولديه محمد وفاطمة وعلي وما يتزايد له	مسجد الحمامات وضريح الثعالبي	1201هـ/1786م
الحاجة فاطمة بنت أحمد	على نفسها ثم على بعلها الكرم والي يولداش بن ابراهيم التركي	ف.ح.ش.	1215هـ/1800م
ميمونة بنت محمد الإنجشاري بن محمد بن مصطفى	على نفسها ثم على ربيبها الشاب ابراهيم الإنجشاري بن دالي محمد	الجامع الأعظم	1218هـ/1803م
المعظم الناسك المعتمر الحاج حسين صهر المعظم السيد حسين باشا كان بن والي		على أربع رجال من طلبة الدين يقرؤون حزب بالجامع الأعظم بعد صلاة الظهر	1238هـ/1822م

[1]

[1] وافية نفطي ،المرجع السابق ،ص- ص 353-354.

الملحق 02: مفاتي وقضاة هيئة الإفتاء(المجلس العلمي) لمدينة الجزائر من 1123هـ- 1711م/ 1263هـ- 1858م[1]

المفتيــان		القاضيان		التــاريخ		موضوع النزاع
الحنفي	المالكي	الحنفي	المالكي	الهجري	الميلادي	
محمد بن مصطفى	سعيد بن أحمد	أبي جعفر عمر أفندي	التوقيع المعقود	1123هـ	1711م	معاوضة
حسي بن رجب	غير مذكور	أحمد بن محمد زيتون	غير مذكور	1129هـ	1716م	سؤال شرعي
محمد بن المصطفى	عبد الرحمن أبو المرتضى	اسماعيل أفاندي	التوقيع المعقود	1132هـ	1719م	سؤال شرعي
حسن بن مصطفى	محمد بن سعيد بن إبراهيم	حسن أفاندي	علي بن محمد بن عبد الله	1169هـ	1755م	المطالبة بإرث
أبو السعيد محمد بن المصطفى	مصطفى بن احمد المسيسني	أبو العباس أحمد أفاندي	أبو التقى الطاهر بن محمد بن علي	1177هـ	1763م	إبطال حبس
حسن التفاحي	مصطفى بن احمد المسيسني	أبو الوفا الحاج مصطفى	أبو التقى الطاهر بن محمد بن	1177هـ	1763م	تصحيح حبس

[1] حمصي لطيفة ،هيئة الإفتاء بمدينة الجزائر خالل العهد العثماني "قراءة في وثائق المحاكم الشرعية" ،مجلة العلوم الإنسانية ،مجلد ب ،عدد 41 ،جامعة قسنطينة 1 جوان 2014 ،ص 95.

حسن ين أحمد التفاحي	أحمد بن أحمد	حسين أفاندي	علي (....؟) بن محمد	1179هـ	1765م	نزاع حول إرث
حسن بن مصطفى	محمد بن أحمد بن جعدون	أبو العباس أحمد أفاندي	أبو عبد الله محمد	1195هـ	1781م	تعيين ناظر على ضريح
حسن بن أحمد	محمد بن شاهد	أبو العباس أحمد	أبو عبد الله محمد بن مالك	1203هـ	1788م	شراكة بين مسلم و ذمي

<u>الملحق 03:</u> سؤال شرعي لأحد الأفراد من المذهب المالكي حول التحبيس على المذهب الحنفي[1]

م، ش،ع (1/7) و (12).

- سؤال شرعي لأفراد من المذهب المالكي حول التحبيس على المذهب الحنفي [(1)].

الحمد لله [ ]سيدي رضي الله عنكم و ارضاكم و متع المسلمين بطول حياتكم جوابكم عن نازلة و هي امرأة ارادت تحبيس جنتها المذكورة على نفسها مدة حياتها مقلدة في ذلك مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة رضي الله عنه و بعد وفاتها على ابنتي اختها و هما فاطمة و مريم مدة حياتهما و بعد وفاتهما على من سيـــذكر بنص التحبيس انشاء الله تعالى فهل يســـوغ لها ما ارادته من التحبيس المـــذكور في الوجه المذكور (...؟)

الحمد لله نعم يسوغ لها ما ارادته من التحبيس المذكور على الوجه المزبور في المذهب المسطور و هو قـــول ابي يوسف رحمه الله و به اخذ اكبر المشـــايخ و عليه الفتوى و الله تعالى اعلم كتبه اسيـــر دينه حسين ابن محمد العنـــابي المفتي بالجزاير المحروسة وفقه الله بمنـــه

الحمد لله الجواب اعلاه صحيح و عليه يوافق الفقير الى الله محمد ابن المبـــارك الله به [تـــوقيعه][(2)]

الحمـــد لله ما اجيب به صحيـــح و عليه

الحمـــد لله ما اجيب به صحيـــح و عليه

يـــوافق محمود بن احمـــد القـــاضي بالجزاير

عفى الله عنهما

---

[1] حمصي لطيفة ، المجتمع والسلطة القضائية –المجلس العلمي بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر 1122-1246هـ/1710-1830م نموذجا ،ص 249.

الملحق 04: سؤال حول الرجوع عن التحبيس في المذهب الحنفي[1]

م، ش،ع (2/4) و (21).

- سؤال حول التحبيس على المذهب الحنفي و الرجوع فيه إنّ احتـاج لذلك.

الحمد لله (...) أراد رجل تحبيس جنة ابتداء على نفسه مقلد في ذلك لبعض علماء مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة رضي الله عنه ثم بعد وفاته على من شآ ثم ان تحوج في آخر عمره و اظهر مبيعها هل يسوغ له ذالك بينو لنا الجواب توجرون و ترحمون و السلام عليكم

و نص الجواب الحمد لله اذا كان كما ذكر فيجوز له ما رامه على قول بعض ايمة الحنفية كما هو مقدر و مبين في مـــواقعه و الله اعلم و كتب محمد بن مسلم وفقه الله الجواب اعلاه صحيح و عليه يـــوافق محمد بن سعيد وفقه الله الحمد لله وافقتــــه على ما اجاب به المفتيان حدده الفقير اليه سبحانه ابراهيم القاضي بمدينة الجزاير عفى عنه نص رسم التحبيس

الحمد لله بعد ان ملك المكرم الاجل السيد محمد الشماع بن علي المذكور هو مبتاعا في الرسم المحوق هاذا به جميع الجنة الكاينـــة بفحص تيقصرين خارج باب عزون احد ابواب الجزاير المحمدية بالله تعالى (...؟) هم حفدته بنات ولده من صلبه المـــرحوم الشاب محمد و هن فاطمة و خديجة و على زوجته حسنة بنت الحـــاج علي و ان توفيت او تزوجت يرجع حضها لمن عـــداها من المحبس عليهم المذكورين على ان للذكر منهم مثل حظ الانثيين و على اعقابهم و اعقاب اعقابهم ذكورهم و اناثهم ما تنـــاسلوا و امتدت فروعهم في الاسلام و من مات منهم عن عقب فلعقبه و من مات منهم من غير عقب رجع نصيبه لمن في درجته من المحبس عليهم لا يدخل الابنـــاء في وجـــــود الآباء فان انقطع نسلهم و لم يبق واحد منهم رجعة الجنة المذكورة حبسا و وقفا على اختي المحبس المذكور و هما فاطمة و خديجة اخوته للام و على ابنت اخيه المرحوم احمد الدباغ و هي ام الحسن على التسوية بينهم و الاعتـــدال و اعقـــابهم و المرجع الاخير فقراء الحرمين الشريفين و ان تحوج هل يجـــوز له مبيعها دون قول للمحبس عليهم (...؟) اول ربيع الاول اثنين و ماية و الف ـــــــ[1] اوايل شهر الحـــرام خمسة و ماية و الف (...)

[1] حمصي لطيفة ، المجتمع والسلطة القضائية –المجلس العلمي بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر 1122-1246هـ/1710-1830م نموذجا ،ص 250.


قائمة
المصادر والمراجع

I. المصـــــادر:

1) أبي زكرياء (يحيى بن ابراهيم السلماسي) (ت 55هـ) :منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ،تحقيق :محمود بن عبد الرحمن قدح ،الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ،السعودية ،ط 1 ،2002.

2) الحفناوي (أبي القاسم محمد) :تعريف الخلف برجال السلف ،مطبعة بيرفونتانة الشرقية ،الجزائر 1906.

3) ابن ميمون (محمد الجزائري) :التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية ،تحقيق وتقديم :محمد بن عبد الكريم ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر ،ط 2 ،1981.

4) ابن المفتي (حسين بن رجب شاوش) :تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشاوات الجزائر وعلمائها ،دراسة وتحقيق :فارس كعوان ،بيت الحكمة ،الجزائر ،ط 1 ،2009.

5) الفكون (عبد الكريم) :منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم و الولاية ،تقديم وتحقيق وتعليق :أبو القاسم سعد الله ،دار الغرب الاسلامي ،بيروت لبنان ،ط 1 ،1987.

6) السيوطي (جلال الدين بن ابي بكر) (ت 911هـ) :تبيض الصحيفة بمناقب الإمام أبي حنيفة ،تحقيق :محمود محمد ،محمود حسن نصار ،دار الكتب العلمية ،بيروت لبنان ،ط 1 ،1990.

7) السيوطي (جلال الدين بن ابي بكر) (ت 911هـ) :تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك ،تحقيق ،هشام بن محمد حيجر الحسني ،دار الرشاد الحديثة ،الدار البيضاء المغرب، ط 1 ،2010.

8) ابن عبد البر (أبي عمر يوسف النمري القرطبي) (ت 463هـ) :الانتقاء في فضائل الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم وذكر عيون من أخبارهم وأخبار أصحابهم للتعريف بجلالة أقدارهم ،مكتبة القدس ،القاهرة.

9) القاضي عياض (ابن موسى ابن عياض السبتي) (ت 544هـ) :ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك ،ج 3 ،تحقيق :عبد القادر الصحراوي ،مطبعة الرباط المغرب 1968.

10) خوجة (حمدان بن عثمان) :المرآة ،تقديم وتعريب وتحقيق :محمد العربي الزبيري ،منشورات المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،الجزائر 2006.

11) شهاب الدين (أحمد بن حجر الهيثمي المكي) (ت 972هـ) :الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان ،مطبعة السعادة ،مصر.

12) الذهبي (شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان) (ت 748هـ) :سير أعلام النبلاء ،ج 6 ،تحقيق :شعيب الأرنؤوط ،حسين الأسد ،مؤسسة الرسالة ،بيروت ،ط 1 ،1990.

13) الذهبي (أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان) (ت 748هـ) :مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن ،تحقيق وتعليق :محمد زاهد الكوثري ،أبو الوفاء الأفغاني ،لجنة إحياء المعارف النعمانية ،بيروت ،ط 4 ،1419.

II. <u>المـــــراجع:</u>

أ. <u>الكـــتب :</u>

1) الجيدي (عمر) :مباحث في المذهب المالكي بالمغرب ،الهلال العربية للطباعة والنشر ،الرباط ،المغرب ،ط 1 ،1993.

2) الدقر (عبد الغني) :الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة ،أعلام المسلمين 23 ،دار القلم ،دمشق ،ط 2 ،1998.

3) هشام (يسرى العربي) :جغرافية المذاهب الفقهية ،دار البصائر ،القاهرة ،ط 1 ،2005.

4) وحدة البحث العلمي بإدارة الإفتاء :المذاهب الفقهية الأربعة أئمتها أطوارها أصولها آثارها ،راجعه :أحمد الحجي الكردي وآخرون ،ط 1 ،2010.

5) أبو زهرة (محمد) :أبو حنيفة حياته وعصره آراؤه وفقهه ،دار الفكر العربي ،ط 2 ،1947.

6) أبو زهرة (محمد) :مالك حياته وعصره آراؤه وفقهه ،دار الفكر العربي ،ط 2 ،1952.

7) أبو زهرة (محمد) :تاريخ المذاهب الاسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية ،دار الفكر العربي ،القاهرة.

8) الزحيلي (محمد) :تاريخ القضاء في الاسلام ،دار الفكر المعاصر ،بيروت ،1995.

9) المامي (محمد المختار) :المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته خصائصه وسماته ،مركز زايد للتراث والتاريخ ،ط 1 ،الامارات العربية المتحدة 2002.

10) ابن محمد الجيلالي (عبد الرحمان) ،تاريخ الجزائر العام ،ج 1 ،مكتبة الشركة الوطنية الجزائرية ،الجزائر ،ط 2 ،1965.

11) سعيدوني (ناصر الدين) البوعبدلي (المهدي) :الجزائر في التاريخ العهد العثماني 4 ،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر 1984.

12) نصير الدين النقيب (أحمد بن محمد) :المذهب الحنفي مراحله وطبقاته ضوابطه ومصطلحاته خصائصه ومؤلفاته ،سلسلة رسائل جامعية (90) ،مكتبة الرشد ،الرياض ،ط 1 ،2001.

13) سعد الله (أبو القاسم) :تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830 ،ج 1 ،دار الغرب الاسلامي ،ط 1 ،بيروت 1998.

14) سعد الله (أبو القاسم) :تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830 ،ج 2 ،دار الغرب الاسلامي ،ط 1 ،بيروت 1998.

15) سعد الله (أبو القاسم) :رائد التجديد الاسلامي محمد ابن العنابي (ت 1850) ،ط 2 ،دار الغرب الاسلامي ،بيروت لبنان.

16) حميدة (عميراوي) :قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديثة ،المكتبة الوطنية 2005.

17) بن عتو (بلبروات) :المدينة والريف ،سلسلة دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني ،ج 1 ،كوكب العلوم ،الجزائر 2016.

18) بن العطار (أحمد بن المبارك) :تاريخ بايات قسنطينة ،تحقيق وتعليق وتقديم :عبد الله حمادي ،دار الثائر للطباعة والنشر والتوزيع ،الطبعة الجديدة ، قسنطينة 2011.

19) رستم (سعد) :الفرق والمذاهب الاسلامية منذ البدايات النشأة التاريخ العقيدة التوزع الجغرافي ،الأوائل للنشر والتوزيع ،سوريا دمشق ،ط 3 ،2005.

20) تيمور (باشا أحمد) :المذاهب الفقهية الأربعة الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي وانتشارها عند جمهور المسلمين ،دار الآفاق الغربية ،مصر ،ط 1 ،2001.

21) خذيري (الطاهر الأزهر) :المدخل إلى موطأ مالك بن أنس ،مكتب الشؤون الفنية ،الكويت ،ط 1 ،2008.

22) غاوجي (وهبي سليمان) :أبو حنيفة النعمان إمام الأئمة الفقهاء ،أعلام المسلمين 5 ،دار القلم ،دمشق ،ط 6 ،1999.

23) غطاس (عائشة) :الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700–1830 مقاربة اجتماعية اقتصادية ،منشورات ANEP ،الجزائر 2001.

ب. المعـــاجم:

1) ابن منظور (أبي الفضل جمال الدين) :لسان العرب ،ج 9 ،دار صادر ،بيروت ،ط 1 ،1990.

2) نويهض (عادل) :معجم أعلام الجزائر من صدر الاسلام حتى العصر الحاضر ،مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر ،بيروت لبنان ،ط 2 ،1980.

ج. المـــــذكرات

1) بوجلال (قدور) :مظاهر التقارب والقطيعة بين العلماء والسلطة العثمانية في بايلك الغرب فترة الدايات (1671–1830) ،رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث ،جامعة وهران 1 أحمد بن بلة ،كلية العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية ،قسم التاريخ وعلم الآثار 2016–2017.

2) بوزيان (خديجة) :المذهب الحنفي في المغرب الأدنى والأندلس على العهد الوسيط ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الوسيط ،جامعة مولاي الطاهر ،سعيدة ملية الاجتماعية والإنسانية ،قسم العلوم الانسانية ،شعبة التاريخ .2017–2016

3) بوسعيد (عبد الرحمان) :الأوقاف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اطار المدرسة الدكتورالية –الدين والمجتمع– جامعة وهران كلية العلوم الاجتماعية قسم الفلسفة 2011–2012.

4) بوخلوة (حسين) :عبد الكريم الفكون القسنطيني حياته وآثاره (988–1073هـ/1580–1663م) ،بحث مقدم لنيل شهادة الماستر في التاريخ والحضارة الاسلامية ،جامعة السانية وهران كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية 2008–2009.

5) أبو الدهاج (زاير) :العقيدة والدولة في المغرب الوسيط –فلسفة السلطة وحركة التاريخ– رسالة دكتوراه ،كلية العلوم الاجتماعية قسم الفلسفة 2012–2013.

6) زايدي (حمزة) شحطوط (بلال) : المذهب الحنفي في بلاد المغرب الإسلامي (قرن 2هـ –5هـ / 8م–11م) ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب الإسلامي الوسيط ،جامعة آكلي محمد أولحاج ،البويرة شعبة التاريخ 2014–2015.

7) حمصي (لطيفة) : المجتمع والسلطة القضائية –المجلس العلمي بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر 1122–1246هـ/1710–1830م نموذجا ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ ،جامعة الجزائر قسم التاريخ 2011–2012.

8) حماش (خليفة) :العلاقات بين أيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830 ،رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة الاسكندرية ،كلية الأدب قسم التاريخ والآثار مصر 1988.

9) محمد عبد اللطيف (شمس الدين) :أبو حنيفة النعمان وآراؤه الكلامية ،بحث لنيل درجة الماجستير في الفلسفة الاسلامية من كلية الآداب ،جامعة الاسكندرية قسم الفلسفة.

10) روابح (شهرة) :الصراع المذهبي بين المالكية والحنفية في عهد الأغالبة (184-296هـ/799-908م) ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الوسيط ،جامعة 8 ماي 1945 قالمة ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم التاريخ تخصص تاريخ وسيط 2017-2018.

11) شدري معمر (رشيدة) :العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات (1671-1830) ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم التاريخ 2005-2006.

د. <u>المقالات والمجلات :</u>

1) بوهند (خالد) :المذهب الحنفي ورجاله في بلاد المغرب الاسلامي من خلال كتب طبقات التراجم،العدد 7 ،جامعة سيدي بلعباس.

2) بوشيش (الصالح) :المدارس الفقهية في الجزائر خلال العهد العثماني ،كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية جامعة باتنة ،الملتقى الوني الأول (المذهب المالكي في الجزائر) 2-3 ربيع الأول الموافق ل22 أفريل 2004.

3) بوشناقي (محمد) :علماء المذهب الحنفي زفي الجزائر خلال العهد العثصماني (10-13هـ/16-19م) /مجلة العصور الجديدة ،العدد 16-17 ،2014-2015.

4) حمصي (لطيفة) :هيئة اإلفتاء بمدينة الجزائر خالل العهد العثماني "قراءة في وثائق المحاكم الشرعية" ،مجلة العلوم الإنسانية ،مجلد ب ،عدد 41 ،جامعة قسنطينة 1 جوان 2014.

5) موسم (عبد الحفيظ) :التعايش المذهبي بين الحنفية والمالكية في الجزائر خلال العهد العثماني ،مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية ،جامعة سعيدة ،مجلد 10 ،العدد 1 جوان 2019.

6) مخفي (مختار) :الدور السياسي والاجتماعي لعلماء الجزائر خلال العهد العثماني (1518–1830م) ،مجلة كان التاريخية السنة العاشرة العدد 37 سبتمبر 2017.

7) نفطي (وافية) :التعايش المذهبي بالجزائر العثمانية مؤسسة الوقف نموذجا (التحبيس على المذهب الحنفي) ،مجلة علوم الإنسان العدد 20 سبتمبر 2016.

8) بن عمراوي (الياسين) :أعلام المذهب المالكي في الجزائر ودورهم في تأسيس المرجعية ،جامعة الأمير عبد القادر – قسنطينة.

9) تريكي (زهاري) :معاوضة أوقاف الجامع الأعظم بمدينة الجزائر بين المذهبين المالكي والحنفي ،مجلة آفاق العلمية مجلد 10 العدد 1 ،2018.

فهرس الموضوعات

الصفحة **رقم**

مقدمة 01

الفصل الأول : المذهب الحنفي وواقعه في الجزائر في العهد العثماني 06

المبحث الأول : نبذه تاريخية عن المذهب الحنفي 07

المبحث الثاني : المذهب الحنفي في الجزائر قبل وبعد مجيء العثمانيين 17

المبحث الثالث : أعلام المذهب الحنفي ودوره في الجزائر العثمانية 20

الفصل الثاني :المذهب المالكي وواقعه في الجزائر في العهد العثماني 30

المبحث الأول : نبذه تاريخية عن المذهب المالكي 31

المبحث الثاني : المذهب المالكي في الجزائر قبل وبعد مجيء العثمانيين 41

المبحث الثالث : أعلام المذهب المالكي ودوره في الجزائر العثمانية 48

الفصل الثالث : مظاهر التعايش بين المذهب الحنفي والمذهب المالكي 59

المبحث الأول : مظاهر التعايش المذهبي من خلال مؤسسة الوقف 60

المبحث الثاني : التعايش المذهبي في القضاء والإفتاء 69

المبحث الثالث : التعايش في مجال التعليم 77

المبحث الرابع : طبيعة العلاقة بين العلماء الحنفية والمالكية 79

المبحث الخامس : علاقة السلطة بعلماء المذهبين (الحنفي و المالكي) 82

خاتمة 88

ملاحق 91

قائمة المصادر والمراجع 98

فهرس الموضوعات 107




تم بحمد الله